

النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية

د. محمود عبد الفضيل



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية

د. محمود عبد الفضيل

١٦ ــ ربيع الآخر / جمادى الاولى ١٣٩٩ هـ ــ ابريل (نيسان)١٩٧٩

المراسلات:

توجه باسم السيد الامين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص. ب ٢٣٩٩٦ الكويت

النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية

تأليف

د. محمود عبد الفضيل

مقدمة

يمثل هذا الكتاب الذي اضعه بين ايدي القراء ثمرة تفكير ودراسات قمت بها خلال عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ في محاولة لاستجلاء بعض معالم الصورة للاوضاع الاقتصادية العربية الراهنة في علاقتها بحركة الاحداث في الاقتصاد العالمي وفي مدى استجابتها لضرورات التكامل والوحدة الاقتصادية العربية . وقد حاولت ، قدر الامكان ، ان يكون طابع هذه المحاولة التبسيط ومخاطبة القارىء غير المتخصص في علوم الاقتصاد والسياسة تحقيقا لاكبر قدر من نشر المعرفة والوعي بين القراء العرب حول قضايانا المعاصرة تحقيقا لاهداف هذه السلسلة .

واذ اصبحت حركة ومستقبل الاقتصاد العربي محط انظار العالم ومحل الدراسات الواسعة المتخصصة في المراكز العلمية والاجهزة الغربية .. فقد اصبح من الواجبات المنوطة بالاقتصاديين العرب توضيح أبعاد الصورة والمشاكل الراهنة للعلاقات الاقتصادية العربية تعميقا للوعي والمعرفة لدى الراي العام العربي الذي يصبو الى تحقيق اكبر قدر من السيطرة على موارده النفطية والطبيعية والمالية وتوجيهها لخدمة قضايا التنمية العربية المستقلة ولتصفية واقع التخلف والتبعية والتجزئة الذي ورثناه عن عهود السيطرة الاستعمارية الطويلة .. وهذا الكتاب انما يمثل مجهودا متواضعا في هذا الاتجاه .

وينقسم الكتاب الى ثلاثة أجزاء متميزة .. يعالج **الجزء الاول** منه أبرز التطورات في العلاقات الاقتصادية الدولية (في مجال المبادلات التجارية ، اتجاهات التصنيع ، الاوضاع المالية والنقدية ، نقل التكنولوجيا) وانعكاسات هذه التطورات على مستقبل التنمية في العالم العربي . وتكمن اهمية فهم هذه القضايا في انه لم يعد من

الممكن عزل اتجاهات ومستقبل عملية التنمية في العالم العربي عن حركة المتغيرات الاقتصادية العالمية . وان المام الواعي بالاتجاهات والقوانين الجديدة التي تحكم حركة الاقتصاد العالمي يمكن ان يساعد على توضيح موقع الاقتصاد العربي من خريطة الصراعات العالمية بين الدول الغنية والدول الفقيرة حول اصلاح النظام الاقتصادي العالمي وعلى تكوين نظرة نقدية للاشكال الجديدة للتقسيم الدولي للعمل التي بدأت تتبلور معالمها في السنوات الاخيرة نتيجة الدور المتنامي لنشاط وعمليات « الشركات دولية النشاط » .

ويختص **الجزء الثاني** من الكتاب بالقاء الضوء على المشكلات الاقتصادية العربية الراهنة ، لا سيما تلك التي نشأت في أعقاب الطفرة الهائلة في « عوائد النفط » غداة حرب اكتوبر (تشرين ١) ١٩٧٣ . ونحاول في هذا الجزء ان نقدم للقارىء ، باسلوب مبسط ، بعض التفسيرات الاولية للظواهر الاقتصادية التي تحيط بنا كمشاكل استثمار « الفوائض المالية العربية » ، نمو ظاهرة المضاربات المالية والعقارية ، وازدياد حدة الضغوط التضخمية في العالم العربي في « الاقطار المصدرة للنفط » و « الاقطار المصدرة للعمالة » على السواء . ولا شك ان هذا التقييم الاولي لسلبيات وايجابيات « الحقبة النفطية الجديدة » هو بمثابة تشخيص للامراض الاقتصادية الجديدة التي اصابت الاقتصاد العربي خلال السنوات الاخيرة بهدف تلمس سبل تجاوز هذه المشاكل في المستقبل .

وقد خصصنا **الجزء الثالث** والاخير من هذا الكتاب لاستجلاء ابعاد وآفاق حركة التكامل الاقتصادي العربي ومستقبل العلاقات الاقتصادية العربية . وقد حرصنا أن يتسم منهج معالجتنا لقضايا التكامل الاقتصادي العربي في هذا الجزء بمنهج « الاقتصاد السياسي » الذي يطرح بوضوح ، ودون مواربة ، التناقضات والعقبات السياسية والاقتصادية التي تحكم الاوضاع الراهنة في ضوء تشخيص موضوعي لواقع الوحدات القطرية التي يتشكل منها

الاقتصاد العربي في مجمله . وقد حاولنا قدر الامكان مناقشة الافكار الرئيسية المتداولة في مجال التكامل الاقتصادي العربي واستبيان ما لها وما عليها ... كذلك حاولنا أن نطرح في الفصل الاخير من هذا الكتاب بعض التصورات والافكار (والتي لا تخلو من عنصر التكهن والتخمين) حول « عالم ما بعد النفط » .

ولا شك أن الاراء والتحليلات الواردة في هذا الكتاب ما هي سوى محاولة اولى تحتاج لمزيد من التعميق والتمحيص والتصحيح على ضوء حركة الواقع الحي وخصوبة الحوار الخلاق الذي يدور بين الاقتصاديين العرب في ندواتهم ومؤتمراتهم حول قضايا المصير العربي المشترك .

واني أود ان أشكر ختاما المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت الذي أتاح لي فرصة نشر هذا الكتاب . كما أود أن أشكر الاستاذ الدكتور فؤاد زكريا مستشار سلسلة « عالم المعرفة » على تشجيعه لي للتعجيل بكتابة هذا المؤلف .

الكويت في ديسمبر (كانون أول) ١٩٧٨ .

محمود عبد الفضيل

الجزء الأول

التطورات الحديثة في العلاقات الاقتصادية الدولية

١
تحديات التنمية والدعوة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد

مع تنامي حركة الاعتراف بحق المستعمرات في الحصول على استقلالها السياسي غداة الحرب العالمية الثانية ، لجات الدول الراسمالية المتقدمة الى تطوير أشكال جديدة للتعامل مع دول العالم الثالث حديثة الاستقلال بحيث تضمن استمرار علاقات التبعية الاقتصادية ، المالية ، والتكنولوجية . ولذا فقداكدت موجة الكتابات الاقتصادية الغربية المتوالية في مجال التنمية على ضرورة تقديم المساعدات المالية والفنية من جانب الدول الغربية وضرورة استمرار تدفق رؤوس الاموال الاجنبية للبلدان النامية بهدف احداث دفعة قوية Big Push تكسر الحلقة المفرغة للفقر والتخلف . وفي هذا الاطار نشطت كتابات جيل كامل من خبراء التنمية الغربيين للتدليل على ان تدفقات راس المال الخاص والتكنولوجيا الوافدة من البلدان الغربية المتقدمة يمكن لها أن تلعب دورا اساسيا منشطا لعملية تنمية وتعبئة موارد بلدان العالم الثالث .

غير انه مع نهاية الستينات بدأت تلك المعتقدات والنظريات تسقط وتهتز تحت وطاة المشاكل الملحة والمتراكمة التي تواجهها البلدان النامية . فرغم استمرار عمليات التنمية المستندة الى راس المال الاجنبي وتدفقات المساعدات المالية والفنية من جانب الدول الغربية ، كان هناك في منتصف السبعينات حوالي ١٢٠٠ مليون نسمة من سكان العالم الثالث ما زالوا يعيشون في مجتمعات ذات

دخل منخفض يقل دخل الفرد الواحد فيها عن ٢٠٠ دولار في السنة ، كذلك كان هناك مئات الملايين من البشر ينطبق عليهم اصطلاح « ذوو الفقر المطلق » وفق التعبير السائد في الاحصاءات الحديثة للبنك الدولي ، اذ كان هناك ١٣٠٠ مليون من البشر لا تصلهم مياه صالحة للشرب او اية خدمات صحية عامة . كذلك كان هناك ٧٠٠ مليون نسمة يعانون من سوء التغذية الشديد و ٢٥٠ مليون من سكان الحضر بدون مأوى مناسب لهم ومئات الملايين من العاطلين « بلا عمل منتج » .

وقد نتج عن تفاقم هذه المشاكل شعور متزايد لدى الحكومات وراسمي السياسات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث بأن هناك مأزقا حقيقيا لعملية التنمية في بلدان العالم الثالث برغم اختلاف سياسات ونتائج عمليات النمو والتنمية باختلاف الظروف الموضوعية والخاصة بكل بلد على حده . فقد بدا مستحيلا ان يتم تحقيق مزيد من التنمية في ظل الهيكل السائد للعلاقات الاقتصادية الدولية ، والذي تشكل عبر السنين للتعبير عن المصالح الاقتصادية للدول الراسمالية المتقدمة .

فبغض النظر عن تباين الاوضاع المؤسسية والاقتصادية والسياسية لبلدان العالم الثالث ، فقد ظل الغرب الراسمالي مصدرا رئيسيا للامداد بالمال والتكنولوجيا الحديثة والسلع الاستهلاكية المعمرة بالشكل الذي أدى لربط اقتصاديات معظم بلدان العالم الثالث ربطا وثيقا بعجلة النظام الاقتصادي الدولي الخاضع للسيطرة الغربية . فثلاثة أرباع حجم التبادل الخارجي لبلدان العالم الثالث يتجه الى البلدان الغربية الاعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بينما يبلغ نصيب التبادل التجاري بين دول العالم الثالث وبعضها البعض ١٥ــ٢٠٪ من حجم تجارتها الخارجية ويبلغ ٥٪ فقط مع بلدان الكتلة الاشتراكية . كذلك فان معظم

مديونيات تلك البلدان هي للدول الغربية والمؤسسات المالية التي تسيطر عليها الدول الغربية الكبرى ، كما تحتفظ تلك البلدان بأرصدة واحتياطيات نقدية مقومة بالعملات الغربية الرئيسية .

وعلى ضوء المشاكل الاقتصادية المتراكمة خلال الفترة الممتدة فيما بين منتصف الخمسينات ومنتصف السبعينات يمكن تلخيص المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تواجه معظم بلدان العالم الثالث والتي نجمت عن اندماجها الكامل بالنظام الاقتصادي الدولي الغربي فيما يلي :

أ ـ ظلت حصيلة صادرات معظم بلدان العالم الثالث تأتي بصفة اساسية من مبيعات السلع الاولية التي لا يتمتع سوقها العالمي بالاستقرار مما يؤدي الى تقلبات عنيفة في حصيلة الصادرات وبالتالي في مستويات النشاط والاداء الاقتصادي القومي . فالسلع الاولية ، (باستثناء النفط) ، انخفضت أسعارها النسبية ازاء السلع الصناعية بنسبة ١٠ الى ٢٠٪ فيما بين منتصف الخمسينات ومنتصف السبعينات . كذلك انخفض معدل الزيادة في حجم الصادرات بنسبة ٥٪ سنويا لصادرات المواد الغذائية و ٤٪ بالنسبة لبقية المواد الخام في مقابل زيادة سنوية لمعدل نمو صادرات السلع الصناعية قدرها ١٠٪ .

ب ـ تبين انه من الصعب على الدول الآخذة في النمو تصدير **السلع المصنعة** الى الاسواق الغربية على نطاق واسع في مواجهة المنافسة الشديدة من جانب البلدان الصناعية المتقدمة . وفي حالة القليل من المنتجات الصناعية (مثل المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية) ، حيث تسمح الاجور المنخفضة للايدي العاملة في بلدان العالم الثالث بتخفيض تكلفة الانتاج ، واجهت بلدان العالم الثالث تصاعد اجراءات الحماية التي لجأت اليها حكومات الدول الغربية مؤخرا لحماية صناعاتها المحلية .

جـ - كانت المساعدات الخارجية اقل كثيرا من الاهداف المتواضعة التي حددتها المنظمات الدولية لعقدي التنمية الاول والثاني (١) . كما ان معظم الزيادة في حجم **السيولة الدولية** اتجهت للدول الغربية الكبرى ، بينما تعاقد العديد من بلدان العالم الثالث على ديون جديدة كبيرة الحجم اخذت فوائدها تشكل عبئا ثقيلا على موازين مدفوعاتها . فطبقا لتقديرات البنك الدولي كان حجم **الدين العام الخارجي** لـ ١٩ بلدا ناميا عند نهاية عام ١٩٧٤ يفوق حجم حصيلة صادراتها السنوية . كذلك استغرقت فوائد الدين الخارجي بالنسبة لـ ٢٣ بلدا من بلدان العالم الثالث ما لا يقل عن ١٠٪ من حصيلة صادراتها السنوية ، بينما هناك بعض البلدان (من بينها مصر) تستغرق فوائد ديونها الخارجية ما بين ٢٠ الى ٣٠٪ من حصيلة صادراتها السلعية السنوية .

وهكذا فان ركود حصيلة صادرات السلع الاولية وعدم القدرة على تصدير السلع المصنعة على نطاق واسع وتزايد عبء فوائد الدين الخارجي تفاقمت كعوامل متشابكة اخذت تهدد بعرقلة مجهودات التنمية في معظم بلدان العالم الثالث . وازاء هذه الاوضاع وجدت حكومات هذه البلدان نفسها معرضة لاغراء قبول المزيد من المساعدات والقروض وتدفقات راس المال الاجنبي بغرض تغطية عجز موازين مدفوعاتها ، ومن ثم تزايد ولوج معظم بلدان العالم

---

(١) توقفت المعونات المقدمة من الدول الغنية عند حد معين خلال السنوات العشر الماضية ، بل انخفضت هذه المعونة في الفترة ما بين ١٩٦٦ الى ١٩٧٦ من ٤٢ر٠٪ الى ٣٣ر٠٪ من اجمالي الناتج القومي لهذه الدول . وهي بذلك تقل عن الهدف الذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة والذي يقضي بان تقدم الدول الغنية ٧ر٠٪ من اجمالي انتاجها القومي للدول الفقيرة . والسبب الرئيسي وراء انخفاض مجموع المساعدات الرسمية للتنمية من ٥٠٪ من هدف الامم المتحدة يعود اساسا الى تقاعس اهم المساهمين في المعونة . ففي عام ١٩٧٦ بلغت نسبة المعونة المقدمة من الولايات المتحدة الامريكية ٢٦ر٠٪ وبالنسبة لالمانيا الغربية ٣١ر٠٪ واليابان ٢٠ر٠٪ ، من اجمالي الناتج القومي لهذه الدول.

الثالث « مصيدة الدين الخارجي » وبالتالي تزايد درجة اعتمادها على قنوات التجارة والتمويل الدوليين التي تسيطر عليها مجموعة الدول الغربية المتقدمة ، وبذا دخلت عملية التنمية في العالم الثالث في « طريق مسدود » .

وازاء هذه التحديات اخذ يتسع بالتدريج نطاق الدعوة الى تغيير نمط العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة بين الدول الغربية الغنية ودول العالم الثالث الآخذة في النمو ، والرغبة في الفكاك من اسار علاقات التبعية التجارية والمالية والتكنولوجية الجديدة . وقد استجمعت تلك الدعوة بعض عناصر القوة فيما **بين لقاء باندونج** عام ١٩٥٥ **ومؤتمر الدول غير المنحازة** في الجزائر عام ١٩٧٣ . كذلك تم تأسيس « مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية » UNCTAD عام ١٩٦٤ ليكون بمثابة « نقابة » لبلدان العالم الثالث (مجموعة الـ ٧٧) وليمارس نشاطه كمنبر للتفاوض مع الدول الصناعية المتقدمة ، نيابة عن بلدان العالم الثالث . ولكن رغم تعدد المؤتمرات التفاوضية لم تحرز المفاوضات بين الدول الصناعية المتقدمة وبلدان العالم الثالث في مجال التجارة والتنمية نتائج سريعة ضمن اطار المساومة الجماعية .

وقد جاء قرار **منظمة الدول المصدرة للنفط** (الاوبك) برفع سعر النفط عام ١٩٧٤ لاربعة أمثاله ليضرب مثالا هاما لما يمكن احداثه من تغير ملموس في ميزان القوى بين الدول الصناعية الغنية والدول المصدرة للسلع الاولية ، اذ اتاح هذا القرار آفاقا جديدة لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المصدرة للسلع الاولية . فقد اوضح هذا القرار ضخامة ما يمكن أن تحصل عليه اية مجموعة من البلدان المصدرة للسلع الاولية اذا ما تمكنت من الامساك بزمام السوق

العالمية لسلعة استراتيجية لا يتمتع الغرب فيها بالاكتفاء الذاتي . كذلك أدى هذا القرار الى ضرب فكرة احتكار الغرب للاحتياطات المالية الدولية ـ ولو على الصعيد النظري . كما لاحت في الافق امكانيات جديدة لان تستخدم دول منظمة « الاوبك » قوتها الجديدة في المساومة في تدعيم المطالب الاقتصادية الاخرى لجبهة بلدان العالم الثالث مما سوف يساعد على دعم القوة التفاوضية الجماعية لبلدان العالم الثالث ككل .

وهكذا اكتسبت الدعوة الى اقامة « نظام اقتصادي عالمي جديد » تأييدا متزايدا بين بلدان العالم الثالث ، حيث أخذ الوعي يترسخ لدى معظم تلك البلدان بأن تحررها الاقتصادي والسياسي الناجز انما يتوقف على استعادة سيطرتها وسيادتها على مواردها الطبيعية واستخدام قوتها التفاوضية المتنامية لانتزاع المزيد من المكاسب وتعديل الهيكل السائد للعلاقات الاقتصادية الدولية . اذ أتاح ظهور مجموعة دول « الاوبك » كمركز ثقل مالي هام في النظام الاقتصادي الدولي الراهن فرصا جديدة « للمساومة التاريخية » أمام دول العالم الثالث لتدعيم مركزها التفاوضي كمجموعة في معرض سعيها لاصلاح الهيكل السائد للعلاقات الاقتصادية الدولية .

وتعتبر نقطة البدء الرسمية لهذا الجهد المنظم على الصعيد الدولي الطلب الذي تقدم به الرئيس الجزائري هواري بومدين ـ بصفته رئيسا للدورة الرابعة لمجموعة دول « عدم الانحياز » ـ الى كورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة بعقد دورة خاصة للجمعية العامة للامم المتحدة لمناقشة قضية المواد الاولية وقضية التنمية في العالم الثالث . وساندت دول العالم الثالث ـ أو ما يسمى مجموعة السبع والسبعين ـ هذا الطلب مما ادى الى انعقاد الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة للامم المتحدة في ابريل

(نيسان) ومايو (أيار) عام ١٩٧٤ (١) . وقد أسفرت مناقشات الدورة عن اقرار وثيقتين تاريخيتين على جانب كبير من الاهمية هما : « **اعلان بشان اقامة نظام اقتصادي دولي جديد** » (القرار رقم ٣٢٠١) و « **برنامج عمل من اجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد** » (القرار رقم ٣٢٠٢) .

وقد اكد الاعلان الخاص باقامة نظام اقتصادي دولي جديد على ضرورة تغيير النظام الاقتصاي الدولي الراهن لانه « قد ثبت انه من المستحيل أن تحقق الاسرة الدولية تنمية متكافئة ومتوازنة في ظله ، ولان الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ما زالت تتسع في اطار نظام اقيم في عصر لم تكن فيه معظم البلدان النامية موجودة كدول مستقلة، ويعمل في اتجاهاستمرار التفاوت دائما ». ثم يشير الاعلان بوضوح الى ان « **التغيرات التي لا رجعة فيها في علاقات القوى في العالم تقتضي ضرورة ان تشارك الدول النامية مشاركة ايجابية وكاملة ومتكافئة في صياغة وتطبيق كل القرارات التي تهم المجموعة الدولية** » .

أما برنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد فهو لا يخرج عن كونه جدول أعمال يشتمل على عشر نقاط تشكل القضايا الاساسية موضع التنازع ، والتي يجب ان يدور حولها الحوار والتفاوض من أجل الوصول الى الحلول المناسبة . وهذه القضايا العشر هي (٢) :

---

(١) **راجع بهذا الخصوص الوثيقة الهامة التالية :**
Petroleum, Raw Materials and Development, memorandum submitted by Algeria on the occasion of the special session of the United Nations General Assembly (April 1974).

(٢) **يمكن للقارىء تكوين فكرة تفصيلية عن قضايا وبرنامج النظام الاقتصادي العالمي الجديد بالرجوع الى المؤلف الهام للدكتور اسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦)**

١ ـ المشكلات الاساسية المتعلقة بالمواد والسلع الاولية وأثرها على مستقبل التجارة والتنمية .

٢ ـ النظام النقدي الدولي ودوره في تمويل عمليات التنمية في الدول النامية .

٣ ـ مشكلات التصنيع في الدول النامية .

٤ ـ شروط وقواعد انتقال التكنولوجيا المتقدمة للبلدان النامية .

٥ ـ الاشراف والرقابة على عمليات الشركات الدولية العابرة للقوميات .

٦ ـ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

٧ ـ تنشيط التعاون الاقتصادي بين الدول النامية .

٨ ـ مساعدة الدول النامية في ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية .

٩ ـ دعم دور الامم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي .

١٠ ـ طرح برنامج خاص **لمعونات طوارىء** للدول التي تتضرر اكثر من غيرها من الازمات الاقتصادية الدورية وكذلك الدول الاقل نموا والتي ليس لها **منافذ بحرية** .

بيد أن أهم قضايا اصلاح النظام الاقتصادي الدولي التي تخضع حاليا لمناقشات واسعة في جميع المنتديات الدولية يمكن أن نجملها في ثلاثة مجالات : مجال السلع الاولية ـ مجال التنمية الصناعية ـ مجال التمويل والاقتراض الخارجي .

أ ـ **السلع الاولية** : تهدف مجموعة بلدان العالم الثالث الى تحقيق قدر من الاستقرار والزيادة في حصيلة صادراتها من

السلع الاولية. اذ انه كلما استقرت الاسعار العالمية واتسعت الاسواق التصديرية للسلع الاولية ، امكن للعديد من بلدان العالم الثالث أن ترفع من حصيلة النقد الاجنبي المتوافر لديها بما يساعد على زيادة **مقدرتها الاستيرادية** وتخفيف ازمة **موازين مدفوعاتها** .

ومن بين المقترحات المحددة التي قدمت في هذا المجال المشروع المقدم من السكرتارية العامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والمسمى « بالبرنامج المتكامل للسلع الاولية » ، والذي يشتمل على ١٨ سلعة أولية تمثل حوالي ٨٠٪ من اجمالي حجم التجارة في السلع الاولية (فيما عدا النفط) ، وايجاد صيغة مقبولة للتقييس أو « التأشير » indexation تسمح بربط اسعار صادرات السلع الاولية بأسعار واردات الدول النامية من السلع الصناعية والمصنعة .

وينادي مشروع « البرنامج المتكامل للسلع الاولية » بضرورة تكوين **مخزون سلعي على الصعيد الدولي** Buffer stock من السلع الاولية الاساسية يتم تمويله عن طريق **صندوق دعم مشترك** Common Fund يبلغ حجمه حوالي بليونين من الدولارات . كما ينادي البرنامج بضرورة التركيز على عقود توريد طويلة الاجل للسلع الاولية ، وأن يكون هناك « تمويل تعويضي » للتعويض عن العجز الناجم عن انخفاض وتقلبات أسعار المواد الاولية ، وعلى تطوير مساهمة البلدان النامية في عمليات تصنيع وتسويق السلع الاولية بهدف الاستحواذ على نصيب اكبر من القيمة المضافة وهوامش التسويق المتولدة اثناء مرحلتي التصنيع والتسويق للسلع الاولية .

وقد كان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقد في دورته الرابعة (انكتاد ٤) في مدينة نيروبي في شهر مايو ــ أيار ١٩٧٦ ، ساحة ساخنة للنزاع والمناورات المكثفة حول مدى

قبول فكرة انشاء **الصندوق المشترك لدعم السلع الاولية** . فبينما تعاطفت بعض الدول الغربية مثل السويد وهولندا والنرويج مع بعض وجهات نظر دول العالم الثالث حول هذا الموضوع ، اتخذت مجموعة اخرى تضم الولايات المتحدة والمانيا الغربية واليابان موقفا متشددا لا يريد أن يحيد قيد انملة عن «آليات السوق» ، ويرفض كل محاولة تستهدف تثبيت أسعار وضمان حصيلة صادرات السلع الاولية . بل لقد تقدم هنري كيسنجر ــ وزير الخارجية الامريكية في ذلك الوقت ــ باقتراح مضاد غير محدد المعالم بخصوص انشاء ما أسماه « بنك للموارد الطبيعية » على أسس تقليدية (١) . ونتيجة حدة النزاع والمناورات حول مشروع **البرنامج المتكامل للمواد الاولية** ، الذي اعدته السكرتارية العامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وتبنته مجموعة السبع والسبعين ، كان مؤتمر نيروبي ينفض دول التوصل الى الاتفاق حول شيء يذكر بهذا الصدد . ولكن المؤتمر توصل في اخر لحظة الى قرار يقر مبدأ انشاء « الصندوق المشترك » ــ الذي هو بمثابة حجر الزاوية في البرنامج المتكامل للمواد الاولية ــ ويحدد بصفة مبدئية تسع عشرة سلعة يغطيها نشاطه ، مع الاشارة الى وجود اختلاف في وجهات النظر حول اهداف الصندوق المشترك وأساليب عمله (٢) . ومع ذلك فما زالت المفاوضات متعثرة حتى الان حول انشاء هذا « الصندوق المشترك » وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل عملياته وتطوير فعالياته .

---

(١) سقط اقتراح هنري كيسنجر الخاص بانشاء « بنك دولي للموارد » لدى عرضه رسميا للتصويت حيث وافقت عليه ٣١ دولة عارضته ٣٣ دولة في حين امتنعت ٤٤ دولة عن التصويت .

(٢) انظر : د. اسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، المرجع السابق ذكره ، ص ٢٧ــ٢٨ .

ب ـ التنمية الصناعية :

تهدف معظم بلدان العالم الثالث في مجال التنمية الصناعية الى الحصول على شروط أفضل « لشراء » و « نقل » التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة وزيادة فرص بيع منتجاتها الصناعية في أسواق الغرب ، بالاضافة الى تحقيق قدر أكبر من التنظيم والرقابة على نشاط وعمليات الشركات الدولية العاملة داخل اراضيها . ونظرا لأن الدول الصناعية المتقدمة داخلة أصلا في صراع تنافسي شديد بين بعضها البعض لاقتسام السوق العالمية فهي ليست راغبة حقا في تقديم اسواقها لطرف ثالث هو البلدان النامية . والقناة الوحيدة المتاحة أمام دولالعالم الثالث لتسويقمنتجاتها والحصول على التكنولوجيا الحديثة كانت الشركات الدولية التي جذبتها العمالة الرخيصة في تلك الدول خلال السنوات الاخيرة . ومن ناحية اخرى ، فبافتراض انه قد يتسنى لمجموعة اكثر تصنيعا من بلدان العالم الثالث غزو أسواق العالم الغربي المتقدم فان ذلك ، في حد ذاته ، لن يؤدي سوى الى تكثيف عملية التنافس بين بلدان العالم الثالث للاستحواذ على نصيب ملموس من رقعة السوق المحدودة دون أن يؤدي ذلك الى زيادة ملموسة في دخل مجموعة بلدان العالم الثالث ككل .

ج ـ التمويل والاقتراض الخارجي :

ان مشاكل المديونية الحادة لكثير من بلدان العالم الثالث ، والصعوبات التي تواجهها بلدان الفائض في مجموعة بلدان «الاوبك» فيما يتعلق بايجاد صيغة مضمونة ومرنة لاستثمار فوائض عائدات النفط ، وعدم استقرار العملات الرئيسية للبلدان الصناعية المتقدمة يجعل المشاكل الراهنة للنظام المالي والنقدي الدولي مشاكل حيوية ومصدر قلق دائم للاطراف الدائنة والمدينة على السواء . فبلدان العالم الثالث تريد الاقتراض من الخارج بشروط ميسرة ودونما قيود تعسفية ، بينما تبحث بلدان

« الاوبك » والبلاد الغربية المقرضة ومؤسسات المال الدولية عن عنصري **الربحية والامان** لاستثماراتها وقروضها الخارجية .

والقضية الجديرة بالفهم هنا هي أن اصلاح النظام النقدي الدولي الراهن لا يستلزم بالضرورة توزيعا اكثر عدالة للسيولة والائتمان الدوليين ، اذ انه اذا اتفقت الدول الغربية المتقدمة على مجموعة للقواعد المستقرة لحل مشاكل موازين مدفوعاتها يمكن لها آنذاك أن تحل الكثير من مشاكلها الراهنة دونما اضطرار لتقديم تنازلات كبيرة لبلدان العالم الثالث فيما يتعلق بادارة النظام النقدي الدولي . بيد انه في اعقاب النمو السريع لحجم الاقتراض الخارجي من أسواق المال الدولية لمجموعة بلدان العالم الثالث ، فان على بلدان العالم الغربي الغنية ايجاد صيغ جديدة **لاعادة جدولة هذه الديون** لتحاشي وقوع العديد من بلدان العالم الثالث في براثن الافلاس الكامل والعجز عن السداد ، وهذا لا يعني قط التوصل الى شروط افضل (أو أكثر تيسيرا) للسداد بل قد يكون العكس هو الصحيح . وهناك آمال كبيرة معلقة على قيام مجموعة بلدان « الاوبك » بتوفير قنوات جديدة للاقراض الخارجي للدول النامية بشروط ميسرة ولا سيما بعد انشاء « الصندوق الخاص » لمجموعة الدول المصدرة للنفط الذي يتخذ من مدينة « ڤيينا » مقرا لـه .

ولعله يبدو من العرض السريع السابق مدى ضآلة فرص التغيير او الاتفاق السريع على العناصر الرئيسية لما يسمى ببرنامج « النظام الاقتصادي العالمي الجديد » . والاسباب الكامنة وراء ذلك هي ذات الاسباب التي اعاقت احداث تغيير ملموس في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية منذ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الاول الذي مضى عليه الان خمسة عشر عاما ، الا وهو كون الاوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة تعكس توازنا معينا للقوى على الصعيدين العالمي والمحلي . ولذا فان القوة التفاوضية الجماعية لمجموعة بلدان العالم الثالث تتوقف

على توافق مجموعة من المصالح المشتركة في الوقت الراهن على الاقل ، ولكن هذا التوافق هو توافق مؤقت ومشروط للمصالح الآنية . أما بخصوص المستقبل القريب فان الجبهة العريضة لبلدان العالم الثالث مهددة بالانفراط اذا ما تمكنت بعض بلدان العالم الثالث منفردة من تحسين وضعها النسبي في هيكل التجارة والتبادل الدوليين وبالتالي تزداد درجة ارتباطها بالنظام الاقتصادي الدولي الراهن ـ وقد تتبع بعض بلدان « الاوبك » الفنية هذا المسار .

ورغم ذلك فهناك امكانية كبيرة متاحة لتغيير الاوضاع الراهنة فيما يتعلق بالسلع الاولية . ويعود ذلك الى أنه بعد عقدين من تواجد « فائض عرض » من معظم السلع الاولية ، كانت القفزة الهائلة لاسعار السلع الاولية خلال « الرواج السلعي » الكبير خلال السنوات ٧٢ـ١٩٧٣ بمثابة النذير الى دول الغرب الصناعي بامكانية حدوث عجز أو ندرة دورية في عرض هذه السلع والخامات الاساسية التي يعتمد عليها دولاب الانتاج الصناعي الغربي . واذا بشبح « مجاعة الطاقة » يلوح لاول مرة في الافق نتيجة ما قد يترتب على عدم تدفق النفط او ارتفاع سعره من تخفيض لمعدلات نمو الاقتصاديات الصناعية المتقدمة .

كذلك فانه رغم أهمية استراتيجيات العمل والتفاوض الجماعية للبلدان النامية بالشكل الذي تطرحه سكرتارية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل تحقيق تغيير نسبي في علاقات القوى بين الدول الغنية والدول الفقيرة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، **فان ميدان الصراع الحقيقي سيظل في مجال السيطرة على مؤسسات وشبكات التجارة الدوليةوقنوات التمويل الدولية** . فالبلدان المتقدمة الفنية تخشى من اي تغير محتمل في ميزان القوى قد يؤدي الى الاقلال من درجة اعتماد الدول النامية في العالم الثالث على الهيكل الحالي لتدفقات التجارة الدولية

وقنوات التمويل الدولي ، بما يهدد بانفلات مقدرات الامور من بين يديها بعد قرون طويلة من السيطرة المطلقــة على هيكل التجارة والتمويل الدوليين .

وهنا يكمن التحدي التاريخي الجديد ، اذ أنه للمرة الاولى تتاح فرصة تاريخية فريدة لخلق قنوات جديدة للتمويل الدولي من خلال توافر امكانيات تحويل جزء هام من الفوائض المالية لبلدان « منظمة الاوبك » لاغراض الاستثمار الانتاجي طويل الاجل ، وتغطية العجز في موازين المدفوعات **دون أن تكون هناك ضرورة للمرور بالقنوات التقليدية للتمويل التي تخضع لسيطرة الدول الكبرى سواء أكانت مجموعة المصارف الكبرى أو مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي** ، والتي تعكس بصفة اساسية المصالح الاقتصادية الغربية للبلدان الراسمالية المتقدمة . الا أن هذه الامكانية الهائلة ستظل غير مستغلة الى درجة كبيرة طالما افتقدت دول « الاوبك » المؤسسات المالية الملائمة والتصور الاستراتيجي اللازم لهذا الغرض .

وعلى ذلك فان التحدي القائم الان على صعيــد العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول الغنية والدول الفقيرة هو تحـدٍ جاد يأخذ ابعادا جديدة لم تكن متوافــرة من قبل . الا أن القــوة التفاوضية الجماعية لبلدان العالم الثالث ما زالت محك اختبار حقيقي في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي الذي تجرى جلساته في العاصمة الفرنسية تحت اسم « حوار الشمال والجنوب » . وما زال الترقب قائما بخصوص مدى قدرة المجموعات الاخرى للبلدان المصدرة للسلع الاولية في تكوين « جمعيات منتجين » فعالة على غرار منظمــة « الاوبك » ، وما اذا كانت دول « الاوبك » الغنيــة ستستخدم قوتهــا الماليــة لدعم مطــالب اصلاح النظام الاقتصادي العالمي التي تلح عليها مجموعة بلدان العالم الثالث النامية أم ستنضم تدريجيا الى « نادي الدول الغنية » .. تاركة خلفها بقية دول العالم الثالث الاخرى ترزح في أغلالها وبؤسها .

٢

الأشكال الجديدة للتقسيم الدولي للعمل وأنماط التصنيع الهامشي

يشهد الاقتصاد العالمي منذ اواخر الستينات اتجاهات جديدة متنامية نحو اشكال جديدة للتقسيم الدولي للعمل بين البلدان الصناعية المتقدمة وبين بلدان العالم الثالث الآخذة في النمو . ولعل العنصر الديناميكي المحرك لهذه التحولات الجديدة التي طرات على بنية وطريقة عمل الاقتصاد الدولي هو نمو واتساع حجم نشاط وعمليات **الشركات الدولية العابرة للقوميات** Transnational Firms ، اذ تنشط هذه الشركات في عملية اعادة صياغة التقسيم الدولي للعمل من خلال تدويل الانتاج واعادة توطين الانتاج الصناعي على الصعيد العالمي .

ولذا فقد راينا تخصيص هذا الفصل لمناقشة الاتجاهات الجديدة للتقسيم الدولي للعمل ، وبالاخص هجرة الانشطة الصناعية « كثيفة العمالة » من المراكز الصناعية التقليدية الكبرى الى بلدان العالم الثالث النامي وآثار ذلك على مستقبل التنمية العربية .

اولا : الاتجاهات الجديدة للتقسيم الدولي للعمل

لعل من أبرز الحوافز التي دفعت دول الغرب الراسمالي الى توجيه استثماراتها الى دول العالم الثالث خلال الفترة الكولونيالية رغبتها في أن تتحكم وتسيطر على مصادر الطاقة والمواد الخام

والسلع الزراعية التي يعتمد عليها بصورة اساسيةاستمرار الانتاج في المراكز الصناعية المتقدمة (١) . على ان هذا النمط التقليدي للاستثمار الخارجي لم يعد طابعا اساسيا يميز النشاط الاستثماري للشركات الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين .

ففي الاعوام الاخيرة استحوذت استثمارات القطاع الصناعي على النصيب الاكبر من الاضافات الجديدة للاستثمار المباشر للدول الصناعية المتقدمة في المناطق الاقل نموا . وحتى عام ١٩٧٠ كان نصيب الاستثمارات الصناعية حوالي ٣٨٪ من جملة الاستثمارات الغربية فيما وراء البحار ، حيث دخلت معظم الشركات الدولية الكبرى القطاع الصناعي في هذه المناطق سواء من خلال التصنيع للتصدير (غالبا لنفس البلاد الصناعية المتقدمة التي قدم منها الاستثمار)،أو التصنيع ضمن برامج « الاحلال محل الواردات » التي تهدف الى اشباع حاجات الاسواق المحلية المتمتعة بالحماية . وقد غدا التوسع في الانشطة الصناعية التصديرية في بلدان العالم الثالث منذ منتصف الستينات من ابرز الاشكال الجديدة للتقسيم الدولي للعمل .

ويمكن النظر الى هذه الاتجاهات الحديثة في التقسيم الدولي للعمل من زاوية كونها انعكاسا للازمة البنيانية الحادة التي تمر بها الاقتصاديات الراسمالية المتقدمة والتي اتسمت بهبوط في معدل نمو الانتاجية ومعدل الربحية بالاضافة لحالة « الكساد التضخمي»

---

(١) تجدر مع ذلك ملاحظة ان السعي نحو التحكم في مصادر السلع الاولية فيما وراء البحار لا يفسره بالضرورة التحليل المبسط الذي يقول بالاعتماد المطلق على المواد الخام لتغذية الصناعة في البلاد المتقدمة . وهو ما يتضح من سلوك الشركات الامريكية التي استماتت في الحصول على امتيازات التنقيب عن البترول والنحاس وغيرهما من المعادن رغم ما كانت تتمتع به الولايات المتحدة من فائض في هذه المعادن .

الشاملة (١) . وتشير بعض التحليلات الى ان فترة التوسع والرواج الاقتصادي التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في البلاد الرأسمالية المتقدمة قد استندت في الاساس الى « ثورة تكنولوجية ثالثة » مكنت تلك البلدان من رفع كفاءة عملياتها الانتاجية بما ساعد على رفع معدلات الاجور الحقيقية وتعظيم الارباح المحققة في آن واحد . وعند منتصف الستينات بدأت امكانيات هذه الثورة تستنفد أغراضها ولم تعد التغيرات في الفنون الانتاجية Technical changes ممكنة على النحو والمستوى السابقين (اي لم يعد الاستثمار الجديد مصحوبا بخفض ملموس لتكلفة الانتاج) .

ولكي يمكن الحفاظ على مستويات الربحية السابقة في ظل هذه الظروف الجديدة كان لا بد من تخفيض الاجور الحقيقية للعاملين .. ولقد قاوم العمال في البلدان الرأسمالية المتقدمة بضراوة مثل هذه المحاولات عن طريق استمرار مطالبتهم بأجور نقدية أعلى وبرفض اي تخفيض في مستويات معيشتهم . ونتيجة لذلك انتهت **المرحلة التوسعية** التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ودخلت الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة منذ اواخر الستينيات مرحلة جديدة اصبح من الصعب فيها رفع الانتاجية والاحتفاظ في المراكز الصناعية المتقدمة بنفس مستويات الربحية السابقة . وكنتيجة لهذه الازمة البنيانية للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة غدت الحاجة ملحة لاعادة صياغة تقسيم العمل الدولي واعادة توزيع الانشطة الصناعية على الصعيد العالمي .

---

(١) لوحظ منذ منتصف الستينات الاتجاه نحو هبوط معدل الربح (الصافي) وقد اثبت العديد من الدراسات التطبيقية الموثوق بها ان متوسط الربح بالنسبة للعامل الواحد غدا اقل مما كان عليه في منتصف الستينات . انظر في ذلك : —
William Nordhaus, "The Falling Share of Profits", in A. Oknn & L. Perry (Eds.), Brooking Papers on Economic Activity, No. 1, 1974, and Andrew Glyn & Bob Sutcliffe, British Capitalism : Workers and the profit squeeze (London, 1972).

ولكن قد يكون من الخطأ تفسير الاتجاهات الجديدة في التقسيم الدولي للعمل بالاستناد فقط الى مقولة هبوط « معدلات الربح » في المراكز الصناعية المتقدمة . اذ انه من الضروري تفهم تلك النزعة كجزء من عملية ديناميكية أبعد مدى تمس بنية وطريقة اداء الاقتصاد العالمي في عصر الشركات الدولية العابرة للقوميات .

فلقد ادت عملية تمركز رأس المال والقوة الاقتصادية في البلاد الصناعية الكبرى الى سيطرة الشركات الدولية على ادارة رأس المال الدولي وعلى عمليات تنظيم الانتاج ومنافذ التوزيع على الصعيد العالمي ، وهكذا فان ما يلاحظ اليوم من « اعادة توزيع » للانشطة الصناعية على الصعيد العالمي انما يمثل جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الجديدة الشاملة للشركات الدولية لتدويل الانتاج الصناعي . وقد ساعد على ذلك التطورات الفنية والتكنولوجية الحديثة في العديد من الصناعات التقليدية والحديثة، حيث أصبح من الممكن تجزئة العمليات الصناعية المعقدة الى سلسلة من العمليات البسيطة بالشكل الذي جعل في مقدور قوة العمل « غير الماهرة » تلقى التدريب اللازم للقيام بالعمليات الانتاجية المطلوبة .

وباختصار فان «**قانون الحركة**» **الجديد الذي يحكم التقسيم الدولي الجديد للعمل يعمل في اتجاهين : « اما ان ينتقل العمل الرخيص من بلدان العالم الثالث الى حيث يتواجد رأس المال الصناعي في المراكز الصناعية المتقدمة (هجرة العمالة) ، واما ان يتم تصدير رأس المال الدولي الى مناطق العمل الرخيص في بلدان العالم الثالث (الصناعات الهاربة** run-away industries) » .

وفي هذا الخصوص تجدر ملاحظة التناقض بين السياسات الاقتصادية **للولايات المتحدة واليابان** من ناحية ، حيث تعمل الشركات الدولية على نقل العمليات الصناعية « كثيفة العمل » من بلد المركز الى محيطها الاقتصادي الخارجي (الى « القواعد التصديرية » في غرب المحيط الهادي وامريكا اللاتينية) ، **ودول**

اوروبا الغربية من ناحية اخرى ، حيث يتم استيراد جيش من الايدي العاملة منخفضة الاجر من بلدان جنوب وشرقي البحر الابيض المتوسط للقيام بمجموعة متنوعة من الاعمال الصناعية الاقل مهارة (١) .

ثانيا : التوسع في انشاء « القواعد التصديرية »

من الاتجاهات الملحوظة بوضوح في عملية اعادة صياغة التقسيم الدولي للعمل تلك التي تتخذ شكل التوسع في انشاء « القواعد التصديرية » export-platforms في بلدان العالم الثالث . ولعل افضل تعريف لمعنى « القاعدة التصديرية » هو ذلك الذي قدمته **لجنة التعريفة الجمركية الامريكية** في عام ١٩٧٣ ، اذ جاء في هذا التعريف :

« ان امكانية استخدام العمل غير الماهر في الخارج تتيح لبعض الصناعات فرصة الهجرة الى البلدان « ذات الاجر المنخفض» والتي وصلت الى مستوى من التنمية يجعلها مستعدة لاستقبال هذه الصناعات ، وذلك دونما انحراف ملحوظ عن مستويات الانتاجية السائدة في الولايات المتحدة » .

وتقوم استراتيجية الشركات الدولية على خلق « قواعد تصديرية » هامة في مناطق الاجر المنخفض بحيث يتم « اعادة تصدير » السلع المصنعة هناك الى اسواق بلد المركز الام . وبالاضافة الى ذلك تقوم « قواعد التصدير » هذه بدور هام « كمراكز تموين » Supply centres لاسواق اقليمية معينة (استراليا ـ افريقيا ـ الشرق الاوسط ـ امريكا الوسطى) بما

---

(١) تواجه عملية استيراد العمال الاجانب في المانيا الغربية ـ حيث معدل المواليد يعتبر منخفضا نسبيا ـ مقاومة متزايدة من الاوساط الرسمية وغير الرسمية مع مرور الزمن .

يسمح بتخفيض تكلفة النقل والمناولة الى أدنى الحدود مع تفادي مخاطر تاخر وصول السلع المشحونة في الموعد المحدد لاسواقها النهائية .

ولقد حدث التوسع الكبير لهذه « القواعد التصديرية » في منطقة غرب المحيط الهادي وجزر الكاريبي وبعض بلدان أمريكا اللاتينية الكبرى مثل المكسيك والبرازيل. ويغطي نشاط الشركات الدولية في هذا المجال نطاقا متسعا من السلع الصناعية يمتد من الادوات الكهربية والهندسية والسيارات وقطع الغيار وآلات التصوير الى منتجات البلاستيك ولعب الاطفال والباروكات . ويمكن تكوين فكرة أولية عن أهمية « القواعد التصديرية » بالنسبة للصناعات القائمة في الولايات المتحدة من واقع أن مجموع فروع الشركات الدولية التي تتخذ مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة أصبحت في عام ١٩٦٨ مصدرا في الاسواق العالميـة بنفس وزن المانيا الغربية وضعف طاقة اليابان التصديرية ، وان الكثير من هذه الصادرات تتوجه لاسواق الولايات المتحدة نفسها .

ويمكن تفسير هذا التوسع في الاستثمارات في « القواعد التصديرية » والمناطق الحرة الصناعية في البلدان الاقل نموا (انظر جدول رقم (٢ـ١) من جانب الشركات الدولية برغبتها المتزايدة في أن تتحكم وتسيطر على **قوة العمل** في هذه البلدان (١) .

وبمقارنة المستوى المنخفض للاجور النقدية المدفوعة عن ساعة العمل لعمال بلاد العالم الثالث ، حيث تتواجد « القواعد التصديرية » ، بمعدلات الاجر النقدية للعمال الصناعيين

---

(١) يجب التنويه بان نقل العمليات الصناعية « كثيفة العمل » لا يقتصر على البلدان الاقل نموا وانما يمتد ايضا الى بلاد جنوب اوروبا مثل اسبانيا واليونان وتركيا وجنوب ايطاليا .

السائدة في البلاد الراسمالية المتقدمة (انظر جدول رقم (٢ـ٢)) ، تكون نفقة الاجر الفعلية لكل وحدة من وحدات المنتج wage-cost per unit of output النهائي من الصناعات المقامة ببلاد العالم الثالث اقل بدرجة كبيرة من تلك الموجودة في البلاد الصناعية المتقدمة (١) .

جدول رقم (٢ ـ ١)

نمو الاستثمار الاجنبي المباشر في مجموعة مختارة من « القواعد التصديرية » بآسيا (٦٧ـ١٩٧٢)

البلد	١٩٦٧ (بملايين الدولارات الامريكية)	١٩٧٢	نسبة الزيادة المئوية
هونج كونج	٦٥	٤٠٠	٪٦١٥
كوريا الجنوبية	١٧٫٥	٣٠٠	٪١٧٤٤
ماليزيا	١٠٣	٣٠٠	٪٢٩١
سنغافورة	٤٠	١٥٠	٪٣٧٥
تايوان	٨٨	٥٠٠	٪٥٦٨

المصدر : مكتب العمل الدولي ، **تقرير عن آثار المشروعات الدولية على العمالة والتدريب** (جنيف ، ١٩٧٦) .

---

(١) تشير المؤشرات المتاحة عن انتاجية العمل في بلاد العالم الثالث عن مضارعة هذه الانتاجية للمستويات السائدة في البلاد الصناعية المتقدمة في العمليات الانتاجية المشابهة .

جدول رقم (٢-٢)

متوسط العائد النقدي عن ساعة عمل للعمال القائمين بتشغيل او تجميع سلع امريكية في خارج وداخل الولايات المتحدة

	متوسط عائد العمل عن ساعة عمل بالخارج (بالدولارات)	متوسط عائد العمل عن ساعة عمل داخل الولايات المتحدة (بالدولارات)	عائد ساعة العمل بالخارج منسوبا الى عائد ساعة العمل في الولايات المتحدة
منتجات كهربائية استهلاكية			
هونج كونج	٠ر٢٧	٣ر١٣	٨ر١١ ٪
المكسيك	٠ر٥٣	٢ر٣١	٤ر٢٤ ٪
تايــوان	٠ر١٤	٢ر٥٦	٢ر١٨ ٪
اجزاء المعدات المكتبية			
هونج كونج	٠ر٣٠	٢ر٩٢	٧ر٩ ٪
المكسيك	٠ر٤٨	٢ر٩٧	٢ر١٦ ٪
كوريا الجنوبية	٠ر٢٨	٢ر٧٨	١ر١٠ ٪
سنغافورة	٠ر٢٩	٣ر٣٦	٦ر١١ ٪
تايوان	٠ر٣٨	٣ر٦٧	٨ر٩ ٪
اجزاء من قاطرات			
هونج كونج	٠ر٢٨	٢ر٤٨	٣ر١٠ ٪
جامايكا	٠ر٣٠	٢ر٢٣	٤ر٧ ٪
المكسيك	٠ر٦١	٢ر٥٦	٢ر٢٤ ٪
توابع لهولندا	٠ر٧٢	٣ر٣٣	٦ر٤٠ ٪
كوريا	٠ر٣٣	٣ر٣٢	٢ر١٠ ٪
سنغافورة	٠ر٢٩	٣ر٣٦	٦ر١١ ٪

تابع جدول (٢-٢)

ملابس			
هندوراس البريطانية	٢٨ر٠	٢ر١١	١٣ر٣ ٪
كوستاريكا	٣٤ر٠	٢ر٢٨	١٤ر٩ ٪
هندوراس	٤٥ر٠	٢ر٢٧	١٩ر٨ ٪
المكسيك	٥٣ر٠	٢ر٢٩	٢٣ر١ ٪
ترينداد	٤٠ر٠	٢ر٤٩	١٦ر١ ٪

المصدر :

United States Tariff Commission, Economic Factors Affecting the Use of Items 807.00 and 806.30 of the Tariff Schedules of the United States (Washington, 1970)

ومع ذلك فان توافر الايدي العاملة الرخيصة لا يخرج عن كونه احد العوامل المؤثرة على قرارات الشركات الدولية حول « اعادة توطين » الانشطة الصناعية من البلد الام الى البلدان الاقل نموا . اذ أن هناك العديد من العوامل الاخرى المؤثرة على قرارات الشركات في هذا المجال مثل امكانيات التهرب الضريبي ونوعية « العلاقات الصناعية » ، « قوانين العمل » المطبقة (١)، ومدى امكانية عدم الالتزام بالقيود الخاصة بالمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث ، الخ . .

---

(١) في هونج كونج — والتي تمثل واحدة من اهم « القواعد التصديرية » للشركات الامريكية والدولية — يجري تطبيق اقل من ثلث اتفاقيات مكتب العمل الدولي التي صدقت عليها بريطانيا . اذ لا يوجد تشريع ينص على الحد الادنى للاجور ، او الحقوق المكتسبة في اجازة مدفوعة للنساء عند الولادة ، وكذلك في حالة المرض للجنسين ، أو خدمات علاجية مجانية ، أو تامينات ضد البطالة ، أو حد اقصى لعدد ساعات العمل . وفي عام ١٩٧١ كان ١٧٥ الف عامل يعملون لمدة ٧٥ ساعة على الاقل في الأسبوع ، كما كان هناك حوالي ١٤ الف عامل يعملون لمدة ١٠٥ ساعات في الاسبوع .

وفي هذا الصـــدد ، قد يكون من المفيـــد الاستشهاد بنشرة اصدرتها وزارة التجارة والصناعة في « هونج كونج » تتحدث عن اسباب جاذبية هونج كونج بالنسبة للمستثمر الاجنبي ، حيث عددت الاسباب على النحو التـــالي : ــ

ا ــ مهارة عمال هونج كونج ومثابرتهم وقابليتهم للتكيف السريع .

ب ــ مستوى للاجر منخفض نسبيا اذا ما قورن بالمعدلات السائدة في اليابان والبلاد المتقدمة الاخرى .

جـ ــ التدخل الحكومـــي المحدود للغايـــة في النشـــاط الانتاجـــي والاقتصادي عامة .

د ــ موقع جغرافي ممتاز للتسويق والتصدير .

هـ ــ نظام مصرفي فعال وكذلك خدمات شحن وغيرها من الخدمات الضرورية .

و ــ المعاملة التفضيلية المقررة لمنتجات هونج كونج في اسواق المملكة المتحدة ودول الكومنولث .

ثالثا : الشركات الدولية وانماط « التصنيع الهامشي »

كان المنطلق الرئيسي في استراتيجيات التصنيع والتنمية في بلدان العالم الثالث هو الرغبة الجادة في تصفية « البنية الاحادية » للاقتصاد الوطني ، تلك البنية المعتمدة على المعدن الوحيـــد او المعتمدة على المحصول الوحيد الموروثة من « الفترة الكولونيالية » ، وتجاوز هذه البنية عن طريق تطوير جهاز انتاجي اكثر تطورا وتنوعا وديناميكية . وفي هذا الاطار احتلت « قضايا التصنيع » مكانا هاما في المناقشات الدائرة حول التنمية في بلدان العالم الثالث . وتاريخ التصنيع في معظم بلدان العالم الثالث هو تاريخ « نموذج الاحلال محل الواردات » ، وهناك خبرة تاريخية متراكمة في هذا المجال لا سيما في بلدان امريكا اللاتينية حيث تمت عملية التصنيع هناك منذ

الثلاثينات وفق نموذج « الاحلال محل الواردات » والذي يهدف بالاساس الى اشباع حاجات السوق المحلية في ظل درجة عالية من الحماية الجمركية . وقد طبقت تلك السياسات التصنيعية في أمريكا اللاتينية على نطاق واسع في الخمسينات وحتى منتصف الستينات حيث بدات تجربة التصنيع من خلال احلال الواردات تمر بأزمة هيكلية واضحة ، وفشلت كاستراتيجية للتصنيع في تغيير البنية الاقتصادية القديمة بشكل جوهري ، اذ أصبحت تلك البلدان « نصف مصنعة » semi-industrialised تقف في منتصف الطريق عاجزة عن استكمال باقي حلقات التصنيع . واليوم عندما يجري طرح استراتيجيات للتصنيع من خلال التصدير في بلدان العالم الثالث لا بد من وضع المشكلة في اطارها الصحيح ، اي في الاطار العام للعلاقات الاقتصادية الدولية السائدة . فالوعي الحقيقي بدور الشركات الدولية واستراتيجيتها العامة على المستوى العالمي ونظرتها العامة للتقسيم الدولي الجديد للعمل (أو لما يسمى اعادة هيكلة التقسيم الدولي للعمل) أصبح ضرورة يجب ان نعيها بوضوح حتى لا تختلط علينا الرؤية التاريخية للامور .

ويمكن لنا تعديد بعض أنماط « التصنيع الهامشي » التي تعكس بشكل واضح الاشكال الجديدة للتقسيم الدولي للعمل التي تفرضها الشركات الدولية في العديد من البلدان النامية ، فهناك نموذج « التجهيز الصناعي الاولي » Simple processing ، حيث تقتصر عمليات التصنيع على عمليات تحضيرية أو تجهيزية للمواد الخام قبل تصديرها للخارج . كذلك هناك نموذج اخر يقوم على « التصنيع في وسط الحلقة الانتاجية » واهم مثل لذلك صناعة المكونات أو صناعة الاجزاء Components حسب ما تقتضيه اعتبارات الاستراتيجية الكلية للشركات دولية النشاط : مثلا تصنيع موتور السيارة في بلد ما وتصنيع جسم السيارة في بلد اخر والفرامل في بلد ثالث ثم يجري تجميع كل هذه الاجزاء في بلد رابع ، حسب ما تمليه اعتبارات الربحية والمزايا النسبية في تقسيم العمل . وينتج عن

ذلك أن تكامل عناصر العملية الانتاجية لا يتم على مستوى البلد الواحد بل على مستوى العالم كله ، مما يؤدي الى تقطيع أوصال الهيكل الانتاجي الوطني ، وبذا نصل للنموذج الثالث للتصنيع الهامشي الذي يقوم على نشاطات « اخر الحلقات الانتاجية » مثل عمليات تجميع السيارة أو تجميع الاجهزة الالكترونية والادوات الكهربائية . والنتيجة الواضحة لهذه الانماط من التصنيع الهامشي هي كسر حلقات وعناصر التشابك الاقتصادي داخل الجهاز الانتاجي الوطني ، وبالتالي تقويض مقومات عملية التنمية المستقلة ذاتية ـ المركز Auto-Centred Development ، ويؤدي ذلك بدوره الى مزيد من التفكك في عناصر الجهاز الانتاجي وتعميق الثنائية في البناء الاقتصادي .

وقد يبدو لبعض راسمي السياسة الاقتصادية في البلدان الآخذة في النمو أن تلك الانماط الجديدة للتصنيع تمثل اسهل البدائل المتاحة في مجال التصنيع واكثرها تحقيقا لرغبتها في زيادة صادراتها المصنعة وحل مشاكل موازين مدفوعاتها . ولكننا اذا ما وضعنا الامور في سياقها التاريخي ، فاننا نجد انفسنا بصدد مرحلة جديدة في تطور الاقتصاد العالمي ، حيث تتم الاشكال الجديدة للنشاطات الصناعية التصديرية في اطار صناعات دولية متكاملة تكاملا راسيا ، تنتشر اقسامها ومرافقها في كافة ارجاء العالم . وبعبارة اخرى ، بينما يتم انتشار الانشطة التشغيلية والعمليات الصناعية في معظم ارجاء العالم على اساس « لامركزي » ، تظل عمليات اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتحديد ما يجب انتاجه **وكيف واين** يتم ، ممركزة الى ابعد حد في المركز الرئيسي للشركة الدولية . وهكذا فاننا نشهد ، مع مرور الزمن ، **ظهور تقسيم دولي للعمل بصورة هرمية بين الاقاليم الجغرافية المختلفة للعالم بما يتلاءم مع التقسيم الراسي للعمل داخل الشركة الدولية ذاتها** . وفي الواقع ، مع ازدياد درجة الاندماج الراسي الدولي للصناعة ، فان المخاطر المرتبطة بتوقف الامدادات الخاصة بمستلزمات الانتاج والمكونات المختلفة اللازمة لحسن سير وتشغيل الصناعة في اي موقع من مواقع

الانتاج في بلدان العالم الثالث تزداد بالشكل الذي يمكن أن يؤدي الى توقف العمل واضطراب الانتاج في اجزاء مختلفة من العالم .

ونتيجة لهذه الاعتبارات تصبح اعتبارات « الاستقرار والامن السياسي » من بين أهم العوامل التي تحكم قرارات الشركات الدولية عند اختيار بلد معين « كقاعدة تصديرية » لتوطين الانشطة الصناعية ذات الوجهة التصديرية ، وللتقليل من مخاطر اضطراب نشاطها الانتاجي المترابط على الصعيد العالمي . وهنا تجدر ملاحظة ان معظم المحاولات الناجحة في هذا الخصوص انما تقع في مناطق نامية ذات روابط سياسية أو جغرافية قوية ببلاد الغرب الراسمالي (مثل تايوان، كوريا الجنوبية، هونج كونج، سنغافورة، البرازيل، المكسيك) .

ولذا فمن المتوقع نتيجة لذلك أن تعزف الشركات الدولية عن بلدان العالم الثالث الآخذة في النمو والتي تفشل في استيفاء شرطي « الاستقرار السياسي » و « الربحية » ، وبالتالي ستكون هناك عملية دائمة « لاعادة توطين » الانشطة الصناعية الى مناطق اخرى أكثر أمنا ، من الناحية السياسية . وبذا ستكون البلاد النامية المرتبطة بانماط « التصنيع الهامشية » عرضة للقرارات المتغيرة التي تتخذها الشركات الدولية بشأن اعادة توطين المشروعات والعمليات الصناعية على ضوء الاعتبارات الكلية للربحية والامن السياسي .

ولذا فان بعض المحللين الاقتصاديين يرون أن المخاطر والتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد القومي في ظل هذه الظروف المتغيرة لا تختلف نوعيا عن مخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي الناجمة عن تقلب حصيلة صادرات السلع الاولية نتيجة الدورات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاديات الراسمالية المتقدمة في ظل انماط تقسيم العمل التقليدية المرتبطة بانتاج وتصدير السلع الاولية (١) .

---

(١) انظر B. Bardhan, On Some Implication of Technology Transfer for Trade, Growth and Distribution in Developing Countries, (UNCTAD, 1975) D/B/C. 615

ولا يقتصر الامــر على أن تلك « الصناعات المجتزئه » ذات التوجه التصديري تتمتع بدرجة عالية من « الانفصامية » عن بنية الاقتصاد الوطني ـ حيث لا تعتمد على مستلزمات انتاج محلية كما لا تقوم بالانتاج للسوق المحلية ـ بل من الممكن ايضا أن تؤدي الى اعتماد جانب هام من النشاط الاقتصادي وحصيلة النقد الاجنبي في البلد المضيف على « مدخلات انتاجية » وأسواق تصديرية ، ليس للمخطط الوطني سيطرة عليها . وفي مثل هذه الحالات تصبح « القوة الاقتصادية » للبلد النامي الذي يقوم بتصنيع أجزاء محددة من منتج نهائي « أو عمليات تشغيلية وسيطة » اقل من تلك المتوافرة حتى لبلد مصدر للسلع الاولية ، بحيث أن البلد المصدر لسلعة اولية كالنحاس او الكاكاو مثلا يمكن لها ، عند الضرورة ، أن تجد فرصة لتسويق منتجاتها في السوق العالمية أو مقايضة منتجاتها مع الدول الاشتراكية أو استهلاك منتجاتها محليا اذا ضاق بها الحال .

ومن ناحية أخـرى فان التخصص في تصنيع المكونـات أو « السلع النصف المصنعة » للاستفادة من الوفرة النسبية للعمل الرخيص في « عملية انتاجية» معزولة ـ يتم استيرادكافة مستلزماتها الاخرى منالخارج ـ يحرم البلد المضيف من الآثار التراكميةالمرغوب في تولدها في البلد المضيف . اذا أن مثل هذه « الانشطة التصنيعية » التي تندرج ضمن استراتيجيات تدويل الانتاج الصناعي للشركات الدولية تظل « نشاطات منعزلة » غير متشابكة مع الجهاز الانتاجي للبلد المضيف (١) . يضاف الى ذلك ان تلك « الواحات أو الجزر

---

(١) أحدث التطورات التي تمت بخصوص هذه النقطة فيما يعرف بـ « المناطق الصناعية الحرة » المعزولة نسبيا عن بقية الاقتصاد القومي . ومن اشهر تلك المناطق منطقة التشغيل للتصدير في « كاوهسيونج » بتايوان ومنطقة التصنيع الحرة على الحدود المكسيكية ـ الامريكية .

التصديرية » export - enclaves الجديدة تظل الى حد كبير مكملة لاقتصاديات بلدان المركز المستثمر مما يعمقّ ثنائية البنيان الاقتصادي في البلدان الآخذة في النمو (١) .

رابعا : استراتيجية التنمية المستقلة في مواجهة مخططات الشركات دولية النشاط

حاولنا في العرض السابق توضيح بعض الجوانب المميزة للاتجاهات الجديدة نحو اعادة صياغة أشكال التقسيم الدولي للعمل بين البلدان الصناعية المتقدمة وبلدان العالم الثالث الآخذة في النمو . وأوضحنا أن العامل المحرك في هذا الاتجاه هو الشركات دولية النشاط والتي أحدثت تحولا جوهريا في بنية وطريقة عمل النظام الاقتصادي الدولي منذ الستينات .

وتبدو معظم حكومات دول العالم الثالث غير قادرة حتى الآن على الامساك بالجوانب المختلفة للتغيرات الجديدة في الاقتصاد العالمي التي يحدد وجهتها توسع ونمو نشاط وعمليات الشركات العابرة للقوميات . اذ أنه في معظم الحالات تقوم هذه الشركات بالعمل والتخطيط الى مدى يتجاوز بكثير الافق التخطيطي لحكومات هذه الدول .

وكنتيجة لهذه التحولات الجديدة في بنية الاقتصاد الدولي لم تعد جدليات التخلف ـ التنمية وعلاقات التبعية ـ قاصرة على النمط التقليدي للتقسيم الدولي للعمل ، حيث تخصصت الدول الصناعية المتقدمة في انتاج السلع « الصناعية » بينما اجبرت دول العالم الثالث على انتاج وتصدير المواد الخام والسلع الاولية ، وهو ما تم

---

(١) راجع حول هذه النقطة :
G. K. Helleiner, "Manufactured exports from less developed countries and multinational firms", The Economic Journal, vol. 83, No. 329 (1973)

التركيز عليه في تحليلات مدرسة امريكا اللاتينيــة منذ أواخــر الاربعينات . اذ انه في ظل الاطار المتغير للتقسيم الدولي للعمل ، يمكن النظر الى استعداد الولايات المتحدة للتخلي عن معارضتها لنظام التفضيلات المعمم للصادرات الصناعية الوافدة من الدول الاقل نمــوا Generalised system of preferences ـ الــذي نــادت بــه وكافحت من اجله السكرتارية العامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) ـ يمكن النظر الى هذا الاستعداد على انه خطوة محسوبة بذكاء تتفق مع الوقائع الجديدة لتدفقات التجارة الدولية ، حيث أن جزءا هاما من صادرات السلع الصناعية الوافدة من بلدان العالم الثالث على السوق الامريكية هي من انتاج فروع المشروعات المشتركة التي انشأتها الشركات الدولية التي تنتسب للولايات المتحدة في تلك البلدان (١) .

وتشكل هذه التطورات الجديدة بدورها تحديا هاما لقدرة حكومات البلاد النامية في العالم الثالث على التخطيــط والادارة المستقلة لنشاطاتها التصنيعية والفنيــة والتصديرية بمعــزل عن

---

(١) طبقا للتقارير الرسمية للجنة التعريفية الجمركية الامريكية فان واردات الولايات المتحدة الامريكية في ظل المادتين ٨٠٧٫٠٠ و ٨٠٦٫٣٠ من جـــدول التعريفة الجمركية قد زادت من حوالي بليون دولار في عـــام ١٩٦٦ الى ٤٫٢ بليون في عام ١٩٧٣ . حيث تسمح المادتان الجمركيتان ٨٠٧٫٠٠ و ٨٠٦٫٣٠ للمستورد في ظل شروط تقييدية معينة ان يدفع الرسوم الجمركية المعتادة للمنتجات المستوردة فقط على اساس القيمة المضافة المتولدة في الخارج ، دون ان يجري دفع الرسوم عن قيمة الاجزاء المصنوعة داخل الولايات المتحدة . وقد ارتفع نصيب بلاد العالم الثالث من واردات الولايات المتحدة في ظل هاتين المادتين من ٦٫٤٪ عام ١٩٦٦ الى ٢١٫٤٪ عام ١٩٦٩ ثم الى ٣٥٫٩٪ سنة ١٩٧٣ . وهكذا كانت عمليات « التصنيع من الباطن » التي تقوم بها الولايات المتحدة في البلاد النامية عـــام ١٩٧٣ اكبر بمقدار ٢٥ مثلا عما كانت عليه في عام ١٩٦٦ .

انظــر في ذلــك :

M. Charpston, "International sub-contracting," Oxford Economic Papers, vol. 27, No. 1 (1975).

نفوذ ونشاطات الشركات الدولية . اذ تجد معظم حكوماتدول العالم الثالث نفسها عاجزة عن مواجهة وملاحقة التطورات السريعة في طريقة أداء الاقتصاد العالمي ، تلك التطورات التي يحدد وجهتها توسع نشاط وعمليات الشركات دولية النشاط ، مما حدا بالبعض ان يطلق بحق على هذا العصر « عصر الشركات دولية النشاط » The age of Transnational Corporations .

ومن ناحية اخرى ينتج عن نشاط الشركات الدولية تمزيق لاوصال الثقافة الوطنية واضطراب لنظام القيم السائدة في البلدان النامية ومسخ لعملية المزج أو المواءمة بين « الاصالة » و « المعاصرة» في تلك البلدان . فالشركات الدولية بنشاطاتها المتنوعة المتداخلة تمثل وسيطا ناقلا لقوانين ونظم وثقافات تؤكد كل يوم « قيم المجتمع الاستهلاكي » التي تقوم على اللهث وراء مستويات « الرفاه الغربي » دون الوعي بأن هذه المستويات قد تحققت بعد قرون من التراكم المادي والحضاري والتضحيات الكبيرة .

ومن وجهة نظر العالم العربي فاننا نجد أن هذه التطورات الاقتصادية الدولية العامة تطرح بدورها تحديا جديدا على الوطن العربي ، مما يستدعي تحديد العناصر الاساسية لاستراتيجية تنمية مستقلة تقوم على تحقيق قدر اكبر من « التكامل الاقتصادي العربي » و « الاعتماد الجماعي على النفس » . فحيث أن الشركات الدولية العملاقة تعتبر مشروعات خاصة تنظم الانتاج على الصعيد العالمي متجاوزة بذلك كل الحدود القومية ، فان نقيضها لا بد وان يكون التنظيمات والتكتلات الاقتصادية الاقليمية أو الجماعية بما يسمح بتركيز وترشيد الاستثمارات والانشطة الانتاجية علىمستوى المنطقة العربية . اي بعبارة اخرى ، **احلال نوع من التقسيم العربي للعمل في مجال الصناعات الاساسية ومشروعات البنيان الارتكازي محل تدويل الانتاج في اطار صناعات دولية تقوم على التكامل الراسي وتنتشر اقسامها ومرافقها في كافة انحاء العالم** . وفيا طار هذا التصور يمكن النظر **للمشروعات العربية المشتركة** كخطوة هامة في

هذا الاتجاه لا تبررها فقط ضرورة الاستفادة من وفورات الحجم أو النطاق بل يبررها ايضا ضرورات تدعيم اطار المساومة الجماعية مع الشركات الدولية .

ان الوعي بالاستراتيجية الجديدة للشركات الدولية يجعلنا نتحفظ عندما يجري رفع شعار « هجرة الصناعات » كأحد مطالب برنامج النظام الاقتصادي العالمي الجديد . فنحن بالطبع لسنا ضد هجرة الصناعات الى بلدان العالم الثالث ، ولكننا يجب أن نعي في العالم العربي ان هذا الشعار مرفوع أيضا من قبل الشركات الدولية . فلا بد اذن من وضوح كامل للرؤية التاريخية بخصوص استراتيجية وماهية عمليات التصنيع المرغوب فيها ، والا أصبحت عمليات التصنيع في العالم الثالث تدور في فلك المخططات التصنيعية للشركات الدولية .



٢

قضايا نقل وتطوير التكنولوجيا

كثر الحديث في السنوات الاخيرة حول الدور الحاسم الذي يمكن للتكنولوجيا الغربية المتقدمة أن تلعبه في دفع عملية التنمية العربية الى آفاق جديدة . وترجع بعض التحليلات احد أسباب التخلف الذي يعاني منه العالم العربي الى عدم مواكبةالتطورات التكنولوجية الحديثة في كافة المجالات ، نتيجة اتساع وتزايد ما يسمى « بالفجوة التكنولوجية » بين العالم العربي وبين العالم الغربي المتقدم .

وليس هناك من شك في أن المستقبل الاقتصادي للبلدانالعربية ورفاهية شعوبها يرتبطان ارتباطا وثيقا بتطوير القوى الانتاجية والخروج من حالة الركود والتخلف التكنولوجي . بيد أن عملية التقدم التكنولوجي والتحديث في البلدان النامية قد غدت عملية بالغة التعقيد والخطورة في ظروف عالمنا المعاصر . اذ أن عملية التقدم والتحديث التكنولوجي ليست عملية نقل ميكانيكي للتكنولوجيا الغربية الحديثة كما تصورها العديد من الكتابات المعاصرة حول التنمية ، كما أنها لا تشكل في ذاتها مفتاحا سحريا لحل مشاكل التخلف وفتح الطريق أمام مستوى أرقى لعملية التنمية . فغالبية الناس في بلدان العالم الثالث تنظر للتكنولوجيا الحديثة كما لو كانت جعبة ساجر تحمل في ثناياها حلولا جاهزة وخارقة لمشاكل التخلف والتنمية . (١)

---

(١) انظر : الدكتور اسماعيل صبري عبد الله ، « استراتيجية التكنولوجيا » ، من أبحاث المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ، ص٥٢٩ .

ولذا يصبح من واجبنا وضع النقاط على الحروف ، وتصحيح بعض التصورات الخاطئة الشائعة حول طبيعة ودور التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في دفع عملية التنمية في بلدان العالم الثالث . فالتكنولوجيا الحديثة قد غدت سلعة رائجة لها سوق عالمية تمسك بزمامها الشركات العملاقة دولية النشاط ، ولا بد من الوعي أولا بالحقائق والقوانين الاساسية التي تحكم السوق العالمية للتكنولوجيا.

فقد نتج عن تدويل الانتاج والدور البارز والمتزايد الذي تلعبه الشركات دولية النشاط في مجال البحوث والتطوير التكنولوجي Research and Development أن تحولت التكنولوجيا الحديثة في معظم فروع النشاط الاقتصادي (المدني والعسكري) الى سلعة لها سوق عالمية يغلب عليها الطابع الاحتكاري ، حيث تستأثر مجموعة محدودة من الشركات الدولية العملاقة بحق الاتجار في التكنولوجيا الحديثة ، وتقوم بفرض شروطها التعسفية على البلدان النامية التي تجد نفسها مضطرة لاستيراد هذه التكنولوجيا بهدف تطوير قدراتها الانتاجية .. وتدريجيا أصبح الاتجار في التكنولوجيا الحديثة (بما في ذلك التكنولوجيا العسكرية والنووية) من اكثر السلع رواجا في صفقات التجارة الدولية وخضوعا للمنافسة الاحتكارية بين قلة من الشركات العملاقة دولية النشاط والتي تتمتع بمركز احتكاري مميز في السوق العالمي للتكنولوجيا . وبذا أصبحت تجارة « نقل التكنولوجيا » محورا جديدا وفاعلا من محاور العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة في النصف الثاني من القرن العشرين .

والصفقات التكنولوجية التي يجري التعاقد عليها فيما بين الشركات الدولية والدول النامية عادة ما تغطي واحدا أو خليطا من العناصر التالية (١) :

---

(١) انظر
UNCTAD, Guidelines for the Study of the Transfer of Technology to Developing Countries (New York : United Nations, 1972), p. 5.

ا ـ التكنولوجيا الحديثة المجسدة في آلات ومعدات والمرتبطة بالقرارات الاستثمارية .

ب ـ التكنولوجيا الحديثة المجسدة في شكل مستلزمات انتاج أو قطع غيار .

جـ ـ التكنولوجيا الحديثة التي تتجسد في شكل مهارات وخبرات للافراد تم اكتسابها من خلال التدريب والتعامل الطويل نسبيا مع منجزات التكنولوجيا الحديثة .

د ـ التكنولوجيا الحديثة التي تأخذ شكل نظم كاملة للمعلومات والتصميمات التكنولوجية .

هـ ـ التكنولوجيا الحديثة التي تأخذ شكل نظم كاملة للتسويق والدعاية والاعلان .

وتلعب الشركات دولية النشاط دورا بالغ الاهمية في مجال تصدير هذه العناصر والحزم التكنولوجية Technology packages المتنوعة لمعظم البلدان النامية ، حيث أن هذه الشركات تنشط بشكل ملحوظ ومخطط في مجال تطوير :

١) منتجات جديدة ـ Product innovation .

٢) أساليب وطرق انتاجية جديدة Process innovation .

٣) أساليب تنظيمية وادارية جديدة

٤) طرق تسويق ووسائل اعلانية مبتكرة .

ويوفر الحجم الضخم والارباح الكبيرة لهذا النوع من الشركات الموارد المالية والخبرة اللازمة لاجراء البحوث العملية والتكنولوجية المتقدمة ، حيث أن امتلاك مفاتيح التقدم والتطوير التكنولوجي يشكل السلاح الاساسي في يد هذه الشركات لفرض سيطرتها وهيمنتها الاقتصادية على الصعيد العالمي (١) .

---

(١) انظر في هذا الخصوص : الدكتور اسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، ص ١١٤ ، ١١٥ .

وتقوم الشركات دولية النشاط عادة بتوفير عناصر التكنولوجيا الحديثة للبلدان النامية من خلال طرق وسبل متعددة ، تتمثل احداها في **الاستثمار الاجنبي المباشر** من خلال اقامة فرع مملوك لها بالكامل . كذلك يمكن لهذه الشركات توفير عناصر التكنولوجيا الحديثة من خلال **الدخول في مشروعات مشتركة** مع راس المال العام او الخاص ، او من خلال **اعطاء تراخيص** للانتاج والتصنيع Production under license . كذلك يمكن للشركات الدولية التعاقد على اداء الخدمات الادارية او التسويقية اللازمة ، او التعهد بانشاء المصنع كاملا وتسليم مفتاحه جاهزا للتشغيل Turn-Key arrangement (١) .

ويعتمد الشكل المؤسسي او الاجرائي الذي تفضله الشركة الدولية لعمليات « نقل التكنولوجيا » على نوعية المنتج وطبيعة العمليات التكنولوجية موضع الصفقة التكنولوجية ، وكذلك على طابع السياسات الاقتصادية المعمول بها في البلد المستورد للتكنولوجيا . فعلى سبيل المثال يمكن لنا ملاحظة ان الشركات الدولية تفضل في حالة التكنولوجيا البسيطة المرتبطة بالمنتجات التقليدية ، والتي تتميز بالنضج النسبي في « دورة حياة المنتج » Product Life Cycle، (اي ان يكون المنتج قد اصبح مألوفا بحيث لم يعد محوطا بالاسرار ، كالراديو الترانزستور الان) ، أو يتم توفيرها من خلال **تراخيص التصنيع** كما هو الحال بالنسبة للمنسوجات ، والملبوسات ، والمنتجات الغذائية ، والمنتوجات الجلدية .. الخ (٢) . وعلى العكس من ذلك فان الشركات الدولية

---

(١) راجع : الدكتور صقر احمد صقر ، « الصراع والتفاعل بين الشركات متعددة الجنسية وحكومات البلدان الاقل نموا والاثار المحتملة للتعاون الاقتصادي العربي » ، النفط والتعاون العربي، المجلد الثاني، العدد الرابع، ١٩٧٦، ص٢٠.

(٢) حول نظرية « نضج المنتجات » و « دورة حياة المنتج النهائي » وعلاقتها بعمليات نقل التكنولوجيا على الصعيد العالمي ، يمكن للقارىء الرجوع الى المقال الهام التالي :

R. Vernon, 'International Investment and International Trade in the Product Cycle', Quarterly Journal of Economics, Vol. 80 (1966), pp. 190-207.

تفضل في حالة التكنولوجيا المعقدة والمنتجات غير التقليدية أن تحافظ على الاسرار التكنولوجية من خلال اقامة فرع مملوك لهـا بالكامل .

ويجدر بنا أن نشير في هذا الصدد الـى أن الاختيـار بين الاستثمار الاجنبي المباشر او بين الحصول على التراخيص (بدون الملكية الاجنبية) لا يعتمـد فقط على افضليـة الطرق المختلفة للحصول على التكنولوجيا ، ولكنه يعتمد أيضا على السياسات التي تتخذها حكومات البلدان النامية ازاء رأس المال الاجنبي ، والتي تؤثر عادة في حسابات الشركات الدولية فيما يتعلق بالمفاضلة بين اعطاء الترخيص أو بين الاصرار على صيغة الاستثمار المباشر . فمحاولة بعض حكومات الدول النامية منح تسهيلات وتيسيرات ضخمة للمستثمرين الاجانب أو تشجيع استيراد رأس المال الاجنبي قد يشجع الشركات الدولية على الاصرار على أسلوب الاستثمار المباشر ، بالرغم من أنها ـ تحت ظروف مختلفة ـ قد تفضل منح ترخيص استخدام للطرق التكنولوجية الحديثة التي تتمتع بميزة احتكاريـة فيهـا لمؤسسة وطنيـة ، درءا للمخاطـر السياسيـة والاقتصادية (١) .

ونفقات «نقل التكنولوجيا» التي تتحملها المجتمعات المستوردة للتكنولوجيا لا تقتصر عادة على المدفوعات المباشرةالتي يتم بمقتضاها الحصول على براءات الاختراع ، أو العـلامات التجاريـة ، أو التصاريح والاجازات لانتاج منتج معين ، الخ ... ، بل هنـاك جانب هام من النفقات والاعباء الاضافية « غير المباشرة » أو « غير المنظورة » والتي تنجم عن القيود والشروط التجارية الملحقة بعقود نقل التكنولوجيا ، ولا سيما في حالة المشروع المشترك مع شركـة أجنبية دولية النشاط . وقد اجرت الامانة العامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) دراسات ومسوح ميدانيـة

---

(١) انظر : د. صقر احمد صقر ، المقال السابق الاشارة اليه ، ص ٢٣ .

كشــفت عن المغــالاة Over pricing في اسعار المعدات والمنتجــات الوسيطة من جانب الشركات المصدرة للتكنولوجيا . وتستتر هذه الاعبــاء الاضافية في شــكل « أسعار التحــويل » Transfer prices لمستلزمات الانتاج وقطع الغيار من الشركة الدولية الام الى الفرع التابع لها في البلد النام في حالة المشروع المشترك .

وتبعا للتحليلات التي قامت بها الامانة العامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ـ استنادا الى عينة محدودة من الدول النامية التي تقدمت ببيانات تفصيلية عن عملياتها في مجال استيراد ونقل التكنولوجيا ـ تم تقدير الاعباء المالية المرتبطة بعمليات نقل التكنولوجيا في شكل مدفوعات مباشرة مقابل الحصول على براءات الاختراع ، أو العلامات التجارية ، أو التصاريح وغيرها من الخدمات التكنولوجية بما يوازي ٤ر٥٪ من قيمة صادرات البلدان النامية عام ١٩٦٨ . كذلك من المتوقع أن ترتفع قيمة هذه المدفوعات ، بفعل التضخم والعوامل الاخرى ، لتصل الى حوالي ١٥ ٪ من قيمة صادرات البلدان النامية مع نهاية السبعينات . (١)

ونتيجة للوعي بخطورة واهمية عمليات شراء ونقل التكنولوجيا الحديثة واستنزافها للموارد المحدودة للبلدان النامية تم بذل العديد من الجهود النظرية والعملية في اتجــاه تطــوير وابتداع تكنولوجيا اكثر ملاءمة لظروف بلدان العالم الثالث ، وذلك عن طريق تطوير القدرات التكنولوجية المحلية بالشكل الذي يساعد على تطويع وتحوير « الحزم التكنولوجية » المتاحة في السوق العالمية بما يلائم ظروف وخصوصية الواقع الاقتصادي والاجتماعي في البلد النامي المستورد للتكنولوجيا (٢) . ويقتضي ذلــك بدوره عدم

---

(١) راجع الدكتور جورج قرم ، الاقتصاد العربي امام التحــدي : دراسات في اقتصاديات النفط والمال والتكنولوجيا (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٧) ، ص ١٨٠ .

(٢) انظر
Hans Singer, Technologies for Basic Needs (Geneva : ILO, 1977)

الانجراف وراء تيار التعاقد على صفقات تكنولوجية على درجة عالية من التقدم والتعقيد الفني ، وكذلك الاقلال من الاعتماد على عقود « تسليم المفتاح » للمشروعات Turn-key projects حيث تتولى جهة الخبرة الاجنبية تجهيز المشروع من الالف الى اليـاء (التصميمات ، والتركيبات ، والتجهيزات ، وتجارب التشغيل) مما يساعد على تعميق روابط التبعية التكنولوجية الخارجية للبلدان النـامية .

ولحسن الحظ فان بعض البلدان النامية التي قطعت شوطا طـويلا فـي عمليـات التصنيـع استطـاعت اسـتنباط انـماط جديدة من التكنولوجيا والخبرة الفنية التي تتناسب بعض الشيء مع اوضاع وظروف البلدان النامية ، والتي لا يتوافر لديها المال اللازم والكوادر الفنية الكافيـة لملاحقة احـدث منجـزات التكنولوجيا الغربية . (١) ولعله من المعروف جيدا الان ان **الهند** قد غدت من البلدان المصدرة للتكنولوجيا والمعـدات الراسماليـة والخدمـات

---

(١) يجب الاشارة الى ان التكنولوجيا الاكفا اقتصاديا ليست بالضرورة ، وفي كل الحالات، هي التكنولوجيا الاكثر تطورا أو تعقيدا، Most Sophisticated فالتكنولوجيا الاكثر تطورا باهظة التكاليف بالاضافة الى انها تؤدي في حالات كثيرة الى عدم عدالة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة بالمجتمع وتعميق الثنائية Duality في بقية اجزاء الاقتصاد والمجتمع . والقول بان استخدام التكنولوجيا الاكثر تطورا ، وبالتالي اتباع الاسلوب الفني الانتاجي الذي يحتاج الى راسمال مكثف Capital-Intensive Technique والاستفادة من وفورات الحجم او النطاق Economies of Scale يعد شرطا لتخفيض تكاليف المنتج النهائي وبالتالي زيادة القدرة على المنافسة في اسواق التصدير قول غير صحيح في بعض الحالات . ففي بعض الصناعات مثل الصناعات الغذائية والحرفية والتصنيع الريفي ادى استخدام التكنولوجيا الوسيطة Intermediate technology كثيفة العمالة في بعض الحالات الى تخفيض تكاليف الانتـاج وعدم فقدان القدرة التنافسية في أسواق التصدير . انظر : الدكتور سعد نصار « حول قضايا نقل وتطوير التكنولوجيا وعلاقتها بالتنمية في العالم العربي » حلقة نقاش بالمعهد العربي للتخطيط ــ الكويت ، (١٩ ديسمبر ــ كانون اول ١٩٧٧) .

الاستشارية لبلدان العالم الثالث في العديد من فروع النشاط الصناعي . وهكذا أصبح في امكان بلدان العالم الثالث تحقيق قدر من الاستقلال والاعتماد الجماعي على النفس عن طريق التعاون فيما بينها للاستفادة من ثمار المعرفة التكنولوجية وفقا لظروفها وخبرتها التاريخية الخاصة ، دون الاكتفاء بموقف السلبية والاستجداء أزاء البلدان الغربية المتقدمة تكنولوجيا .

وهذا التحدي يستلزم بدوره تعاون الدول النامية تعاونا وثيقا فيما بينها ولا سيما في مجال تبادل البيانات والمعلومات عن شروط عقود « نقل التكنولوجيا » مع الشركات الدولية وعن نتائج ومنجزات البحوث العلمية والتكنولوجية الجارية في كل بلد نام على حدة . ويقتضي الامر كذلك دمج وتجميع الخبرات الفنية والاموال المخصصة لاغراض البحث والتطوير التكنولوجي على مستوى تجمعات من البلدان النامية ذات مصالح مشتركة ، لا سيما في عصر اصبحت مستلزمات البحث والتطوير التكنولوجي فيه تفوق القدرات والامكانيات المنفردة لبعض البلدان الغربية المتقدمة ذاتها ، فما بالك بالبلدان النامية ذات الموارد البشرية والمالية الضئيلة ؟ وخير دليل على ذلك أن كلا من بريطانيا وفرنسا وجدت نفسها عاجزة بمفردها عن تحمل عبء البحث والتطوير التكنولوجي الخاص بصناعة الطيران الحديثة ، ولا سيما في مجال تطوير طائرة الكونكورد ونموذج جديد هو « الاتوبيس الطائر » Air-bus .

ومن ناحية أخرى هناك محاولات حثيثة تقوم بها الامانة العامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لوضع **دليل دولي لقواعد حسن السلوك** International code of conduct التي يجب أن تحكم العلاقة بين الشركات دولية النشاط والدول النامية في مجال نقل وشراء التكنولوجيا (۱) . واذا ما سلمنا بأن هناك فرص كبيرة

---

(۱) انظر :
UNCTAD, Manila declaration and programme of action, (Geneva : TD/195, February 1976).

متاحة للوصول الى صيغة اتفاق حول هذا الدليل لقواعد سلوك الشركات الدولية في مجال نقل التكنولوجيا ـ كما هو متوقع اثناء انعقاد الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في مانيلا في مايو ـ ايار ١٩٧٩ ـ فان مثل هذا الدليل سيظل مجرد اطار عام **ارشادي** indicative فقط وليس له **طابع الالزام** بالنسبة للشركات الدولية النشاط . اذ ان السلوك الفعلي لهذه الشركات تحكمه علاقات القوى على الصعيد العالمي ومدى قوة او ضعف القدرة التساومية للبلد النامي المستورد للتكنولوجيا . ولذا فاننا لا نتوقع أن يترتب على الاقرار الرسمي لمثل هذا الدليل لقواعد حسن سلوك الشركات الدولية تحسن فعلي للشروط المالية والقانونية المتعلقة بعقود نقل واستيراد التكنولوجيا التي تحصل عليها البلدان النامية .

واذا ما تطلعنا حولنا في العالم العربي نجد أن الاعتماد التكنولوجي على الخارج اخذ يتزايد سنة بعد الاخري ولا سيما في ظل الطفرة في عوائد النفط منذ عام ١٩٧٣ . اذ يلاحظ ان هناك ميل شديد لدى الادارات في الدول النفطية لعقد صفقات ضخمة ذات طابع تكنولوجي شديد التقدم والتعقيد ، دون أن يكون لديها دوما الجهاز الفني الكافي للتأكد من مدى ملاءمة مثل هذه الصفقات التكنولوجية لظروف واحتياجات المجتمع العربي ، ولا سيما في الامد البعيد . وتؤدي مثل هذه الصفقات في معظم الاحوال الى استنزاف الموارد المالية للبلدان العربية المستوردة لهذه التكنولوجيا المتقدمة نظرا للنفقات الباهظة المطلوبة لتمويل صفقات استيراد التكنولوجيا واعداد الدراسات التمهيدية السابقة لعملية الاستيراد الفعلي للتكنولوجيا . (١)

---

(١) يلاحظ ان انجاز مثل هذه الدراسات يعتمد في اغلب الاحوال على مكاتب الخبرة الاجنبية . وقد قدرت المبالغ التي تدفع للشركات الاستشارية الاجنبية في العالم العربي بحوالي ١٫٨ بليون دولار سنويا . انظر : الدكتور ابراهيم شحاتة ، الدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة » ، السياسة الدولية ، العدد ٤٦ ، اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ١٣ .

كذلك يساعد النمط الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية على تعزيز روابط التبعية التكنولوجية للبلدان العربية غير النفطية ، حيث تساعد عمليات التجارة الخارجية والهياكل التمويلية السائدة على تشجيع عملية استيراد التكنولوجيا الغربية المتطورة ولا تدفع باتجاه تطوير القدرات التكنولوجية المستقلة لتلك البلدان . ويرتبط بذلك مجموعة الاجراءات والشروط الخاصة بمنح التمويلات الخارجية والتسهيلات في الدفع من جانب اجهزة ومؤسسات التمويل الدولي ، اذ تشجع مجموعة الاجراءات والشروط المعمول بها استخدام التكنولوجيا الغربية المتقدمة . كذلك يجري تعزيز وتدعيم هذا الاتجاه من خلال تدفقات المعونات الغربية المقيدة او المشروطة Tied aid ، والتي يتم الحصول عليها بموجب **الاتفاقات الثنائية** بين الدول المتقدمة والدول النامية ، حيث تؤكد هذه الاتفاقيات على ضرورة الحصول على امدادات السلع والتجهيزات اللازمة من البلد المانح للمعونة Donor country بما يعزز الارتباط والاعتماد على التكنولوجيا المستوردة والمتقدمة .

وهذه الممارسات تجعلنا نثير تساؤلا كبيرا حول مدى صلاحية التحليلات النظرية والتجريدية التي تحتويها كتبالاقتصاد المدرسية والتي تتحدث عن « اختيار الفن الانتاجي الامثل » في البلدان النامية . اذ انه في ضوء التجارب التاريخية وفي ظل الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي في تمويل عمليات التنمية والاستثمار نجد أن **درجات الحرية** المتاحة للمخطط او راسم السياسة الاقتصادية في البلدان النامية لاختيار الفنون الانتاجية والحزم التكنولوجية الملائمة تتقلص الى درجة كبيرة نتيجة الشروط المرتبطة بالاقتراض الخارجي والتمويل الاجنبي . فالمخطط في البلدان النامية يجد في أحوال كثيرة أن يده غير طليقة في **احلال** العمل محل راس المال أو مزج عوامل الانتاج حسبما تمليه الظروف الموضوعية والتاريخية للبلد النامي ، وحسبما تشير اليه الكتب المدرسية في الاقتصاد . ففي اغلب الاحوال يواجه المخطط صفقة تكنولوجية محددة المعالم مسبقا ومرتبطة ارتباطا وثيقا بصفقة التمويل الخارجي ، وعليه ان يقبلها

برمتها أو يرفضها بالكامل . وفي مثل هذه الحالات الشائعة بكثرة يصبح الحديث عن « اختيار الفن الانتاجي الامثل » نوعا من التفكير الحالم البعيد كل البعد عن مشاكل الواقع وتعقيداته .

كذلك لا يخفى الدور الذي تلعبه العناصر الفاسدة والمرتشية من القيادات البيروقراطية في الدول النامية في تشجيع عقد الصفقات التكنولوجية الكبيرة والباهظة التكاليف ، لما تجلبه هذه الصفقات لهؤلاء الافراد من منافع ومكاسب شخصية تأخذ شكل العمولات والهدايا والتسهيلات الاخرى التي تمنحها الشركات الدوليةالمصدرة للتكنولوجيا للعناصر البيروقراطية الرسمية التي تقوم بعمليات التعاقد . ولعل الفضائح المالية والحجم الكبير للعمولات التي تم الافصاح عنها مؤخرا من خلال تحقيقات الكونجرس الامريكي والتي تورطت فيها معظم الشركات الدولية الكبرى (لوكهيد ، بوينج ، وستنجهاوس ، الخ ..) لخير دليل على صحة هذا الادعاء الذي كان الى عهد قريب لا يخرج عن دائرة الشائعات التي تلوكها الالسن في المجالس الخاصة دون أن يقوم عليها دليل قاطع أو ملموس .

وفي نفس الاتجاه نجد أن انتشار وتغلغل « انماط الاستهلاك » التي افرزتها المجتمعات الرأسمالية الغربية المتقدمة في العديد من البلدان النامية يساعد بدوره على تغذية عملية الارتباط بأنماط التكنولوجيا الغربية المتقدمة ، والتي تسمح وحدها باشباع ومواكبة هذه الحاجات الاستهلاكية المتقدمة (من سلع معمرة وأجهزة كهربائية والكترونية ، الخ ...) .

واخيرا نود أن نتوقف قليلا عند مفهوم « نقل التكنولوجيا » ، الشائع الاستخدام في كتابات التنمية الحديثة ، اذ اننا نجد أن مثل هذا التعبير مضلل من الناحية المنهجية ، فالمفهوم السائد « لنقل التكنولوجيا » عن طريق شراء كميات ضخمة من التجهيزات والمعدات والنظم التكنولوجية من اقتصاد متقدم الى اخر متخلف ، وبفرض توافر القدرة على الدفع ، لا يخرج في حقيقة الامر عن كونه مفهوما مبتذلا يحصر المسألة في صفقات « الشراء والبيع » دون أن يعني

ذلك على الاطلاق « النقل » بمعنى « الاستيعاب » الحضاري والتنظيمي للتكنولوجيا الوافدة والمشتراة من الخارج .

فنحن نعترف بأن ثمار المعرفة التكنولوجية قابلة للانتقال ، أما « التكنولوجيا » ذاتها فهي ممارسة اجتماعية وتاريخية لها شروطها الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتكاملة . ولذا فان التكنولوجيا الحديثة انما تكتسب وتستوعب من خلال الممارسة الخلاقة فقط وليس من خلال الشراء والتسويق من الاسواق العالمية . (١) اذ انه بينما تعتبر التكنولوجيا الغربية الحديثة نتاجا طبيعيا للبيئة الصناعية المتقدمة التي ولدت فيها ومحصلة للصراع التاريخي الطويل لسيطرة الانسان على الطبيعة . . نجد ان هذه التكنولوجيا الغربية المستوردة ذاتها تهبط على المجتمعات النامية كالمولود الغريب المنقطع الصلة بالتربة والتركيبة الاجتماعية القائمة ونظام القيم السائد .

فالقضية المحورية التي يجب أن تدور حولها مجهودات التنمية والتحديث في بلدان العالم الثالث هي « استيعاب التكنولوجيا » وليس « نقلها » . وتلك كانت بلا شك الخبرة اليابانية والسوفيتية والهندية والصينية المتراكمة في هذا المجال ، حيث ادت عمليات الممارسة الاجتماعية الواسعة التي فرضتها تحديات التنمية والرغبة في النهوض الوطني المستقل الى بناء وتطوير قدرات تكنولوجية وطنية هامة ، تقوم على استيعاب وهضم عناصر التكنولوجيا الحديثة ، متجاوزة بذلك عملية النسخ والنقل الاعمى لاحدث منجزات التكنولوجيا الغربية .

فالقضية الاساسية التي نود أن نؤكد عليها هي أن منجزات التكنولوجيا الحديثة في الغرب هي نتاج عملية تطور حضاري تمتد لعدة قرون وأن استيراد بعض عناصر أو مكونات تلك التكنولوجيا لا

---

(١) انظر حول هذه الرؤية التاريخية الورقة المقدمة من الدكتور جورج قرم الى الحلقة الدراسية التي نظمتها هيئة اليونسكو عن السكان والتعليم والعمالة في البلدان العربية (القاهرة : ٢١–٢٣ فبراير – شباط ١٩٧٦) .

يمكن ان يولد في المجتمع المستورد عملية التطور التكنولوجي ذاتها . فبناء محطة نووية لتوليد الكهرباء أو تركيب نظام اليكتروني حديث للاتصالات الهاتفية مثلا لن يؤدي في افضل الاحوال الا الى تدريب بعض الافراد على تشغيل معدات واجهزة متقدمة تم تصنيعها بالكامل في الخارج ولا يلم بدقائقها سوى الخبراء الاجانب ، مما يجعل من الصعب ادارتها وصيانتها بكفاءة عالية دون الاعتماد المستمر على الكفاءات الفنية الخارجية .

نخلص من كل ذلك الى ان ثمار التكنولوجيا الغربية يمكن لها أن تستورد متى أمكن دفع الثمن المطلوب ، ولكن ما يجري استيراده هو مجرد ثمار لا تتجدد ولا تتكاثر وانما تم قطفها من اشجار تنمو في الخارج .

اما اذا أردنا ان نغرس الشجرة التي تعطي الثمار الدائمة فلا بد لها أن تنبت وتنمو وتزدهر في أرض وطنية صالحة وبيئة موائية وبرعاية مستمرة . (١) **فالتنمية في التحليل الاخير هي التي تصنع التكنولوجيا الملائمة وليست التكنولوجيا هي التي تصنع التنمية .** وهكذا فانه في غياب مشروع للنهضة القومية العربية ، متكامل الاركان ، تصبح عملية شراء التكنولوجيا الحديثة من الخارج عملية هامشية ، يتعسر على المجتمع هضمها وتمثلها ، ولا تصبح مع مرور الزمن جزءا عضويا من النسيج الاجتماعي والمجرى التاريخي للحياة العربية الحديثة .

ولذا فان الفشل في تغيير الاطار التاريخي والقوالب الراهنة التي يجري من خلالها شراء واستيراد التكنولوجيا الغربية المتقدمة الى العالم العربي قد يؤدي مع مرور الزمن الى تكريس التخلف وتعميق التبعية التكنولوجية للغرب .. ويكون كل ما نجح فيه المجتمع العربي هو « تحديث التخلف » .

---

(١) الدكتور اسماعيل صبري عبد الله ، « استراتيجية التكنولوجيا » ، البحث السابق الاشارة اليه ، ص ٥٣٢ .

٤
أزمة الدولار ومستقبل النظام النقدي الدولي

منذ عام ١٩٧١ والحديث يتزايد دون انقطـاع عما يسـمى « بازمة الدولار » .. ، وفي واقع الامر فان هذا الحديث انما يجب أن يدور بالاساس حول « أزمة النظام النقدي الدولي » المستند الى الدولار كعملة الارتكاز الرئيسية "dollar standard" system. وسنحـاول في هـذا الفصل القـاء بعض الضـوء عـلى مـا يسمى « بازمة الدولار » باعتبارها جزءا لا يتجزا من ازمة **النظام النقدي الدولي** ، حيث لا يجوز فهمها والالمام بكافة ابعادها دون وضع مشكلة الدولار في اطارها الصحيح . وكذلك فان اية حلول من جانب مجموعة الدول المصدرة للنفط او مجموعة بلدان العالم الثالث لمواجهة أزمة الدولار لا بد لها آن تكون حلولا شاملة تتعلق بمستقبل النظام النقدي الدولي في مجمله .

ولعل أهم ما نشهده منذ مطلع السبعينات هو التداعي شبه الكامل للاسس والقواعد التي ظلت تحكم النظام النقدي الدولي منذ غداة الحرب العالمية الثانية والتي تم تقنينها بواسطة الحلفاء في اطار اتفاقية بريتون وودز Britton Woods التي تم توقيعها في شهر يوليو ــ تموز ــ عام ١٩٤٤ . وكان الهدف من تلك الاتفاقية هو وضع اطار وقواعد جديدة للسلوك النقدي الدولي لملء الفراغ الذي نشأ

بتصدع **قاعدة الذهب** (١) "gold standard" ، والتي ثبت فشل كافة الجهود المبذولة للرجوع اليها في أعقاب الحرب العالمية الاولى . ولذا فان « اتفاقية بريتون وودز » جاءت كرد فعل للفوضى النقدية والتقلبات العنيفة في أسعار الصرف التي شاعت في فترة ما بين الحربين .

وقد جاءت اتفاقية « بريتون وودز » لتعبر عن مصالح القوة الاقتصادية الدولية الصاعدة ـ الولايات المتحدة ، التي خرجت من الحرب العالمية الثانية باعتبارها قائدة العالم الراسمالي المتقدم واحتلت بذلك المكانة التي كانت تشغلها بريطانيا « العظمى » قبل الحرب العالمية الاولى . وبذا فقد تم التعبير عن طموحات الولايات المتحدة في حرية التجارة ونمو التبادل الدولي واستقرار أسعار الصرف في مجموعة من قواعد السلوك الاقتصادي الدولي التي تم الاتفاق عليها في اطار اتفاقيتي « بريتون وودز » و « الجات » (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) والتي تم توقيعها عام ١٩٤٧ . وضمن هذا الاطار أصبحت قضايا ثبات (أو بالاحرى استقرار) أسعار الصرف وحرية التجارة من الامور الحيوية لاستمرار ونمو المبادلات الدولية وفقا للاعراف السائدة .

---

(١) كانت قاعدة الذهب هي اساس النظام النقدي الدولي الذي ساد خلال القرن التاسع عشر وحتى اوائل القرن العشرين . وكانت قواعد اللعبة في ظل نظام « قاعدة الذهب » تتمثل في الاتي : ـ

(أ) تحدد كل بلد وزنا معينا وثابتا لعملتها بالذهب .

(ب) للافراد الحق المطلق في تحويل العملات التي بحوزتهم الى ذهب عند الطلب وفقا للمعدل الثابت بوزن وحدة العملة بالذهب .

(جـ) حرية حركة تصدير واستيراد الذهب .

وطالما ان كافة العملات كان يتحدد لها وزن معين وثابت بالذهب ، فانه كانت تتحدد نسب مبادلة ، أو « اسعار صرف » معينة بين هذه العملات بالرجوع الى الاوزان النسبية للذهب . وهكذا كانت « قاعدة الذهب » نموذجا لنظام « سعر الصرف الثابت » على اسس جامدة .

وهكذا بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية.. حيث حل **الدولار محل الذهب** كعملة الارتكاز التي يرتكز اليها النظام النقدي الدولي ، وبعد ان كان الدولار عملة شحيحة في التداول الدولي قرابة ثلاثين عاما منذ عام ١٩١٤ ، أصبح الدولار عملة متوافرة نظرا لتزايد العجز في ميزان المدفوعات الامريكي وبصفة خاصة منذ عام ١٩٥١ . وبالتدريج حل الدولار محل الذهب والجنيه الاسترليني كوسيلة الدفع الرئيسية في المعاملات الدولية وكعملة احتياط ارتكازية تحتفظ بها السلطات النقدية في معظم بلدان العالم . وبذا اصبحت الولايات المتحدة مع مرور الزمن « بنك العالم » والمصدر الرئيسي للسيولة الدولية بما يتوافق مع متطلبات نمو الطلب الفعال والانتاج على الصعيد العالمي خلال الخمسينات ومعظم الستينات .

وغداة الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك من اقتصاد سليم سوى الاقتصاد الامريكي ، الذي زادت طاقته الانتاجية خلال فترة الحرب بشقيها المدني والعسكري . وفي مثل هذه الظروف كان من الطبيعي ان ينشأ طلب عالمي على الانتاج الامريكي لاعادةالبناء والتعمير في الدول التي تحطمت اقتصادياتها ابان الحرب ، وأيضا للحصول على السلع الاستهلاكية والغذائية الضرورية . وكان من الطبيعي ايضا أن ينشأ في مثل هذه الظروف نوع من « القبول الدولي العام » للدولار الامريكي ، الامر الذي فتح الطريق أمام الدولار ليصبح العملة الدولية الاولى . ومنذ بداية الخمسينات ـ وخاصة مع بداية الحرب الكورية ـ حدث تناقص مستمر لفائض الميزان التجاري الامريكي بحيث أصبح هذا الفائض غير كاف مع مرور الزمن لتمويل تصدير رؤوس الاموال الامريكية للاستثمار في العالم الخارجي ، ولمواجهة التحويلات الحكومية الى الخارج لمقابلة نفقات الدفاع والاعانات والهبات المرتبطة بعمليات « الهيمنة الامريكية » على الصعيدين الاقتصادي والسياسي . وفي عام ١٩٧٠ بلغ العجز في ميزان المدفوعات الامريكي حوالي ١٠ بليون دولار وارتفع هذا الرقم

الى ٣٠ بليون دولار في عام ١٩٧١ وكان الجزء الاكبر من هذا التدهور يعود أساسا الى تكاليف حرب فيتنام والانفاق الراسمالي المتزايد بالخارج ، بالاضافة الى التضخم وارتفاع التكلفة المحلية للمنتجات الصناعية وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية في الاسواق الخارجية ولا سيما في مواجهة الصادرات اليابانية والالمانية (١) .

وقد تم تمويل هذا العجز في ميزان المدفوعات الامريكي عن طريق تحويل جزء كبير من رصيد الولايات المتحدة الذهبي الى العالم الخارجي ، بيد أن الجانب الاعظم من هذا العجز قد تم تمويله عن طريق زيادة مديونية الولايات المتحدة للعالم الخارجي ، أي بزيادة حيازة أرصدة الدولار خارج الولايات المتحدة . أي أن معظم الاستثمارات الامريكية في الخارج كانت تمول عن طريق احتفاظ دول العالم بالدولار كعملة احتياط دولية .

وعلى أساس « قواعد اللعبة في ظل قاعدة الدولار » dollar standard كانت هناك مسؤولية خاصة تقع على عاتق الدولة صاحبة عملة الارتكاز الرئيسية ، حيث يستوجب الامر من الادارة الامريكية الحفاظ على مستوى مرتفع من النشاط الاقتصادي عن طريق العمل على الحفاظ على مستوى عال من النمو للتوظف وللتشغيل داخل الاقتصاد الامريكي للحفاظ على قيمة الدولار في أسواق الصرف الخارجي . فالطلب على الدولار له في العادة باعثان اساسيان : **باعث المعاملات** (اي شراء سلع وخدمات امريكية) ، **وباعث الاحتياط** ، وهو بدوره طلب مشتق من قوة قيمة الدولار في أسواق الصرف الخارجي . ويبقى « **باعث المضاربة** » وله دور هام في أوقات الازمات الاقتصادية فقط (أي الاستفادة من فروق اسعار العملة ، عند توقع مزيد من الرواج أو توقع انتكاس للاوضاع

---

(١) راجع : د . وهبي غبريال ، الازمة النقدية الدولية ومشاكل التنمية بعد حرب اكتوبر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) ، ص ١٧ و ١٨ .

الاقتصادية العالمية) . ونتيجة لحالة عدم الاستقرار في الاوضاع الاقتصادية العالمية حاليا ـ بسبب تعويم العملات ـ اصبح باعث المضاربة مساويا للباعثين الآخرين في الاهمية .

وخلال فترة التوسع والنمو الاقتصادي الهائل الذي شهدته الاقتصاديات الغربية واليابان خلال الخمسينات والستينات ، وهي الفترة التي عرفت بفترة النمو من خلال الرواج التصديري Export-led growth ، بدات الصادرات السلعية الامريكية تعاني مع مرور الزمن من ضعف في « مقدرتها التنافسية » في السوق المحلية وفي الاسواق التصديرية « فيما وراء البحار » في مواجهة السلع الصناعية الاوروبية واليابانية . وهكذا كان أحد مظاهر ازمة النظام النقدي العالمي عند نهاية الستينات هو « المغالاة » "overvaluation" في قيمة الدولار الامريكي بالنسبة للعملات الرئيسية الاخرى ولا سيما المارك الالماني والين الياباني ، مما جعل سياسة « سعر الصرف الثابت » للدولار قيدا وعبئا ثقيلا على حركة الاقتصاد الامريكي مثلما كان عليه حال الجنيه الاسترليني بالنسبة للاقتصاد البريطاني في الماضي . اذ اصبح الثمن الذي يدفعهالاقتصاد الامريكي للحفاظ على « سعر الصرف الثابت » (١) للدولار كعملة الاحتياط الرئيسية ، هو تخفيض معدلات نمو ومستوى أداء الاقتصاد الامريكي ، حيث لا تتمتع الادارة الامريكية بنفس درجة

---

(١) يقصد بسعر الصرف نسبة مبادلة عملة ما بعملة بلد اخر . وبعبارة اخرى ، سعر الصرف هو عدد وحدات العملة المحلية لبلد ما التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من عملة بلد اخر في لحظة زمنية معينة . و « سعر الصرف التوازني » لعملة ما هو ذلك السعر الذي يحقق التوازن بين الكمية المطلوبة من النقد الاجنبي والكمية المتاحة منه في اقتصاد ما وخلال فترة معينة من الزمن . ولهذا فان « سعر الصرف التوازني » هو السعر الذي يحقق التوازن في ميزان المدفوعات خلال فترة معينة .

الحرية المتاحة للاقتصاديات الصناعية الاخرى التـي يمكن لهـا اللجوء لسلاح « تخفيض العملة » حسبما تلوح الحاجة لذلك لمعالجة تخلف وضعف معدلات الاداء في مجال الصادرات في مواجهة البلدان الصناعية الكبرى (بلدان أوروبا الغربية واليابان) . اضف الى ذلك أن الازمة ، أو بالأحرى أعراض الازمة ، ازدادت حدة واحتداما نظرا لعدم استجابة البلدان « ذات الفائض والعملات القوية » كألمانيا واليـابان للايحاءات الخاصـة بضرورة « رفع قيمة عملاتهـا » "revaluation" بالنسبة للدولار الامريكي ، للتخفيف من « ازمة الدولار » .

وازاء العجز المتزايد في ميزان المدفوعات الامريكي بدأ الشك يتولد حول قوة الدولار الامريكي، فحدثت أول حركة لرؤوس الاموال في مايو ـ أيار ١٩٧١ ، في الولايات المتحـدة وفي سـوق الدولار الاوروبي Euro-dollar market ، الى عملات الدول الاوروبيـة واليابان، وفي ١٥ اغسطس ـ آب ١٩٧١ أعلنت الولايات المتحدة وقف تحويل الدولار الى ذهب . وكانت هذه التطورات بمثابة بداية تصدع النظام النقدي الدولي القائم على « قاعدة الدولار » ، وعلى اسعار صرف ثابتة للعملات . ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل توالت التطورات النقدية العالمية بسرعة كبيرة . فاضطرت بريطانيا الى اعلان تعويم الجنيه الاسترليني في يونيو ـ حزيران ١٩٧٢ ، وتلتها سويسرا فأعلنت تعويم الفرنك السويسري في يناير ـ كانون الثاني ١٩٧٣ .. واضطرت الولايات المتحدة الى اعلان تخفيض ثان للدولار بنسبة ١٠٪ في فبراير ـ شباط ١٩٧٣ ، كما اضطرت فرنسا الى اعلان تعويم الفرنك الفرنسي عام ١٩٧٤ . وهكذا كانت السنوات الاربع ١٩٧١ ـ ١٩٧٤ سنوات عاصفة في التاريخ النقدي الحديث للعالم (١) .

---

(١) انظر : الدكتور جودة عبد الخالق ، مدخل الى الاقتصاد الدولي (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٨) ، ص ٢١٥ ـ ٢١٦ .

وبذلك افسح المجال لحقبة نقدية جديدة تقوم على تعويـم أسعار صرف العملات الرئيسية (١) ، حيث لم تعد بلدان العملات الرئيسية ملتزمة بسعر تعادل ثـابت لعملاتها بالنسبـة للدولار الامريكي . وقد اعتقد الكثيرون ، باديء الامر ، أن « تعويم العملات» لا يخرج عن كونه صيغـة استثنائية مؤقتـة لن تدوم طويلا حيث ستعود الامور الى سيرتها الاولى ، اي سيجرى العودة من جديد الى نظام « أسعار الصرف الثابتة » تحقيقا لمزيد من الاستقرار في المعاملات النقدية الدولية . ولكن بمرور الايام ، اخذ يتأكد للجميع أننا بصدد حقبة نقدية جديدة تقوم على « تعويم أسعار صرف العملات الرئيسية » وأن « أسعار الصرف العائمة » اصبحت أحد المعالم الدائمة للمعاملات النقدية الدولية الراهنة ، نظرا لتعذر الاتفاق على مجموعة من « أسعار الصرف الثابتة » التي تحقق التوافق بين مصالح الولايات المتحدة الامريكية والبلدان الصناعية الكبرى في آن واحد (٢) .

---

(١) المقصود بـ « تعويم العملات » هو ترك سعر صرف العملة يتحدد طبقا لتقلبات العرض والطلب على هذه العملة في اسواق الصرف الاجنبي دون الاهتمـام بتثبيت سعر الصرف عند مستوى معين محدد مسبقا . بيد أن « تعويم العملة » لا يعني التزام السلبية المطلقة من جانب السلطات النقدية والمصرف المركـزي للدولة المعنية وترك عملية تحديد قيمة العملة رهنا بتقلبات قوى العـرض والطلب فقط ، بل ان السلطات النقدية غالبا ما تتدخل لدرء خطر المضاربات في اسواق الصرف الاجنبي والتي تؤدي الى تذبذبات شديدة ومفتعلة في اسعـار صرف عملات الاحتياط الرئيسية ، وهذا ما يسمى بنظام « التعويم الموجه » Managed Floating

(٢) يكفي لنا الاشارة بهذا الصدد الى الدفاع الحار عن « تعويم العملات » كاحد السمات الدائمة للحقبة النقدية الجديدة الذي جاء في مقال حديث للاقتصادي الامريكي ذائع الصيت بول صمويلسون Paul Samuelson والمنشور بمجلة نيوزويك الامريكية الصادرة بتاريخ ٢٧ مارس أذار ١٩٧٨ :

Paul A. Samuelson, "In Defense of Floating", Newsweek, March 27, 1978.

وترى الادارة الامريكية في انخفاض قيمة الدولار ــ وان كانت لا تكشف عن ذلك علنا ــ وسيلة فعالة لاستعادة القدرة التنافسية لصادراتها والحد من وارداتهــا ازاء رفــض حليفهــا المشاكــس ــ اليابان ــ اتخاذ الاجراءات الكفيلة بوقف تدفق السلع اليابانية على الاسواق الامريكية ، وهو التدفق الذي يهدد العمالة في عدد من الصناعات الرئيسية ، مما ادى الى تحذيرات يوجهها الكونجرس الامريكي للحكومة بضرورة حماية هذه الصناعات حتى اذا وصل الامر الى حد انتهاك قواعد حرية التجارة العالمية . ومن ناحية اخرى ترى الولايات المتحدة أن الدول الغربية سوف تستفيد أيضا من انخفاض قيمة الدولار اذ أن هذا يعني ان اليابان والدول الغربية ستخصص قدرا أقل من مواردها لتغطية نفقات وارداتها البترولية طالما أن دول « الاوبك » تتخذ من الدولار أساسا لحساب أسعار النفط .

وبذلك انهار النظام النقدي الذي بنته « اتفاقيــة بريتون وودز » غداة الحرب العالمية الثانية . والواقع ان هذا النظام كان يحمل في ثناياه بذور انهياره ، فلقد كان هذا النظام يرتكز على قوة الدولار الامريكي ، وهي قوة نشأت بصفة مؤقتة بعد الحرب العالمية الثانية وتحطيم الجهاز الانتاجي لمعظم الدول الراسمالية المتقدمة . فما ان تهيأ للاخيرة ان تستعيد قواها الانتاجية حتى ظهرت القوة الفعلية لعملاتها ازاء الدولار الامريكي ، واتضح ان الاخير اضعف من أن يكون دعامة وحيدة للنظام النقدي الدولي (١) .

وقد نبــه الاقتصادي الامريكي « تريفــن » ، منذ بدايــة الستينات ، الى خطورة نظام النقد الدولي القائم على عملة وطنية لاحدى الدول الكبرى . فهذا النظام بطبيعته مزعزع وغير مستقر ويؤدي الى أزمات ثقة وقلاقل . ففي ظل هذا النظام تحتفظ الدول بالدولار كعملة احتياط لمواجهة اختلال موازين المدفوعات . والدولار

---

(١) الدكتور جودة عبد الخالق ، المرجع السابق ذكره ، ص ٢١٦

بهذا الشكل يعتبر نقودا دولية ، اي انه يمثل دينا على الاقتصاد العالمي ويقبل في تسوية المدفوعات الدولية . ولكن الدولار يمثل أيضا دينا على الاقتصاد الامريكي ، اي انه كلما زاد حجم الارصدة الدولارية المستخدمة كوسائل دفع دولية زادت مديونية الولايات المتحدة ازاء الغير الذين يحتفظون بالارصدة الدولارية (١) .

ومع تغير الاوضاع الاقتصادية العالمية وتحت الحاح ازمة الاقتصاد الامريكي ، وخصوصا اثناء حرب فيتنام ، اصبح من الصعب على الادارة الامريكية عزل مشكلة الدولار عن الاوضاع والمشاكل الداخلية للاقتصاد الامريكي . ولذلك فقد أخذت الادارة الامريكية تلجأ تدريجيا الى استخدام أدوات السياسة النقدية لمواجهة مشاكلها الداخلية بصرف النظر عما يترتب على ذلك من آثار خارجية على الثقة في وضع الدولار ، الامر الذي أدى الى تزايد حدة التعارض بين اعتبارات المسئولية الدولية وظروف الاقتصاد الداخلية للولايات المتحدة بصفتها الدولة صاحبة عملة الارتكاز في النظام النقدي الدولي (٢) .

وقد يرى البعض أن ما حدث وما يحدث حتى الان بالنسبة للدولار الامريكي ليس مدعاة للقلق أو الفزع نظرا لان وجود عجز كبير ومتزايد في ميزان المدفوعات الامريكي ظاهرة طبيعية بل وضرورية ، وكذلك لا غضاضة من أن تقوم الادارة الاقتصادية الامريكية بتخفيض قيمة الدولار من خلال « عمليات التعويم » طالما أن هناك ضرورات اقتصادية محلية تملي على الادارة الامريكية اتباع هذا الاسلوب . **ولكن القضية الجوهرية الجديرة بالاثارة والطرح هو ما يتوجب على الدول التي تحتفظ بالدولار كعملة احتياط رئيسية (وعلى راسها مجموعة الدول المصدرة للنفط) ، ان تقوم به من تدابير واحتياطات اقتصادية لحماية مصالحها في**

---

(١) انظر : الدكتور حازم الببلاوي « الدولار المشكلة » ، مجلة العربي ، العدد ٢٣٤ ، مايو — ايار ١٩٧٨ ، ص ١٨ .

(٢) راجع المصدر نفسه ، ص ٢٠

مواجهة « التخفيض التدريجي » لقيمة الدولار واحتمالات تقلص « دوره المستقبلي » كعملة الارتكاز الرئيسية في النظام النقـدي الدولي .

فالمسـألة اذا ما طرحت من خلال هذا المنظور التاريخي تصبح مدعاة للقلق حقا ولكنه القلق الهادىء .... ذلك الذي يجـب أن يتجاوز ردود الفعل العاطفية الآنية لكي يطرح الحلول والمقترحات المتعلقة بمستقبل النظام النقدي الدولي الراهن . فالادارة الامريكية تستطيع في اي وقت التهديد بتجميد « الارصدة الدولارية » المحتفظ بها في الخارج لدى غير المقيمين ، أو تحويلها الى حقوق اسمية عديمة القيمة ! كذلك يمكن للولايات المتحدة أن تفرض شروطها عند اية تسوية نقدية دوليـة جديدة ترمي الى تحويـل « الارصدة الدولارية » الى أصل نقدي دولي جديد ـ مستقل عـن الدولار ـ يتولى الاشراف على تنظيم اصداره صندوق النقد الدولي .

وللحقيقة والتاريخ يجب الاعتراف بأن بدء الاهتمام باصلاح النظام النقدي الدولي في مجمله ، يعود الى أوائل الستينات . وقد سلطت معظم المشاريع التي تناولت الموضوع آنذاك الاضواء على مشكلة السيولة الدولية (١) ، وضرورة ايجاد حل لها . وقد تمخض هـذا الاهتمام عن اتفاق صنـدوق النقـد الدولـي ومجموعـة العشرة (٢) ، في تقريريهما ، في اغسطس ـ آب ١٩٦٤ ، على طبيعة

---

(١) المقصود بالسيولة الدولية هو كمية الاحتياطيات النقدية الدولية ، من ذهـب وعملات احتياط رئيسية « قابلة للتحويل » ، والتي تستخدم عادة في تسويـة المدفوعات الدولية . وقد بدات مشكلة « السيولة الدولية » في الظهور بعـد الحرب العالمية الثانية ، عندما اتضح ان حجم التجارة الدولية ينمو بمعدلات تفوق معدل الزيادة في مكونات الاحتياطيات النقدية الدولية من ذهب وعمـلات قابلة للتحويل .

(٢) تم تشكيل مجموعة العشرة هذه في اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٦٣ من كل من الولايات المتحدة الامريكية ، كندا ، بريطانيا ، المانيا الغربية ، فرنسا ، بلجيكا ، هولندا ، ايطاليا ، السويد ، واليابان .

العيوب الاساسية في النظام النقدي الدولي . وقد أكدا ضرورة ايجاد حل لمشكلة السيولة ، بسبب عدم كفاية المعروض من الذهب، ولمساوىء الاعتماد المتزايد على الدولار ، وعلى ضرورة النظر في خلق أصل احتياطي جديد مكمل (اضافي) . وقد عهد الى مجموعة العشرة للقيام بالدراسة اللازمة .

وبعد دراسات ومساومات وتنازلات داخل المجموعة ، استغرقت حوالي أربع سنوات ، أحالت نتيجة أعمالها الى صندوق النقد الدولي في ابريل سنة ١٩٦٧ . وقد اعقب ذلك اعلان الصندوق في اجتماعه السنوي ، في ريو دى جانيرو ، في سبتمبر ـ أيلول ١٩٦٧ عن أتفاقية **حقوق السحب الخاصة** ، ينشأ بموجبها تسهيل (Facility) في الصندوق ، الفرض منه ، توفير أصل اضافي (وليس اساسيا) للاصول الاحتياطية ، عندما تستدعي الحاجة ذلك (١) . وتتمثل اهمية هذه الاتفاقية في جعل خلق حقوق السحب الخاصة مسئولية دولية ، سواء كان ذلك من حيث توقيت اصدارها أوكميتها أو توزيعها .

وقد تباينت الآراء حول هذه الاتفاقية . فقد اعتبرها البعض أهم انجاز منذ « اتفاقية بريتون وودز » ، في حين اعترض البعض عليها ، بحجة أن القصد منها تحويل الانظار عن المشكلة الاساسية وهي مشكلة اصلاح النظام النقدي الدولي . وقد صودق على هذه الاتفاقية في يونيو ١٩٦٩ ، واتفق على توزيع ٥ر١٠

---

(١) « حقوق السحب الخاصة » special drawings rights هي عنصر جديد من عناصر السيولة الدولية يقوم باصدارها صندوق النقد الدولي ، وتعرف احيانا « بالذهب الورقي » . وقد تم الاتفاق على أن الوحدة من « حقوق السحب الخاصة » تساوي ٨٨٨٦٧١ر . جراما من الذهب الخالص . ويقوم صندوق النقد الدولي باصدار هذه الحقوق وتوزيعها على الدول الاعضاء بنسب حصصهم في الصندوق . وتكمن اهمية هذه الخطوة ، في انه لاول مرة في التاريخ النقدي للعالم اصبح من الممكن زيادة حجم السيولة الدولية دون التقيد بحجم المعروض من الذهب والعملات القابلة للتحويل .

بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ، خلال ثلاث سنوات ، ابتداء من عـام ١٩٧٠ ، على أن يعاد النظر في الحاجة لاصدارها بعد انقضاء فترة التوزيع (١) .

وتشير العديد من الكتابات المتخصصة في الفترة الاخيرة الى امكانية تحويل « الارصدة الدولارية » في المستقبل الى وحدات من « حقوق السحب الخاصة » SDRs التي تم استخدامها بواسطة صندوق النقد الدولي منذ يناير ـ كانون ثاني ١٩٧٠ . وهذا الحل يشكل بلا جدال « اسهل الحلول الممكنة » أمام راسمي السياسة النقدية الدولية ، ولكن الخبرة المتراكمة بهذا الخصوص ما زالت محدودة . اذ ان حقوق السحب الخاصة ما زالت تشكل نسبة ضئيلة من جملة الاحتياطيات الدولية . ففي عام ١٩٧٥ تم تقدير جملة الاحتياطيات الدولية بحوالي ٢٢٠ بليون دولار ، على أساس تقويم الذهب بالسعر الرسمي لصندوق النقد الدولي ، منها ١٥٥ مليون دولار في شكل دولارات أمريكية ، وماركات المانية واسترليني، ٤٣ بليون في شكل ذهب و ١٠ بليون دولار فقط في شكل « حقوق السحب الخاصة » .

كذلك فان « حقوق السحب الخاصة » في صيغتها الحالية ما زالت مرتبطة ارتباطا شبه جامد بالدولار الامريكي . ولذا فان المشكلة الاساسية التي تواجه عملية تعميم وحدات « حقوق السحب الخاصة » كوحدة نقدية ارتكازية للنظام النقدي الدولي هي مشكلة درجة « القبول العام » لمثل هذه الوحدة في المعاملات والتسويات الدولية ، وبشكل خاص مدى رغبة البلدان والسلطات النقدية المعنية في الاحتفاظ بها كعملة احتياط اي « كمخزن للقيم » (Store of values) ، لا سيما وأن هذه الوحدات غير قابلة للتحويل الى

---

(١) انظر : دكتور اسكندر النجار ، « نحو نظام نقدي دولي جديد » ، بحث مقدم لندوة النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم العربي (الكويت ، مارس / اذار ١٩٧٦) .

الذهب رغم وجود سعر اسمي للتعادل مع الذهب (الوحدة من حقوق السحب الخاصة تساوي ٠٫٨٨٨٦٧١ جراما من الذهب الخالص) .

ولذا يبدو انه من الضروري ان تكون الوحدة النقدية الدولية الجديدة لها غطاء عيني (اي غطاء من السلع والاصول الحقيقية) تدعيما لدورها « كمخزن للقيم » وتحقيقا للاستقرار والثقة في المعاملات النقدية والمالية الدولية (١) . اي ان الوحدة النقدية الدولية الجديدة يجب ان تكون « قابلة للتحويل الى سلع » عند الضرورة . ولهذا يميل بعض محافظي البنوك المركزية في اوروبا وكذلك عدد من الاقتصاديين الهامين في فرنسا ، وعلى راسهم الاقتصادي الراحل جاك رويف J. Rueff ، الى العودة من جديد الى الذهب « كعملة احتياط دولية » لما لها من طبيعة سلعية محددة . ولكن العقبة الرئيسية امام العودة لقاعدة الذهب هو صعوبة التحكم في حجم الاضافة السنوية الى رصيد الذهب من خلال الانتاج بما يسمح بالوفاء بمتطلبات السيولة الدولية ، بالاضافة الى التعقيدات السياسية المتعلقة بصعوبة قبول فكرة منح امتيازات اضافية في هذا الخصوص لجنوب افريقيا والاتحاد السوفيتي اللذين يشكلان المصدر الرئيسي للمعروض الجديد من الذهب .

وفي ظل الازمة الراهنة للنظام النقدي الدولي .. هناك مجال كبير ، في تقدير الكاتب ، لاعادة النظر في الاقتراح الذي تقدم به ثلاثة

---

(١) يجدر بنا ان نشير هنا الى انه عندما تم تخفيض « الدولار الامريكي » مرتين على مدار عامين وتبعه في عام ١٩٧٣ تعويم عام للعملات الرئيسية ، كان لذلك اثره المباشر على حائزي هذه العملات مما دفعهم لشراء الذهب والسلع الاولية . فارتفعت اسعار السلع الاولية بشكل غير منظم خلال ما عرف بفترة « الرواج السلعي » Commodity Boom ، خاصة خلال الجزء الاخير من عام ١٩٧٣ والشهور الاولى من عام ١٩٧٤ ، نتيجة المخاوف السائدة بشأن مستقبل العملات الرئيسية .

من الاقتصاديين ذوي الشهرة العالمية الواسعة هم جان تينبرجين ، نيقولا كالدور ، وهارت في عام ١٩٦٤ الى مؤتمر الامم المتحدة الاول للتجارة والتنمية (انكتاد) **بخصوص انشاء « عملة احتياط دولية » جديدة تستند الى سلة من ثلاثين سلعة اولية رئيسية وفقا لمعايير محددة ، ويتولى صندوق النقد الدولي اصدارها** (١) . ورغم أن ذلك الاقتراح لم يلق في حينه الاهتمام الكافي من جانب المهتمين بقضايا النظام النقدي الدولي لاعتبارات وتعقيدات سياسية وفنية لا داعي للخوض فيها هنا ، فان الفكرة في حد ذاتها جديرة بالتأمل والتمحيص على ضوء الازمة الراهنة للنظام النقدي الدولي والدور الهام الذي يمكن ان تلعبه سلعة اولية **كالنفط** في المعاملات الاقتصادية الدوليـــة .

ولا شك ان اية محاولة لاحياء التفكير في هذا الاقتراح لا بد لها وان تكون باتجاه التبسيط والترشيد وحصر غطاء الوحدة النقدية الدولية الجديدة في **سلة محدودة العدد مـن السلـع الرئيسية (الحبوب ، النفط ، المعادن)** . واهمية مثل هذا المشروع لاصلاح النظام النقدي الدولي ، من وجهة نظر دول « الاوبيك » خاصة ودول العالم الثالث عامة ، تكمن في انه يسمح باعادة توزيع « حقوق خلق النقود الدولية » بين عدد كبير من البلدان المنتجة للسلع على نطاق العالم كله (الدول الراسمالية المتقدمة ، وبلدان العالم الثالث) دون تركيزها في ايدي البلدان الصناعية المتقدمة وحدها . كذلك سوف يسمح هذا النظام بالربط بين التوسع في حجم السيولة الدولية وبين الزيادة في حجم انتاج السلع التي تدخل في تركيب السلة المقترحة .

---

(١) انظر في هذا الخصوص :
N. Kaldor, A.G. Hart and J. Tinbergen, "The Case for an International Commodity Reserve", Submitted to The1st United Nations Conference on Trade and Development (U N C T A D), Geneva, March - June 1964.

وبينما كان يمكن وصف مشروع تنبرجين ـ كالدور ـ هارت بانه ضرب من « الرومانطيقية النقدية الدولية » في أوائل الستينات، فان الامر لم يعد كذلك الان على ضوء التغيرات التي طرأت على الاوضاع الاقتصادية الدولية . ولكن العقبة الحقيقية التي تواجه مثل هذا المشروع هي عقبة سياسية ، بالدرجة الاولى ، نتيجة المقاومة المحتملة من جانب الدول الصناعية المتقدمة لمثل هذا المشروع لانه ينطوي على تغيير واضح في علاقات القوى بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المنتجة للسلع الاولية ، مما يضعف من سيطرة الدول الغربية المتقدمة على قنوات خلق وتوزيع السيولة الدولية . ورغم كل هذا ، فهناك فرص جديدة متاحة « للمساومة التاريخية » في مجال اعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية يجب عدم اهدارها .

وتستطيع دول « الاوبيك » بوجه خاص لعب دورا متميزا في تلك العملية سواء في مجال اقتراح « وحدة نقدية جديدة » أو العمل على تحسين توزيع السيولة الدولية في ظل نظام « حقوق السحب الخاصة » المعمول به حاليا لخطوة انتقالية نحو اصلاح نقدي دولي اكثر شمولا وابعد غاية (١) . ومن البدائل الهامة المطروحة في هذا الاطار ضرورة انشاء « دينار عربي موحد » بهدف الحفاظ على القوة الشرائية للعوائد النفطية وحماية الارصدة النقدية في الخارج لدول الفائض من تدهور أسعار صرف العملات الرئيسية ومخاطر التضخم العالمي ، لا سيما وقد أصبحت ظاهرة تراكم الفوائض المالية العربية تشكل احدى الظواهر المالية والنقدية المؤثرة في النظام النقدي الدولي .. والملاحظ حتى الان أن أسعار صرف العملات العربية تجاه العملات الارتكازية الرئيسية لا زالت تتم عن طريق استعمال عملة رئيسية وسيطة هي الدولار بالنسبة لجميع الدول

---

(١) قرر مجلس المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي في شهر مارس (اذار) ١٩٧٨ ادخال الريال السعودي ضمن مجموعة العملات التي تحتسب على اساسها وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة .

العربية النفطية . ولذلك فان أسعار صرف العملات العربية تتقلب في الوقت الحاضر تجاه العملات الارتكازية الرئيسية تبعا لتقلبات العملة الوسيطة .

وقد طرحت فكرة « الدينار العربي الموحد » اول ما طرحت من خلال منظور « التكامل الاقتصادي العربي » . فقد رافقت فكرة الدينار العربي الموحد قيام الجامعة العربية وكان المشروع السوري الذي قدم الى الجامعة العربية في نيسان / ابريل ١٩٤٦ أول المشاريع التي هدفت الى توحيد النقد العربي على الرغم من أن الدول العربية المستقلة آنذاك كانت تابعة كلية لمناطق نقدية أجنبية مثل منطقة الاسترليني والفرنك الفرنسي . ولقد حاولت هذه الدعوة المبكرة الى التوحيد القفز فوق أوضاع التجزئة العربية وذلك عن طريق المناداة بالغاء العملات المحلية وخلق عملة رسمية موحدة هي « الدينار العربي » ، واستحداث « مصلحة للنقد العربي » تقوم باحتكار اصدار النقد الورقي والمعدني وتؤول اليها كافة الموجودات الاجنبية لدى الدول الاعضاء . كما دعا المشروع الى أن يجري تداول وانتقال رؤوس الاموال فيما بين البلدان العربية بحرية تامة ودون أي قيد . (١)

ثم عادت الفكرة وطرحت من جديد من خلال منظور « التكامل الاقتصادي العربي » حينما اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية القرار رقم ٦٣٤/د بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣ ، بشأن وضع استراتيجية العمل الاقتصادي العربي الذي ينص على أنه على الدول العربية سعيا نحو التكامل الاقتصادي أن تبدأ بالبحث في ايجاد عملة موحدة قابلة للتحويل مع العملات الوطنية القطرية وتطوير استخدامها عربيا ودوليا .

---

(١) انظر : دكتور هشام متولي : « نحو تعاون نقدي عربي » ، ندوة غرفة تجارة وصناعة الكويت (نيسان ١٩٧٤) .

ثم اخذت الامور تأخذ مجرى تطبيقيا لاول مرة عندما اجتمعت اللجنة الفنية من الدول الاعضاء في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول في مدينة **جدة** في فبراير (شباط) عـام ١٩٧٤ ، لوضع القانون الاساسي **للشركة العربية للاستثمارات البترولية** حيث تقدم مندوب الجزائر بمبادىء أولية عن مشروع **الوحدة النقدية الحسابية** لكي تطبق في عمليات تقويم شركـة الاستثمارات بصفة خاصـة والشركات الاخرى المنبثقة عن المنظمة بصفة عامة . (١)

وفي فبراير (شباط) ١٩٧٥ اجتمعت لجنة خبراء من البنوك المركزية لبعض الدول الاعضاء في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول لتدارس مشروع انشاء «وحدة نقدية حسابية عربية» ، وقد تم الاتفاق في هذا الاجتماع على تسمية الوحدة الحسابية المقترحة **بالدينار العربي الحسابي** مع تقييمها بثلاث وحدات من حقـوق السحب الخاصة . كذلك تم الاتفاق على تكوين الدينار العربـي الحسابي على أساس « سلة » عن عملات الدول الاعضاء بصورة تعكس البنيان الاقتصادي والمالي للدول الاعضاء واهميته النسبية .

وقد قام البنك المركزي العراقي بدراسة موسعة حول المعايير والمؤشرات الاقتصادية والمالية لتحديد وزن كل عملة من العملات الداخلة في « السلة » وطريقة تثبيت أسعار صرف العملات المحلية تجاه الدينار العربي بالرجوع الى ثمانية بدائل . والجدير بالاشارة هنا أن حسابات البدائل المختلفة للفترة ١٩٧١ ــ ١٩٧٥ **أثبتت أن الحركات المنفردة لاسعار صرف بعض العملات العربية المكونـة للدينار العربي المقترح قد تذبذبت تجاه الدولار بدرجة اشد من تذبذب اسعار صرف الدينار العربي الموحد تجاهه** ، (٢) مما يؤدي الى مزيد من الاستقرار النقدي في حالة تبني نظام « الدينار العربي الموحد » .

---

(١) راجع : الوحدة الحسابية العربية : دراسات واراء (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت ، ١٩٧٧) ، ص ٧ .

(٢) انظر : المرجع السابق ذكره ، ص : ٧٩ ــ ١٦٦ .

ولكن لكي تخرج فكرة « الدينار العربي الموحد » من اطار « النظرية » الى حيز « التطبيق » لا بد من مناقشة الظروف الموضوعية التي تسمح باستخدام « الدينار العربي الحسابي » في المعاملات العربية والدولية وما هي طبيعة المزايا والمكاسب التي يؤمل ان تترتبعلى استخدام مثل هذا «الدينار العربي الحسابي ». ومن الواضح ان هناك قضايا ملحة تستلزم الاخذ بوحدة نقدية حسابية جديدة هي الدينار العربي لا سيما في مجال حماية القوة الشرائية لعائدات النفط السنوية والاصول النقدية والمالية المتراكمة في شكل استثمارات في الخارج . اذ ان خلق مثل هذه الوحدة الحسابية الجديدة سوف يساعد على توفير الحماية اللازمة للعائدات النفطية من مشاكل التعويم والتخفيض في العملات الرئيسية . ولكن هذا يقتضي بدوره الاتفاق على « وحدة حسابية نقدية » مشتركة بين مجموعة الدول المصدرة للنفط « اوبيك » ، **وبحيث تصبح قضية اختيار الوحدة النقدية المشتركة على نفس مستوى اهمية قضايا التسعير والانتاج .**

كذلك فان خلق الوحدة الحسابية العربية سوف يساعد على تدفق رؤوس الاموال العربية للاستثمار في المنطقة العربية ، لان استخدام هذه الوحدة ، التي ستكون بمثابة « مخزن للقيم » ضد مخاطر تقلبات العملات الاجنبية ، سيساعد بدوره على تطوير السوق النقدية والمالية العربية . واخيرا فان خلق الوحدة الحسابية العربية سوف يفتح الطريق أمام تطورات نقدية بعيدة المدى قد تصل الى رفع الدينار العربي المقترح الى مرتبة « عملة الاحتياط الدولي » اذا ما توافرت الشروط اللازمة لذلك في المستقبل .

الجزء الثاني
النفط والمشكلات الاقتصادية العربية المعاصرة

٥
النفط والتنمية العربية

ارتبط التاريخ الاقتصادي والسياسي الحديث للمنطقة العربية بالنفط، اذ كان للنفط اكبر الاثر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية والسياسية للمنطقة العربية وربط مشكلات التنمية العربية ربطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية العالمية . وقد بدات العلاقة بين النفط والاقتصاد العربي عندما اكتشف النفط في العراق عام ١٩٢٧ ثم توالت الاكتشافات النفطية الكبرى غداة الحرب العالمية الثانية في الكويت والسعودية وقطر والجزائر وليبيا والامارات العربية وغيرها من الاقطار العربية الاخرى ، حتى ارتفع عدد الاقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط من خمسة الى اثنى عشر قطرا خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٠ (١) .

وقد ارتفع **المعدل اليومي** للصادرات النفطية العربية من حوالي ١٧٦ الف برميل خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٤٩ الى حوالي ٥ر٩ مليون برميل خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٦٩ ، واستمر انتاج الاقطار العربية مجتمعة في الارتفاع حتى بلغ المعدل اليومي اكثر من ١٩ مليون برميل عام ١٩٧٦ (٢) . وهكذا أصبحت الاقطار العربية النفطية تساهم بحوالي ثلث الانتاج العالمي وتوفر حوالي ٦٠ بالمائة من النفط المسوق عالميا . بيد أن علاقة النفط والتنمية في الوطن العربي هي علاقة معقدة متعددة الجوانب ، فكما أن لها جوانبها المشرقة والايجابية

---

(١) انظر : الدكتور علي عتيقة ، النفط والتنمية العربية ، (الكويت : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٧٨) ص ٢ .

(٢) المرجع نفسه .

فهي كذلك يحيط بها العديد من الظلال والسلبيات . ولذا فاننا سنحاول في هذا الفصل طرح بعض القضايا المتعلقة بدور النفط في عملية التنمية العربية بتحدياتها ومشكلاتها المعاصرة .

فقد ظل قطاع النفط منفصلا عن مجرى عملية التنمية في الاقطار العربية النفطية حتى منتصف الخمسينات ، حيث كانت عمليات الاستكشاف والانتاج النفطي تجرى وفق مخططات الشركات النفطية الكبرى (الشقيقات السبع) ، التي نجحت في الحصول على امتيازات التنقيب على النفط في الاراضي العربية . فقد كانت اتفاقيات النفط التي ابرمت في المنطقة العربية خلال النصف الاول من هذا القرن وحتى بداية الحرب العالمية الثانية على شكل **اتفاقيات امتيازية** وقعت من قبل حكومات المنطقة مع واحدة او اكثر من الشركات النفطية الغربية الكبرى . ومن بين هذه الاتفاقيات اتفاقية عام ١٩٢٥ بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية ، والتي اصبح اسمها بعد ذلك شركة نفط العراق ، وكذلك اتفاقية شركة نفط الموصل التي وقعت عام ١٩٣٢ وشركة نفط البصرة عام ١٩٣٨ . كما حصلت الشركات الامريكية على امتياز للتنقيب عن النفط في المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ ومنحت الكويت عام ١٩٣٤ امتيازا لشركة نفط الكويت الانجليزية ـ الامريكية .

وقد كانت هذه الاتفاقيات « متشابهة في شروطها وعناصرها حيث شملت كل منها مساحات شاسعة تكاد تغطي كل اقليم الدولة المانحة للامتياز ، وحددت آجالها بمدد طويلة بحدود (٧٠) عاما ، كما منحت هذه الامتيازات كافة الحقوق اللازمة لاجراء العمليات النفطية في المنطقة الى الشركة على سبيل الحصر لقاء تعهد الشركة بدفع **اتاوة او مبلغ مقطوع** عن كل برميل يجرى استخراجه وتصديره » (١) .

---

(١) عبد الامير الانباري « اتفاقيات النفط وتطورها في الشرق الاوسط » ، اساسيات صناعة النفط والغاز ، الجزء الثالث (الكويت : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، ٧٧) ص ١١

وهكذا ظل قطاع النفط حتى منتصف الخمسينات يغلب عليه طابع « الجزيرة الاقتصادية المنعزلة » "Foreign Enclave" ، المنقطعة الصلة بغيرها من قطاعات الانتاج المحلية من الاقطار العربية النفطية . وقد كانت عمليةانعزال نشاط استخراج النفط عن قطاعات النشاط الاخرى في الاقتصاد الوطني في ظل الامتيازات (نتيجة الاقتصار على تصدير النفط الخام الى أسواق الدول الصناعية) تمتد أيضا الى العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية للاقطار المنتجة للنفط ، حيث لم تكن للحكومات الحرية في تحديد الاسواق والدول التي تصدر لها النفط بما يضمن استفادة الاقطار المنتجة من علاقاتها النفطية مع الدول المستهلكة للنفط في مجال التعجيل بعملية التنمية والحصول على التكنولوجيا المتطورة لاغراض التصنيع .

وقد كان قرار تاميم النفط الذي صدر عن البرلمان الايراني في ١٥ مارس ــ آذار ١٩٥١ بمثابة منعطف هام في تاريخ العلاقات بين الدول المنتجة للنفط والشركات البترولية الكبرى . فرغم سقوط مصدق ، فان المعركة التي خاضتها وخسرتها حكومة مصدق في مواجهة كارتل البترول العالمي لم تكن بغير ثمار . اذ تنبهت الاقطار العربية المنتجة للنفط لاول مرة الى الحقائق الاساسية التي تحكم صناعة النفط العالمية ، والى الدور السياسي الخطير الذي يمكن أن يلعبه النفط في المنطقة . وادركت الدول العربية ضرورة قيام تشاور مستمر فيما بينها حول سياساتها النفطية ، فكان ان تم انشاء مكتب لشؤون البترول في جامعة الدول العربية لم يلبث أن تحول الى ادارة لشؤون البترول ، وتشكلت لجنة دائمة من خبراء النفط وشهدت نهاية الخمسينات بداية عقد مؤتمرات البترول العربي (١).

---

(١) انظر : محمود رشدي « تطور سيطرة الدول العربية المنتجة على ثرواتها النفطية » ، اساسيات صناعة النفط والغاز ، الجزء الثالث (الكويت : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٧٧) ، ص ٤٣ و ٤٤ .

كذلك تنبهت الدول العربية الى ضرورة مساهمتها في ادارة صناعاتها النفطية ، وضرورة العمل على الدخول في المراحل المتممة لاستخراج النفط على امتداد الطريق بين البئر الى المستهلك . وظهرت الى حيز التفكير مشروعات كثيرة لم تجد طريقها الى التنفيذ في تلك المرحلة من التاريخ بسبب ضخامة الامكانيات المالية اللازمة لها من جهة وافتقار الدول العربية الى مقومات التنفيذ سواء بسبب عدم توافر الخبرات ، أو بسبب التحديات الخارجية من جهة أخرى (١) .

وقد تغيرت الصورة بعض الشيء منذ عام ١٩٥٢ بتطبيق **مبدأ مناصفة الارباح** بين الحكومات والشركات البترولية الدولية ، كمحاولة لاحتواء الآثار الراديكالية التي ولدها قرار تاميم النفط الايراني عام ١٩٥١ . وبمقتضى هذا المبدأ أصبح ما تحصل عليه الحكومة **كدخل بترولي** بصفتها المالكة الاسمية للنفط ، يوازي ٥٠٪ من صافي الارباح المحققة . وقد ادى الاخذ بمبدأ مناصفة الارباح الى حدوث سلسلة من التطورات الهامة في العلاقات النفطية بين الشركات والحكومات ، اذ أن ربط عوائد الحكومة في الدول العربية النفطية بأرباح الشركات جعل للحكومات مصلحة مباشرة في التدخل للاشراف على نشاط الشركات في مجال التشغيل والانتاج وفي مجال تحديد حجم الكميات المصدرة ومستوى الاسعار المعلنة (٢) . وقد ادى ذلك بدوره الى ظهور تناقض هام في المصالح بين حكومات الدول مانحة الامتياز والشركات البترولية الامتيازية .

كما شهدت السنوات التالية لتاميم قناة السويس في مصر ، في عنفوان صعود حركة التحرر العربي ثم بعد ذلك على امتداد الستينات ، قيام الدول العربية المنتجة للنفط بانشاء مؤسسات وشركات وطنية للنفط . واستطاعت هذه المؤسسات والشركات ان تصمد في وجه التحديات ، وان تتخطى العقبات لتصبح بعد ذلك ركيزة قوية للسيطرة الوطنية على الثروة النفطية .

---

(١) المرجع نفسه

(٢) انظر : عبد الامير الانباري ، المرجع السابق ذكره ، ص ٢٠ .

وقد طبق مبدأ التخلي عن امتيازات التنقيب عن النفط في الاراضي غير المستغلة أول ما طبق في أعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق وتشريعها للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي استرجع ٩٩٫٥٪ من اراضي الامتيازات ، ثم جاء تأميم النفط في العراق في اول يونيو ــ حزيران ١٩٧٢ فعجل باجراءات المفاوضات المتعلقة **باتفاقيات المشاركة** في بلدان الخليج العربي بعد أن كانت الشركات تراوغ في المفاوضات حولها لفترة طويلة . فقد ظلت الشركات الامتيازية الكبرى تماطل في القبول بنظام المشاركة حتى عام ١٩٧٢ حينما وافقت على مشاركة الدول المنتجة بنسبة ٢٥٪ من عملياتها في تلك الدول لقاء تعويض احتسب على أساس القيمة الدفترية المعدلة لموجودات الشركة وشريطة امداد الشركات بجزء من نفط المشاركة ، يتناقص تدريجيا وباسعار تقل عن الاسعار التجارية . وقد تطورت **اتفاقيات المشاركة** (١) بسرعة فزيدت النسبة الى ٦٠٪ مع احتساب التعويض على أساس القيمة الدفترية الصافية ثم وصلت النسبة الى ١٠٠٪ كما حدث في اتفاق الكويت مع شركة نفط الكويت أواخر عام ١٩٧٥ .

ويعتبر **التاميم** ــ في حالة توافر متطلباته ــ ذروة ما يمكن للدول المنتجة أن تقوم به من اجراءات لاسترداد سيادتها الوطنية واحكام سيطرتها على مواردها النفطية واخضاعها لمتطلبات المصلحة الوطنية وربطها بعملية تنمية الاقتصاد الوطني . وهكذا يمكن القول بأن استغلال المصادر النفطية في الوطن العربي قد تطور وفقا لثلاثة نظم أساسية : أقدمها نظام **الامتيازات التقليدية** الذي انتهى تماما عام ١٩٧٥ ، ثم نظام **اتفاقيات المشاركة** الذي بدأ الاخذ به منذ توقيع

(١) بالمقارنة بنظام الامتيازات فان نظام المشاركة يتميز بمزايا متعددة اهمها سيطرة الدولة على مختلف العمليات النفطية في اراضيها وزيادة العوائد التي تحصل عليها من البرميل . الا ان تقييم مثل هذا النظام لا بد ان ياخذ بنظر الاعتبار عقود البيع الطويلة الاجل التي ترتبط بها الحكومة مع الشركات الامتيازية واسعار هذه العقود بالمقارنة مع الاسعار التجارية من جهة ومقدار الاجور المدفوعة الى الشركات لقاء الخدمات الفنية التي تقوم بها للحكومة بعد تطبيق المشاركة .

الاتفاقية العامة للمشاركة في ديسمبر ـ كانون الاول عام ١٩٧٢ (بما في ذلك اتفاقيات تقديم الخدمات النفطية لقاء أجور معينة) ، واخيرا **نظام التاميم** الذي تم الاخذ به في بعض البلدان العربية .

ومن ناحية اخرى ظهرت في منتصف الستينات فكرة اقامة منظمة عربية للنفط ، يكون هدفها تنسيق السياسات النفطية العربية ، وربط النفط بالتنمية الاقتصادية ، وتنمية قدرات الاقطار الاعضاء في مختلف مجالات صناعة النفط والصناعات المرتبطة بها أو المنبثقة عنها . وقد صدر قرار بانشاء المنظمة عن مؤتمر البترول العربي الخامس عام ١٩٦٥ (١) . وفي يناير (كانون الثاني) ١٩٦٨ أعلنت ثلاث دول عربية هي المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والمملكة الليبية المتحدة في ذلك الوقت انشاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، التي تطورت منذ ذلك الوقت لتصبح من أهم واقوى التجمعات الاقتصادية العربية في مجال ربط النفط بعملية التنمية العربية .

بيد أن السيطرة على الموارد والثروات النفطية بقدر ما تفتح من آفاق اقتصادية وسياسية جديدة امام الدول العربية المصدرة للنفط ، كذلك تضع امامها مسؤوليات وتحديات جديدة تتجاوز عملية الانتاج والقطاع النفطي باكمله لتمتد لتشمل الاقتصاد الوطني في مجموعه وقطاع المعاملات الخارجية بوجه خاص ، نظرا للدور المركزي الذي تلعبه عائدات النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي تغذية الايرادات العامة للدولة وفي توليد الجانب الاعظم من حصيلة الصادرات .

ففي خلال العقدين المتدين بين عامي ١٩٥٠ـ١٩٧٠ ساهمت عائدات النفط بنسبة ٧٥٫٨٪ من اجمالي الايرادات العامة لدولة البحرين ، وبنسبة ٩١٫٨٪ بالنسبة لدولة الكويت . اما بالنسبة

---

(١) انظر : محمود رشدي ، المرجع السابق ذكره .

لقطر وابو ظبي (١) فان مساهمة عائدات النفط في اجمالي الايرادات العامة خلال نفس الفترة بلغت ٩٢٪ بالنسبة لقطر و ٩٥٫٨٪ بالنسبة لابي ظبي . وفي حالة العراق مثلث عائدات النفط ٥٣٫٧٪ من اجمالي الايـرادات العامـة خلال الفـترة ١٩٤٥/٤٤ ـ ١٩٧٠/ ١٩٧١ . (٢)

ولعل الوجه المالوف والتقليدي للعلاقة بين النفط والتنمية هو توفير الموارد المالية للخزانة العامة من خلال عائدات صادرات النفط ، بما يساعد على زيادة حجم الاستثمارات في الاقتصـاد الوطني بشكل مطلق ونسبي معا . كذلك فان أثر هذه التدفقات لا يقتصر على جانب تمويل الاستثمارات العامة والخاصة فقط وانما يشمل كذلك عناصر وموارد الاستهلاك العام التي تحتويها ميزانية الدولة ، حيث أن التوسع في الانفاق الجاري في الموازنات العامة يجرى تمويله بصفة أساسية من خلال العائدات النفطية (٣) .

ويتضح من خلال مراجعة تطور الموازنات الانمائية والموازنات العادية في البلدان العربية النفطية أن هذه البلدان قد شـهدت تسارعا كبيرا منذ تصاعد العائدات النفطية . وقد بدأ هذا التصاعد باعتماد **مبدأ المناصفة** في توزيع ارباح تصدير النفط عـام ١٩٥٢ بالنسبة للسعودية والكويت والعراق ، وبعد ذلك التاريخ بالنسبة للبلدان النفطية الاخرى التي برز قطاعها النفطي في موعد لاحق (٤) .

---

(١) انظر : الدكتور علي خليفة الكواري ، « النفط وعائداته : خيار بين الاستهلاك او الاستثمار » ورقة مقدمة الى ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي (الكويت : ٢٩ ابريل ـ ٢ مايو ١٩٧٨) .
انظر : الدكتور علي خليفة الكواري ، « اوجه استخدام عائدات النفط في العراق ١٩٤٤ ـ ١٩٧١ » ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٦ (مارس ـ آذار ١٩٧٧) ص ٣٩ .

(٣) انظر الدكتور يوسف صايغ ، « دور النفط في التنمية » في اساسيات صناعة النفط والغاز ، الجزء الثاني : الدراسات الاقتصادية (الكويت : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٧٧) ص ٢٦١ .

(٤) المرجع نفسه .

ونظرا لان هذه الايرادات قد تدفقت الى خزينة الحكومة دون تخطيط ودون تصور مسبق لكيفية الاستفادة منها ، فقد نتج عن ذلك أن التخصيص الفعلي للعائدات النفطية التي تدفقت على الخزانة العامة حكمته الظروف الاقتصادية والسياسية الخاصة بكل دولة وفي ضوء مصالح المجموعات الضاغطة التي لها نفوذ قوي في المجتمعات النفطية . واذا ما رصدنا معالم الصورة الكلية نجد أن **النفقات العامة الجارية** قد استهلكت اكثر من نصف قيمة عائدات النفط التي تم استلامها في دول امارات الخليج العربي (البحرين ، الكويت ، قطر ، أبو ظبي) خلال الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٠ . واذا ما اضيف الى ذلك الجزء الذي خصص **لشراء الاراضي (الاستملاكات)** ، فان النسبة ترتفع الى حوالي ٧٠٪ (انظر الشكل ١) . (١) وقد بلغ المخصص **للنفقات الانشائية او الاستثمارية** من جملة العائدات النفطية خلال الفترة السابقة لعام ١٩٧١ النسب التالية ، في امارات الخليج العربي : ٩ر٢٠٪ في البحرين ، ٤ر١٨٪ في الكويت ، ٦ر٢٠٪ في قطر ، و ٦ر٣٩٪ في ابو ظبي .

وقد اتجه معظم هذه النفقات الى قطاع الاشغال العامة والمرافق العامة (الكهرباء والماء) . وخلال نفس الفترة ، كان صافي المتراكم من **الاحتياطي المالي المستثمر في الخارج في شكل اصول مالية** (والذي يتضمن « احتياطي الاجيال القادمة ») يمثل النسب التالية من اجمالي عائدات النفط التي تم استلامها في امارات الخليج العربي : البحرين ٢ر٣٪ ، الكويت ٢ر١١٪ ، قطر ٦ر٢٠٪ ، أبو ظبي ٥ر١٪ فقط (٢) .

وفي حالة العراق تم تخصيص ٧٠٪ من اجمالي عائدات النفط التي تم استلامها خلال الفترة ١٩٤٤/١٩٤٥ ــ

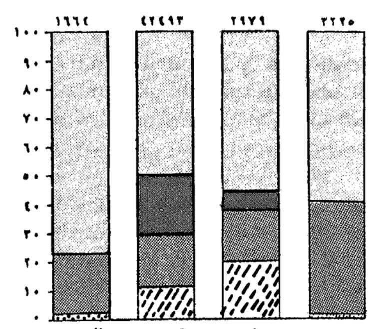
---

(١) انظر : الدكتور علي خليفة الكواري ، « النفط وعائداته : خيار بين الاستهلاك او الاستثمار » ، الورقة السابق الاشارة اليها ، ص ٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥

اوجه تخصيص عائدات النفط في دول امارات الخليج العربي

(مليون ريال قطري) (الدولار = ٤ ريال)



البحرين ١٩٧٠—١٩٠٤٨/٤٧ | كويت ١٩٧١/٧٠—٥٢ | قطــر ١٩٥٥—٥٢ ١٩٧٠—٦٦ | ابو ظبي ٧٠—١٩٦٧

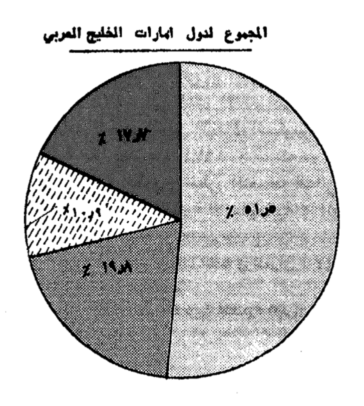
الاحتياطي العـــام

النفقات الانشائية

الاستهلاكات

النفقات الجارية

المجموع لدول امارات الخليج العربي



شكل رقم ١

١٩٧١/١٩٧٠ للنفقات الجارية التحويلية ، وكـان نصيب قطـاع الدفاع والامن منها حوالي النصف ونصيب الخدمات الاجتماعية حوالي الربع وأما نصيب النفقات الانشائية (الاعمار او الخطة) فقد بلغ حوالي ٣٠٪ من اجمالي العائدات (١) .

وقد ادت الطفرة الهائلة في عوائد النفط في خريف عام ١٩٧٣ الى تكريس ظاهرة اعتماد الدول العربية النفطية على عائدات النفط في تكوين حصيلة الصادرات وفي تمويل الانفاق العام بشقيه الجاري والانمائي . فقد بلغت النسبة التي ساهمت بها عائدات النفط في اجمالي الايرادات العامة عام ١٩٧٥ : ٦٩٪ في العراق ، ٩٧٪ في كل من الكويت وليبيا ، ٩٣٪ في قطر و ٨١٪ في السعودية . كما بلغ نصيب صادرات النفط من جملة قيمة صادرات الدول العربية النفطية عام ١٩٧٥ النسب التالية : ٩٣٪ في الجزائر ، ٩٤٪ في الكويت ، ٩٧٪ في قطر ، ٩٨٪ في دولة الامارات العربية ، ٩٨ر٦٪ في العراق ، وحوالي ١٠٠٪ في حالة كل من ليبيا والمملكة العربيـة السعودية (٢) .

وقد اثرت الزيادة الكبيرة في عائدات النفط على تغيير نمط تخصيص هذه العائدات بالنسبة لما كان عليه الحال خلال الخمسينات والستينات . فقد نتج عن الزيادة الهائلة الفجائية في عائـدات النفط تحويل حوالي ٥٠٪ من الايرادات التي تم استلامها في كل من البحرين والكويت وقطر عام ١٩٧٤ الى المال الاحتياطي (أنظـر جدول (٥-١)) . ثم بدأ تصاعد الحجم المطلق للانفاق الحكومي والعام للاغراض الجارية والانمائية معا بعد عام ١٩٧٤ ، حيث تم وضع برامج وخطط استثمارية شديدة الطموح تغطي النصف الثاني من السبعينات في البلدان النفطية ذات « المقدرة الاستيعابية » العالية

---

(١) د . علي خليفة الكواري « اوجه استخدام عائدات النفط في العراق ، ١٩٤٤ — ١٩٧١ » المقال السابق الاشارة اليه ، ص ٥٤ .

(٢) راجع التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (اوابك)، عام ٧٥ — ٧٦ .

مثل العراق والسعودية وليبيا والجزائر . فقد بلغت جملة الاستثمارات المخططة في العراق للفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ حوالي ٣٤ بليون دولار ، كما بلغت جملة الاستثمارات العامة المخططة خلال نفس الفترة في السعودية رقما هائلا يصل الى ١٤٣ بليون دولار . كذلك بلغت جملة الاستثمارات للسنوات ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥ في ليبيا ١٥ر٧ بليون دولار ، وفي الجزائر بلغت جملة الاستثمارات المخططة للسنوات الاربع ٧٤ــ١٩٧٧ ٥ر٢٧ بليون دولار (١) .

كذلك ساعدت الحقبة النفطية الجديدة ، التي بدات مع عام ١٩٧٤ ، على ربط « قطاع النفط » بشكل اوسع ببقية أجزاء وآليات الاقتصاد الوطني في البلدان العربية النفطية ، وذلك من خلال انشاء شبكات من الصناعات والنشاطات المتكاملة المرتبطة بقطاع النفط كالتكرير وصناعات البتروكيماويات والنقل وما اليها من النشاطات. وقد ادى ذلك بدوره الى خروج قطاع النفط من حالة « العزلة » و « الانفصامية » التي كان يعيشها في الماضي عندما كانت الشركات البترولية الدولية ، صاحبة الامتياز ، تسيطر على القطاع النفطي وتقصر دوره على انتاج وتصدير النفط الخام ، وعلى ادخال بعض الموارد المالية الى الخزانة العامة للدولة .

وعلى الصعيد العربي ساعدت الطفرة في عوائد النفط على خلق أوضاع اقتصادية جديدة في المنطقة العربية نتيجة تدفقات رأس المال من البلدان العربية « النفطية » الى البلدان العربية « غير النفطية » ، من ناحية ، وتدفقات الايدي العاملة من البلدان العربية المصدرة للعمالة الى البلدان العربية النفطية (٢) من ناحية أخرى .

---

(١) راجع الجدول (٢) من الملحق الاحصائي لدراسة الدكتور يوسف صايغ عن دور النفط في التنمية ، السابق الاشارة اليها .

(٢) انظر بهذا الخصوص مقال الدكتور نعيم الشربيني ، « تدفقات العمال وراس المال في الوطن العربي » مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد الثالث ، العدد الرابع ١٩٧٧ ، ص ٣٥ ــ ٥٩ .

جدول رقم (٥ـــ١)

نمط تخصيص عائدات النفط في بعض دول الخليج العربي بعد الطفرة في عوائد النفط   (التوزيع النسبي)

بيان	البحرين		الكويت		قطر	
	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٥/٧٤	١٩٧٦/٧٥	١٩٧٤	١٩٧٥
١ ـ نسبة مساهمة عائدات النفط في اجمالي الايرادات العامة .	٨٣ر٩٪	٨٢ر٨٪	٩٦ر٩٪	٩٧ر١٪	٩٦ر٣٪	٩٢ر٨٪
٢ ـ نمط التخصيص النسبي لعائدات النفط						

ا ـ النفقات الجارية العادية والتحويلية .	١ر٢٣٪	٤ر٤١٪	٩ر٣٧٪	١٨٪	٦ر٢١٪	٠ر٣٤٪
ب ـ النفقات الانشائية .	٧ر٣١٪	٠ر٥٥٪	٨ر١١٪ (١)	٣ر٨٪ (١)	٦ر٢٩٪ (١)	٨ر٣٥٪ (١)
جـ ـ المال الاحتياطي	٢ر٤٥٪	٦ر٣ ٪	٣ر٥٠٪	٧ر٧٣٪	٨ر٤٨٪	٢ر٣٠٪
الجملة	٠ر١٠٠٪	٠ر١٠٠٪	٠ر١٠٠٪	٠ر١٠٠٪	٠ر١٠٠٪	٠ر١٠٠٪

ملاحظات :

* بيانات تغطي فترة ١٥ شهرا .

(١) بما في ذلك الاستملاكات ، بنسبة ٦ر٦٪ من العائدات عن السنة المالية ١٩٧٥/٧٤ و ٥ر٢٪ من جملة العائدات عن ١٩٧٦/١٩٧٥ ، في حالة الكويت .

المصدر : تم تركيب هذا الجدول باستخدام البيانات التي يحتويها الملحق الاحصائي لورقة الدكتور علي خليفة الكواري المعنونة « النفط وعائداته : خيار بين الاستهلاك او الاستثمار » ، **السابق الاشارة اليها** .

فكما حدثت عمليات الهجرة الواسعة للايدي العاملة والسكان من الريف الى المدن خلال فترات التصنيع والنمو الحضري ، Industrialization and Urbanization على صعيد البلد الواحد ، بفعل جاذبية نمط الحياة وفرص العمل المتوافرة في المناطق الحضرية ، فقد شهدت المنطقة العربية في السبعينات موجات هامة لهجرة وانتقال الايدي العاملة والسكان من البلدان العربية « غير النفطية » الى البلدان العربية « النفطية » بفعل عامل الجذب الاقتصادي في الدول البترولية . كما دفعت « الظروف الطاردة » في البلدان المصدرة للعمالة بأعداد كبيرة من المهنيين والفنيين والعمال غير المهرة الى الانتقال الى البلدان النفطية (لا سيما البلدان الخليجية) التي تعاني من نقص شديد في الايدي العاملة على اختلاف مستويات المهارة .

وبالرغم من وجود العديد من القيود الادارية والسياسية أمام انتقال العمالة فيما بين البلدان العربية ، شهدت المنطقة اتجاها متناميا ومتصلا لانتقال العمالة من البلدان غير النفطية الى البلدان النفطية على نطاق واسع منذ أواخر الستينات . وقد تزايدت حركة تصدير الايدي العاملة الى دول الخليج النفطية ـ على وجه الخصوص ـ منذ أوائل السبعينات بعد حصول دول الخليج العربية على استقلالها السياسي وزيادة عائداتها من النفط وبدء تطبيق سياسات تتسم بالتوسع السريع في مشروعات البنية الاساسية والتوسع في تقديم الخدمات العامة (كالتعليم والصحة) .

وقد ازداد هذا الاندفاع حدة بعد الزيادات التي طرأت على أسعار النفط بدءا من السبعينات وعقب أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٣ بصفة أخص . ولقد أدت هذه الزيادة في الدخل من النفط الى تبني خطط طموحة للتنمية وزيادة الاعتماد على العمل المستورد سواء في الدول العربية التي اتصفت تقليديا باستيراد العمالة كدول الخليج العربي الصغيرة وليبيا ، أو في البلاد العربية التي كانت تستورد أعدادا صغيرة من ذوى الكفاءات العالية والتي انتقلت الى

استيراد اعداد كبيرة من القوى العاملة للوفاء بمشاريعها الاستثمارية الضخمة والقفزة الكبيرة في انفاقها التنموي ، لا سيما منذ عام ١٩٧٥ (١) .

ولاعطاء فكرة مبسطة عن الحجم والابعاد الجديدة التي اكتسبتها ظاهرة العمالة المهاجرة (أو المتنقلة) بين الدول العربية خلال السبعينات ، يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (٢) الذي يشير الى حجم واتجاه تيارات الهجرة العمالية من الدول العربية « غير النفطية » الى الدول العربية « النفطية » (٢) . اذ يتضح من هذا الشكل ان اهم البلدان المصدرة للعمالة في المنطقة العربية هي مصر واليمن بشطريه والاردن ، وان اهم البلدان المستوردة للعمالة هي المملكة العربية السعودية وليبيا والكويت ودولة الامارات العربية . وتأكيدا لاهمية هذه الظاهرة والآثار المترتبة عليها فقد جاء في تقرير حديث لمنظمة العمل العربية أن هناك حوالي ٤ بليون دولار يجري اعادة توزيعها سنويا من الدول العربية النفطية الى الدول العربية المصدرة للعمالة في شكل تحويلات نقدية وعينية من دخول ومدخرات العاملين المهاجرين والمتنقلين في العالم العربي (٣) .

---

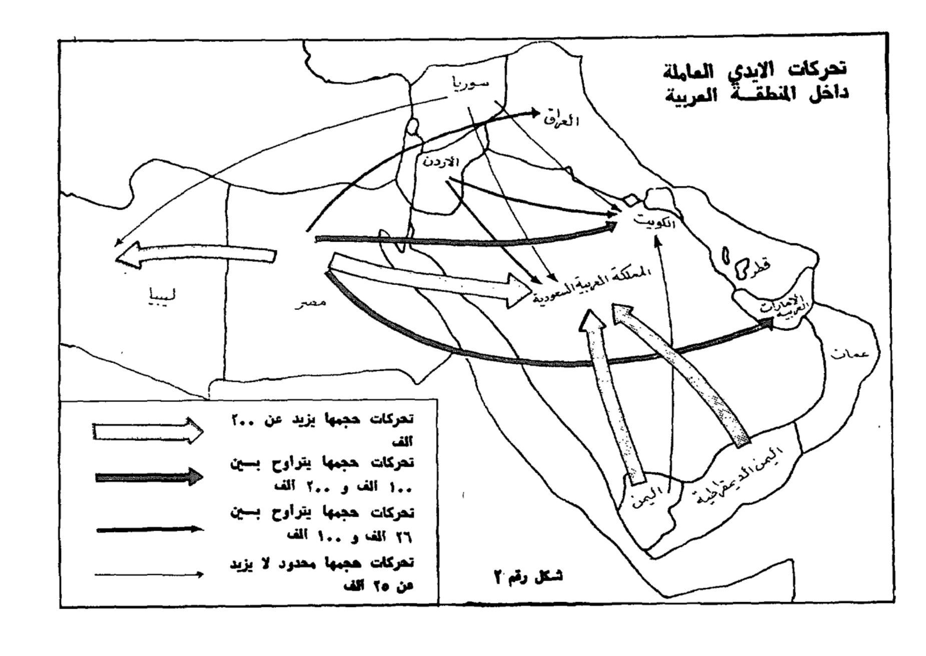
(١) انظر الدكتور ابراهيم سعد الدين ، « الاثار السلبية للفروق الدخلية بين الاقطار العربية على التنمية في الاقطار الاقل دخلا .. حالة مصر» ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد الثالث — العدد الرابع ١٩٧٧ ، ص ٢٢ .

(٢) تم اقتباس هذا الشكل التوضيحي بعد تعديله من بحث الدكتورة نازلي شكري بعنوان :

"Labour Transfers in the Arab World : Growing Interdependence in the Construction Sector"

والمقدم الى ندوة « السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي » والتي نظمها المعهد العربي للتخطيط (الكويت) بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية (الكويت : ١٦ — ١٨ ديسمبر ١٩٧٨) .

(٣) انظر التقرير حول « تنقل الايدي العاملة بين الدول العربية : واقعه وآفاقه » ، والمقدم من منظمة العمل العربية الى المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (بغداد : ٥ — ١٢ مايو / آيار ١٩٧٨ .)



تحركات الايدي العاملة
داخل المنطقــة العربية
سوريا
العراق
الاردن
الكويت
قطر
الإمارات العربية
المملكة العربية السعودية
ليبيا
مصر
عمان
اليمن
اليمن الديمقراطية
تحركات حجمها يزيد عن ٢٠٠ الف
تحركات حجمها يتراوح بـين ١٠٠ الف و ٢٠٠ الف
تحركات حجمها يتراوح بـين ٢٦ الف و ١٠٠ الف
تحركات هجمها محدود لا يزيد عن ٢٥ الف

شكل رقم ٢

وهكذا أصبحت هجرة الايدي العاملة من الدول « غير النفطية » الى الدول « النفطية » داخل المنطقة العربية ، ظاهرة اقتصادية واجتماعية هامة جديرة بالتأمل والتمحيص لما لها من آثار عميقة على كل من الدول المصدرة والمستوردة لهذه الايدي العاملة على السواء (١) .

بيد ان الجوانب الايجابية العديدة ، التي سبق الاشارة اليها في هذا الفصل ، حول العلاقة بين النفط والتنمية في العالم العربي يجب الا تحجب عنا رؤية العديد من السلبيات والجوانب غير المشرقة التي تحفل بها الحقبة النفطية الجديدة . فقد تزايد اعتماد الدول العربية النفطية على القطاع الخارجي (الصادرات والواردات) بشكل ينذر بالخطر في المستقبل ، اذ ارتفع نصيب الواردات في الانفاق المحلي بشكل هائل . كذلك سجل الميل المتوسط للاستيراد (نسبة قيمة الواردات الى قيمة الناتج المحلي الاجمالي) ارقاما قياسية في تاريخ البلدان النفطية (باستثناء الكويت) بعد عام ١٩٧٣ كما هو موضح في الجدول (٥ـ٢) ، مما يجعل البلدان العربية النفطية اكثر عرضة للازمات نتيجة تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي والازمات الدورية في الاقتصاديات الراسمالية المتقدمة والاوضاع التي تطرأ على سوق النفط العالمي .

واذا ما نظرنا الى الاقتصاد العربي في مجمله نجد ان « الفجوة الغذائية » بين الاحتياجات والموارد الغذائية العربية آخذة في الاتساع منذ حقبة الستينات . ففي بداية الستينات كان العالم العربي يستورد ٣ ملايين طن من الحبوب .. ووصل الرقم الى ١٠ ملايين طن في منتصف السبعينات . وما زالت الفجوة آخذة في

---

(١) للاحاطة بشكل تفصيلي بكافة الجوانب الايجابية والسلبية لعملية هجرة العمالة العربية الى الدول النفطية ، يمكن للقارىء الرجوع لدراستنا الموسعة حول « البترول العربي واثره على مستقبل الوحدة والعلاقات الاقتصادية العربية » ، والتي ستصدر قريبا عن مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) .

جـــدول رقم (٥ـ٢)

تطور اهمية اعتماد اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط على الواردات الخارجية

البـلد	متوسط معدلات النموالسنوى المركب للناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية)		متوسط معدلات النمو السنوى المركب لقيمة الواردات الاجمالية (بالاسعار الجارية)		نسبة الواردات الى قيمة الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية)		
	٦٤ـ١٩٧٢	بعد عام ١٩٧٢	٦٤ـ١٩٧٢	بعد عام ١٩٧٢	١٩٦٥	١٩٧٠	بعد عام ١٩٧٣
الجزائر	٩ر٥٪	٨ر٤ ٪ (٧٢ـ٧٣)	١٣٪	٢٤ر٥٪ (٧٢ـ٧٦)	٢٣ر٥٪	٣٠ر٦٪	٣٣ر٧٪ (١٩٧٣)
مصر	٧ر٧٪	٧ر٦ ٪ (٧٢ـ٧٤)	٣ر٥٪	٤٢ر٨٪ (٧٢ـ٧٤)	٢١ر١٪	١٨ر٤٪	٣٣ر٥٪ (١٩٧٤)
العراق	٧ر٥٪	٣٩ر٧٪ (٧٢ـ٧٥)	٥ر٦٪	٨٢ر٦٪ (٧٢ـ٧٥)	٢٤ر٨٪	١٨ر٥٪	٤٤ر٥٪ (١٩٧٥)
الكويت	٩ر٨٪	٢٨ر٠٪ (٧٢ـ٧٥)	٨ر٣٪	٤٠ر٥٪ (٧٢ـ٧٥)	٢٢ر٣٪	٢٥ر١٪	٢٢ر٥٪ (١٩٧٥)
ليبيـا	٢٠ر٧٪	٥٠ر٩٪ (٧٢ـ٧٤)	١٦ر٥٪	٦٥ر٩٪ (٧٢ـ٧٤)	٣٧ر٦٪	٣٠ر٣٪	٣٧ر١٪ (١٩٧٤)
السعودية	١٤ر٥٪	٥٣ر٠٪ (٧٢ـ٧٦)	١٩ر٠٪	٦٦ر٣٪ (٧٢ـ٧٦)	١٨ر٠٪	٢٨ر٧٪	٣١ر١٪ (١٩٧٦)
سوريا	١٠ر٦٪	٢٦ر٢٪ (٧٢ـ٧٦)	١١ر١٪	٤٦ر٩٪ (٧٢ـ٧٦)	٢٣ر٧٪	٢٤ر٣٪	٤٦ر٨٪ (١٩٧٦)

المصدر : د. علي صادق « ميزات خاصة للتجارة الخارجية لبعض اقطار منظمة الاوابك » ،**مجلة النفط والتعاون العربي** ، المجلد الرابع ـ العدد الثالث(١٩٧٨) ، الجدولين (١) ،(٢) .

الاتساع اذا استمرت معدلات الانتاج والاستهلاك على ما هي عليه الآن .. اذ ان انتاج الغذاء على مستوى المنطقة العربية ينمو سنويا بمعدل ٢ ٪ بينما ينمو الاستهلاك بمعدل يزيد عن ٥ ٪ سنويا .

وقد ترتب على تخلف معدلات الانتاج المحلي عن الوفاء باحتياجات الاستهلاك على الصعيد العربي ارتفاع هائل في حجم الواردات الغذائية .. اذ بينما تستهلك البلاد العربية حوالي ٢٠ مليون طن من الحبوب سنويا .. يتم استيراد نصف هذه الكمية من خارج المنطقة العربية .. كما يتم تلبية ٩٠٪ من حاجات البلدان العربية من السكر والزيوت النباتية والدهون والالبان واللحوم عن طريق الاستيراد من الخارج . ومع تزايد حجم الاستيراد عاما بعد اخر نجد ان البلدان العربية تستورد الحبوب بشكل مركز من امريكا وكندا واستراليا اي اكثر دول العالم تحكما في سوق الحبوب الدولية . كما اصبحت المنطقة العربية ـ خلال السنوات الخمس الماضية ـ سوقا رئيسية للمواشي واللحوم الاسترالية . وبذلك تحولت مشكلة الامن الغذائي العربي من مشكلة اقتصادية بحتة الى مشكلة سياسية هامة ، حيث تلوح امريكا دوما بامكانية استخدام « سلاح الغذاء » لشل قدرة العرب على استخدام « سلاح النفط » في اطار اية مناورة او مواجهة بين العالم العربي والولايات المتحدة.. وبذا يتلخص جوهر المشكلة السياسي ـ كما وضعها الدكتور سيد جاب الله وزير التخطيط المصري السابق في تقرير حديث له عن مشكلة « الامن الغذائي » في الوطن العربي ـ في حقيقة بسيطة الا وهي : **ان العرب لا يستطيعون اتخاذ قرار عسكري او اقتصادي حاسم الا اذا كانت هناك قاعدة غذائية عريضة يتوافر معها فائض غذائي ، يحول دون خشية قطع صادرات الحبوب الى المنطقة العربية ..**

واذا كان قصور نمو الانتاج الزراعي من الحاصلات الزراعية الرئيسية هو سبب الفجوة الغذائية المتزايدة فانه لا بديل امام البلاد العربية عن العمل لرفع معدل نمو الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .. والا اصبح العالم العربي وجها لوجه امام شبح المجاعة .. او في افضل الظروف الوقوع تحت سيطرة احتكار الدول المصدرة للحبوب واللحوم .

ومن ناحية اخرى يلاحظ ان حجم المديونية الخارجية العامة External Public Debt لمجموع الدول العربية قد ارتفع بشكل واضح خلال النصف الاول من السبعينات ، واصبحت هذه المديونية تؤلف في عام ١٩٧٥ نحو ٤ر١١٪ من اجمالي المديونية العامة الخارجية للدول النامية ، بينما كانت هذه النسبة لا تتجاوز ٩٪ عام ١٩٦٩ . وفي عام ١٩٧٥ كان ما يقرب من ٦٠٪ من اجمالي المديونية الخارجية للدول العربية مركزا في بلدين هما مصر والجزائر ، بينما توزع ٣٠٪ من اجمالي هذه المديونية على اربعة بلدان هي المغرب وتونس والسودان وسوريا كما توزع باقي المديونية (١٠٪) على كل من العراق والاردن والصومال وموريتانيا . ويلاحظ كذلك الاتجاه التصاعدي لنسبة خدمة الدين الخارجي الى مجموع الصادرات السلعية والخدمية في كل من مصر والسودان بصفة خاصة حيث تراوحت هذه النسبة عام ١٩٧٥ بين ٢١٪ ، ٢٦٪ كما هو موضح بالجدول (٥ـ٣) وهي نسبة مرتفعة بالنسبة للمتوسطات السائدة للبلدان النامية .

وهكذا اصبحت مشكلة تخصيص الموارد Allocation of esources، مسالة اكثر تعقيدا مما كانت عليه من قبل بالنسبة للعديد من البلدان العربية ، اذ اصبحت تلك العملية لا تنطوي على الموازنة التقليدية بين « مخصص الاستهلاك » و « مخصص التراكم » بل اصبحت عملية لها بعد ثالث وجديد . فالموارد المتاحة للاقتصاد القومي يصبح من الواجب تخصيصها لثلاثة اوجه رئيسية :

(أ) الوفاء بحاجات الاستهلاك الخاص والعام (مخصص الاستهلاك) .

(ب) الوفاء بالتزامات خدمة الدين الخارجي (مخصص اهلاك الدين الخارجي) .

(جـ) الوفاء بحاجات التنمية والانفاق الاستثماري (مخصص التراكم) .

وفي حالات عديدة يكون لمخصص « الاستهلاك » و « اهلاك الدين الخارجي » الاولوية الملحة عند تخصيص الموارد القومية المحدودة ، بحيث يصبح « مخصص التراكم » تحت رحمة ما قد يفيض من موارد بعد الوفاء بحاجات الاستهلاك وخدمة الدين الخارجي ، وبذا تصبح عملية التنمية طويلة الاجل معرضة للنكسات نظرا لابتلاع جانب هام من الموارد الاقتصادية في سد حاجات الاستهلاك الجاري وخدمة الدين الخارجي .

بيد ان الامر الاكثر خطورة هو ما يمكن ملاحظته من ارتفاع نسبة مساهمة المصادر الخاصة للاقتراض (اسواق المال الدولية ، وشبكة المصارف الدولية) في تمويل الدين الخارجي للبلدان العربية في السنوات الاخيرة ، اذ يلاحظ بمقارنة التركيب النسبي لهيكل الارتباطات (Commitments) بحسب مصادر الاقراض (الخاصة ، الحكومية ، الدولية) خلال فترتي (٧٠–١٩٧٢) و (٧٣–١٩٧٥) ازدياد نصيب ارتباطات الاقراض من « المصادر الخاصة » الى جملة الارتباطات من المصادر الثلاثة مقابل انخفاض وتراجع نسبة مساهمة الارتباطات الاقراضية من المصادر الحكومية والدولية . وينعكس ذلك بشكل خاص على شروط الاقراض التي اصبحت اكثر قسوة واقل تيسيرا من ذى قبل (١) .

---

(١) انظر بهذا الخصوص : الدكتور محمود عبد الفضيل وعبد الرحمن النويري ، تطور هكل وشروط المديونية الخارجية للعالم العربي (الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، يوليو / تموز ١٩٧٨) .

الجدول (م–٣)

تطور نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي الى مجموع الصادرات السلعية والخدمية في البلدان العربية

القطر	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	متوسط الفترة ٧٣–١٩٧٥	متوسط الفترة ٧٠–١٩٧٢
مصر	٢٣ر٦ ٪	٢٥ر٤ ٪	١٩ر٠ ٪	٢٨ر٤ ٪	٣٤ر١ ٪	٣٠ر٥ ٪	٢٥ر٧ ٪	٢٤ر٣ ٪	٣٠ر١ ٪
السودان	٧ر٩ ٪	١٠ر٤ ٪	١٣ر٢ ٪	١٣ر٢ ٪	١٢ر٢ ٪	١٤ر٨ ٪	٢١ر٣ ٪	١٢ر٣ ٪	١٦ر١ ٪
الجزائر	٢ر٩ ٪	٣ر٦ ٪	٧ر٥ ٪	١٤ر٨ ٪	١٥ر٤ ٪	١٤ر٤ ٪	٩ر٣ ٪	٨ر٧ ٪	١٣ر١ ٪
تونس	٢٠ر٧ ٪	١٩ر٥ ٪	١٦ر٨ ٪	١٦ر٣ ٪	١٢ر٠ ٪	٧ر٢ ٪	٧ر٦ ٪	٢٠ر٧ ٪	١٧ر٥ ٪
المغرب	٨ر٧ ٪	٨ر٦ ٪	١١ر٧ ٪	١٠ر٨ ٪	١٠ر١ ٪	٦ر٥ ٪	٧ر٠ ٪	١٠ر٤ ٪	٧ر٩ ٪
سوريا	٨ر٦ ٪	١٠ر٣ ٪	٩ر٩ ٪	٨ر٢ ٪	٧ر٥ ٪	٦ر٦ ٪	٨ر٢ ٪	٩ر٥ ٪	٧ر٤ ٪
موريتانيا	٢ر١ ٪	٣ر١ ٪	٣ر٠ ٪	٥ر٧ ٪	٢ر٠ ٪	٣ر٨ ٪	١٥ر٣ ٪	٣ر٩ ٪	٧ر٠ ٪
الاردن	٤ر٧ ٪	٥ر١ ٪	٩ر١ ٪	٨ر٦ ٪	٨ر٠ ٪	٦ر٣ ٪	٥ر١ ٪	٧ر٦ ٪	٦ر٥ ٪
الصومال	١ر٥ ٪	٢ر١ ٪	٢ر٥ ٪	٣ر٠ ٪	٣ر٧ ٪	٥ر٠ ٪	٤ر٠ ٪	٢ر٥ ٪	٤ر٢ ٪
العراق	٢ر١ ٪	٢ر٢ ٪	١ر٩ ٪	٣ر٠ ٪	٣ر٠ ٪	١ر٦ ٪	١ر٠ ٪	٢ر٤ ٪	١ر٩ ٪

المصدر :

ا) موريتانيا والاردن والصومال : World Bank, World Debt Tables, Volume II, Table 16

ب) البلدان السبع الاخرى : World Bank, World Debt Tables, Volume I, Table 1H

كذلك فانه في ظل السعي وراء « النمو السريع » Growthmanship بدأ يغيب عن الاذهان السؤال الاساسي حول « **التنمية لمن ؟ وبمن ؟** » . اذ أن عملية التنمية اذا لم يرافقها توزيع اكثر عدالة لثمار التنمية والتحديث على الفئات الاجتماعية المختلفة واشباع المزيد من الحاجات الاساسية للسكان تكون قد فشلت في تحقيق الرفاه والتقدم المنشودين . وكما حدث في العديد من البلدان النامية نشاهد المباني العامة الضخمة والمصانع العملاقة والمطارات الحديثة الى جانب حشود من الفلاحين الفقراء أو من سكان « أحياء القصدير » في المدن ، والذين تنقصهم المستلزمات الاولية للحياة الانسانية الكريمة . وهذه المفارقة ناتجة عن الاكتفاء بمؤشرات التنمية السطحية التي تقوم على المتوسطات الحسابية ، والتي تطمس العديد من التناقضات والمفارقات الاقتصادية والاجتماعية .

وخلال عقد الستينات كانت صورة توزيع الدخل في الوطن العربي ، حسب الشرائح الدخلية ، يغلب عليها طابع التفاوت الشديد ، كما هو مبين في الجدول رقم (٥-٤) في ضوء الاحصاءات المحدودة المتوافرة وغير الدقيقة . ورغم أن الموارد المالية النفطية قد ساعدت بلا شك على رفع أرضية الدخول الدنيا في البلدان العربية النفطية خلال عقد السبعينات ، فهناك الكثير من الدلائل والمؤشرات التي تشير الى أن نمط الانفاق العام والسلوك الاقتصادي العام الذي ساد في الاقطار النفطية في أعقاب الطفرة في عوائد النفط قد ادى الى تزايد « الفجوة الدخلية »incomes gap اتساعا بين الشرائح الدخلية المختلفة ، نظرا لان الدخول النقدية الدنيا كانت ترتفع بمعدلات أقل بكثير من معدلات ارتفاع الدخول العليا (١) .

وليس هناك من شك في انه كلما ساء توزيع الدخل القومي بين الافراد والجماعات كان الرخاء وثمار التنمية والتحديث من نصيب

---

(١) الدكتور يوسف صايغ « دور النفط في التنمية » ، البحث السابق الاشارة اليه ،ص ٢٦٤ .

جدول رقم (٥ ــ ٤)

بعض معالم الصورة لتوزيع الدخل حسب الشرائح في بعض البلدان العربية خلال عقد الستينات

(أ)

النصيب النسبي للخمسة في المائة من الاسر الموسرة التي تقع في قمة هرم توزيع الدخل القومي (١)

البلد	١٩٦٠	١٩٧٠
العراق	٣٤٪	—
تونس	—	٣٣٪
لبنان	٣٥٪	٢٦٪
سوريا	٣٣٪ (٢)	—
السودان	—	٢١٪
المغرب	—	٢٠٪
مصر	٢٠٪	١٩٪
ليبيا	—	١٣٪

(ب)

النصيب النسبي لشريحة الـ ٢٠٪ من الاسر التي تقع في قاع هرم توزيع الدخل القومي (٢)

البلد	١٩٦٠	١٩٧٠
العراق	٢٪	—
تونس	—	٣٪
المغرب	—	٤٪
لبنان	٧٪	٤٪
سوريا	—	—
مصر	—	—
السودان	—	٥٪
ليبيا	—	١٠٪

ملاحظة :

(١) يشمل الدخل القومي كل من الدخل النقدي والعيني . (٢) نسبة نصيب شريحة ٥٪ في العائلات الحضرية .

المصادر :

ــ سوريا Hiland, Culture et Development en Syrie et dans les Pays Retardes; (Ed. Antropos, Paris. 1969)

ــ البلدان الاخرى . World Bank. World Economic and Social Indicators. Dec. 1977, World Tables, 1976.

القلة الموسرة والصفوة المميزة ، بينما يكون البؤس وفتات الموائد من نصيب الجماهير الواسعة التي تتحمل عبء الانتاج والتنمية .

وقد تكون اثارتنا لبعض التساؤلات حول المظاهر والمؤشرات « غير الصحية » التي رافقت عملية التنمية العربية خلال السبعينات مدعاة لمزيد من التأمل والتفكير . فالقضية الجوهرية ليست الاختيار بين نموذج « التنمية المنغلقة » في مواجهة نموذج « التنمية المنفتحة على الخارج » وانما الاهم من كل هذه المقارنات الخارجية والسطحية هو تحديد ماهية عملية التنمية . فالتناقض الحقيقي ليس بين « الانفتاح » و « الانغلاق » ، كما يصوره البعض ، وانما هو بين عملية التنمية المستقلة « ذاتية التوجه » وبين « عملية التنمية التي تكرس التخلف والتبعية للخارج » . فارتفاع حجم الواردات وارتفاع حجم المديونية الخارجية قد يتحول لعناصر قوة ، وليس عناصر ضعف ، لو احسن توجيهه لخدمة التنمية والاسراع بمعدلات التراكم ، وقد يتحول الى عامل نقمة ومصدر من مصادر الاختناق وتعثر عمليات التنمية في المستقبل اذا ما ذهبت هذه الواردات والقروض الخارجية الى بالوعة « الاستهلاك الخاص الترفي » و « الانفاق العام غير المنتج » .

وهكذا فان طريق مسيرة الانماء العربية ، في ظل النفط ، ليس مفروشا بالورود ، بل هناك العديد من الاشواك والمحاذير الواجب تجنبها اذا ما أريد لعملية التنمية العربية ان تأخذ ابعادها التاريخية الحقيقية ، واذا ما أريد للنفط العربي أن يرتفع الى مستوى التحديات الانمائية الاساسية التي تجابه الوطن العربي .

٦

الفوائض النفطية والسياسات الاستثمارية للأموال العربية

لعل أهم ما يميز « الحقبة النفطية الجديدة » في العالم العربي منذ ارتفاع اسعار النفط في نهاية عام ١٩٧٣ ، هو أن الزيادة الكبيرة في ايرادات **الصادرات النفطية** لا ترجع الى زيادة مقابلة في **الانتاجية** او في **حجم التراكم الراسمالي** وانما هي نتيجة مباشرة للتحسن الكبير والمفاجىء الذي طرا على **معدلات التبادل التجاري الخارجي** external terms of trade لصالح صادرات النفط . ولكن هذا التحسن في **معدلات التبادل** التجاري الخارجي لم يصاحبه **تحويل لموارد حقيقية** transfer of real resources من الدول الغربية المستوردة للنفط الى الدول العربية المصدرة للنفط ، وانما ظهر في شكل تراكم فوائض في موازين المدفوعات للدول العربية المصدرة للنفط يتم تحويلها اولا بأول الى **اصول مالية** Financial assets او ادوات دين في ذمة الغير (١) .

---

(١) ياخذ الجانب الاكبر من الاستثمارات المالية العربية في الخارج شكل ادوات للدين تتراوح آجالها بين القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل ، حيث تمثل شهادات الايداع المصرفية الدولية المقومة بالدولار Dollar CDs أهم ادوات الدين القصيرة الاجل ، كما تمثل سوق الاقراض المصرفي بالعملات الدولية المركزة المتوسطة الاجل Euro-credits والتي ساهمت بدور كبير في تمويل عجز موازين مدفوعات الدول الصناعية الناجمة عن ارتفاع اسعار الواردات النفطية ، بينما تمثل السندات الدولية Eurobonds ابرز ادوات الدين طويل الاجل .

راجع : حكمت النشاشيبي ، استثمار الارصدة العربية (الكويت : دار الشايع للنشر ، ١٩٧٨) .

وهكذا فقد نتج عن الارتفاع المفاجيء والسريع للايرادات النفطية وتفوق نسب تراكم تدفقات الدخل النفطي على « القدرة الاستيعابية » القصيرة الامد لمعظم اقتصاديات الدول النفطية (باستثناء الجزائر والعراق) نشوء ظاهرة جديدة غير مالوفة في التاريخ الاقتصادي الحديث ، تتمثل في اقتران ظاهرة « التخلف» بظاهرة « تصدير رأس المال » للخارج . وقد ساعد على ذلك انعدام وجود سوق مالية عربية نشطة ومتحررة من سيطرة شبكة المصارف الدولية تقوم بدور التوسط المالي المطلوب على صعيد المنطقة العربية لتحقيق قدر من التوازن في توزيع السيولة النقدية والاموال القابلة للاستثمار بين البلدان العربية النفطية وغير النفطية .

وواقع الامر ان معظم الفوائض المالية للدول العربية النفطية ما زالت طليقة ، تجد طريقها الى خارج الوطن العربي ، اما من خلال المصارف الوطنية للدول النفطية أو من خلال المصارف الاجنبية المجازة في بعضها ، أو من خلال فروع لمصارف أجنبية لا تخضع للنظم المصرفية المحلية (كما هو الحال في البحرين) او من خلال الاجهزة المصرفية في الدول الوسيطة (مثل لبنان) او عن طريق الايداعات المباشرة . ولذا فلا عجب أن الجانب الاعظم من التوظيفات والايداعات للارصدة الهائلة للدولارات البترولية للدول العربية النفطية تتم في سوق الدولار ـ الاوروبي Euro-dollar market (١) .

---

(١) استثمر قسم كبير من فائض بلدان الاوبيك (٤١ بليون دولار) خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ في سوق العملات الاوروبي . والقسم الاكبر (نحو ٧٥ ٪) من هذه الودائع في سوق العملات الاوروبي المقوم بالدولار . وهذا يعني ان حصة الدولار الامريكي في ودائع الاوبيك في سوق « العملات الاوروبي » تبلغ نحوا من ٣٠ر٧ بليون دولار ، منها ما يقرب من ٢٣ر٥ بليون دولار مودع في لندن . واما ما تبقى فيتضمن اساسا ماركات المانية وفرنكات سوسرية وفرنكات فرنسية .

راجع : الدكتور عمر ابو رزينة ، « اموال البترول والاقتصاد الامريكي » ، مجلة الاقتصاد العربي ، العدد ١٩ (يناير ـ كانون ثاني ١٩٧٨) .

ولكن الادهى من ذلك اننا نجد أن بلدان العسر العربية (البلدان غير النفطية) تحصل على جانب هام من حاجاتها المالية عن طريق الاقتراض من أسواق المال العالمية التي تستوعب معظم الارصدة النفطية العربية . وهذا يعني أن البلدان العربية « غير النفطية » تقترض في واقع الامر اموالا عربية ، تحصل عليها عن طريق مؤسسات التمويل الغربية وبشروط تلك المؤسسات بدلا من حصولها على المال العربي الفائض من أصحابه مباشرة ودون وساطة اجنبية . وهكذا يتقابل عرض الارصدة المالية العربية والطلب عليها بطريقة غير مباشرة في الاسواق المالية الغربية (وخاصة سوق الدولار الاوروبي) وتقوم الاجهزة المالية الغربية بعمليات التوسط المالي بين الجهات العربية المقرضة والمقترضة .

ويكمن السبب الظاهري لتركز الاستثمارات العربية في سوق « العملات الاوروبي » في حجم هذا السوق وفي انفتاحه ، وكذلك في معدلات الفائدة السائدة فيه ، تلك المعدلات التي كانت بشكل عام أعلى من غيرها في المراكز المالية الاخرى وعلى الاخص في « السوق الامريكي » . بيد أن هناك تفسيرا اكثر نفاذا لجوهر الظاهرة وهو الذي يرد هذا النمط لاستثمار الفوائض النفطية الى اسباب تتعلق بطبيعة رأس المال العربي في دول الفائض النفطية ، حيث أن معظم الدول النفطية بسبب ضعف ثقتها في المؤسسات المالية والاوضاع الاقتصادية العربية تبحث عن **مظلة خارجية** تعمل في ظلها في اطار السوق النقدية العالمية التي تتمتع بالاستقرار في المعاملات ، وتستطيع أن تحميها من المخاطر « غير التجارية » التي قد تتعرض لها أموالها في البلدان العربية والبلدان النامية .

ولذا ظلت الودائع في سوق الدولار ــ الاوروبي ، واستثمارات حافظة الاوراق المالية في أذون للخزانة وسندات حكومية واسهم الشركات الاجنبية، هي الشكل الاسهل والاكثر ضمانا نسبيا لاستثمار الفوائض المالية العربية اذا ما قورن بمجالات الاستثمار المباشر في الدول العربية أو النامية (انظر جدول ٦ ــ ١) . ويعود ذلك بصفة

اساسية الى نوعية المستثمر العربي الخاص في الدول النفطية ـ فهو عادة مستثمر يعرف طريقه بسهولة في مجال **الاستثمارات العقارية** واعمال **الوساطة التجارية** ولكنه محدود الخبرة في الاستثمارات المباشرة الاكثر تعقيدا في المجال الصناعي ، ولذا فهو يؤثر عليها القرارات السهلة مثل ايداع أمواله لدى أحد المصارف الاجنبية أو شراء الاوراق المالية الغربية (استثمارات الحافظة) عن طريق مكاتب السمسرة المنتشرة في البلدان العربية النفطية (١) .

هذا بالاضافة الى نمو ظاهرة « اكتناز » الاموال والاحتفاظ بها في صورة **ذهب وفضة** وحبسها عن دورة الحياة الاقتصادية المتجددة ، فقد جاء في نشرة «أسواق الشرق الاوسط» Middle East Markets، أن منطقة الشرق الاوسط أصبحت واحدة من أهم **أسواق الذهب** في العالم ، بعد أن تدفق اليها في عام ١٩٧٧ حوالي ٣٠٠ طن من الذهب وجدت طريقها الى الخزائن الخاصة . ويمكن تتبع مشتريات الدول العربية النفطية من الذهب (بالاطنان) في السنوات الاخيرة على النحو التالي (٢) :

البلد	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
السعودية	١٢	٤١	٤٥ر٥
الكويت ودول الخليج	١٤	٣٩	٣٥ر٧

---

(١) انظر : د. ابراهيم شحاتة ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ودورها في توجيه حركة الاستثمارات العربية (مطبوعات الصندوق الكويتي للتنمية العربية : يناير ـ كانون ثاني ١٩٧٤) ، ص ٧ .

(٢) نقلا عن جريدة السياسة الكويتية ، العدد الصادر بتاريخ ١٩٧٨/١١/١٤ .

جدول رقم (٦ ــ ١)

نمط استخدام الفوائض المالية لمجموع الدول المصدرة للبترول « اوبيك »

منذ يناير « كانون الثاني » ١٩٧٤

بيـــان	الرصيد الاجمالي المتجمع					
	حتى نهاية عام ١٩٧٤		حتى نهاية عام ١٩٧٥		حتى نهاية مارس (آذار) ١٩٧٦	
	بلايين الدولارات	٪	بلايين الدولارات	٪	بلايين الدولارات	٪
سندات الحكومة البريطانية	٦ر٣	٦ر٤	١ر٣	٥ر٣	١ر٣	٣ر٣
ودائع بالاسترليني في بريطانيا	٧ر١	٠ر٣	٩ر١	١ر٢	٥ر١	٦ر١
استثمارات اخرى في بريطانيا *	٠ر٧	٢ر١	٠ر١	١ر١	١ر١	٢ر١
اجمالي الاموال المقومة بالاسترليني	٠ر٦	٦ر١٠	٠ر٦	٨ر٦	٧ر٥	٠ر٦
سندات الحكومة الامريكية	٠ر٦	٦ر١٠	٤ر٩	٦ر١٠	٧ر٩	٢ر١٠
استثمارات اخرى بالولايات المتحدة	٠ر١	٨ر١	٦ر٣	٤ر١	٥ر٤	٧ر٤

ودائع مصرفيــة بالعمــلات الاجنبية في بريطانيا والولايات المتحدة ودول اخرى .	٢٨ر٠	٤٩ر٦	٣٧ر٨	٤٢ر٧	٣٨ر٧	٤٠ر٦
اجمالي الاموال المقومة بالدولار والعملات الرئيسية الاخرى .	٣٥ر٠	٦٢ر١	٥٠ر٠	٥٧ر٣	٥٢ر٩	٥٥ر٥
تسهيلات واتفاقات ثنائية خاصة واستثمارات اخرى خارج بريطانيا والولايات المتحدة	١١ر٩	٢١ر١	٢٤ر٣	٢٧ر٤	٢٧ر٦	٢٩ر٠
قروض لمنظمات دولية	٣ر٥	٦ر٢	٧ر٥	٨ر٥	٩ر١	٩ر٥
الاجمالي	٥٦ر٤	١٠٠	٨٨ر٦	١٠٠	٩٥ر٣	١٠٠

* تشمل اسهم في شركات بريطانية واستثمارات عقارية .

المصدر : Bank of England Quarterly Bulletin, Vol. 16, No. 2, June 1976, Page 175.

وقد يكون من الانصاف القول ان الدول النفطية العربية لم يكن امامها في الاجل القصير ـ وغداة الطفرة في عائدات النفط ـ سوى البحث عن سبل الحصول على افضل « ريع مالي » ممكن من خلال تنويع استخدامات فوائض أموالها بين نقد سائل وودائع مصرفية وعقارات واسهم وسندات في دول مختلفة ، وبعملات شتى . ولكن اية نظرة مستقبلية للامور لا بد أن يرافقها تصور استراتيجي لمستقبل التنمية في العالم العربي ، وموقع الاقتصاد العربي من الخريطة المستقبلية للاقتصاد العالمي . ولذا اذا كان هناك مجال لقبول وتبرير هذا السلوك في الاجل القصير ، باعتباره أسهل الحلول الممكنة ، وفي ظل غياب « الرؤية التاريخية » للامور ، فليس هناك ما يبرر استمرار هذا « النمط الاستثماري » في المستقبل . فاية رؤية مستقبلية لسياسات وبدائل استثمار الاموال العربية النفطية لا بد لها وان تكون رؤية شاملة لها بعد استراتيجي وقومي ، لا سيما وأن هناك أزمة حقيقية ومخاطر هائلة تتهدد الاستثمارات العربية في الخارج .

فهناك شك كبير في ان الهياكل الراهنة لاسواق المال الدولية سوف تسمح في السنوات القادمة بالاستمرار في امتصاص المزيد من الارصدة المالية النفطية في شكل ودائع مصرفية وشهادات ايداع وسندات وأذون خزانة كما كان الحال من قبل . اذ يلاحظ في هذا الصدد أن الحجم القائم لقيم شهادات الايداع الدولية المقومة بالدولار ، وهي أدوات قصيرة الاجل بطبيعتها ، لا يزيد ، وفق آخر الاحصائيات ، عن (١٧) بليون دولار . فهي سوق ضيقة الحجم بطبيعتها كما انها سوق سريعة التاثر بما يدور في سوق الدولارات الدولية وبهيكل اسعار الفائدة على العملات الدولية . كما أن سوق الاقراض المصرفي المتوسط الاجل أو « سوق العملات الدولية » قد غدت اقل قدرة على النمو وبالتالي استيعاب المزيد من الارصدة النفطية . فقد لوحظ ان الارصدة المودعة لدى المصارف الخمسة والعشرين الكبرى تكاد تفوق ، ان لم تكن قد فاقت بالفعل، امكانات

ادارتها لهذه الارصدة ، وان حدود الاقراض التي يمكن الذهاب اليها في ظل « القواعد المصرفية التقليدية » السائدة قد وصلت في بعض الحالات الى نسب غير مطمئنة . ولذا فانه من غير المتوقع أن تستثمر هذه السوق في استيعاب المزيد من الارصدة النفطية بنفس المعدلات السابقة ، لسنوات طويلة قادمة (١) .

ومن ناحية اخرى فان الاستثمارات المالية العربية الخارجية تتعرض للعديد من المخاطر الاقتصادية والسياسية . فلما كان الجانب الاعظم من الاستثمارات المالية الخارجية للدول العربية النفطية يأخذ شكل دائنية تتعرض بالاضافة الى المخاطر السياسية لنوعين اساسيين من المخاطر الاقتصادية لا مناص من مواجهتها (٢) : ــ

الخطر الاول :

هو خطر انخفاض قيمة العملة الرئيسية المقومة بها تلك « الحقوق الدائنة » نتيجة تقلبات أسعار صرف العملات الاجنبية ، ولا سيما الحقوق المقومة بالدولار الامريكي .

الخطر الثاني :

وهو خطر انخفاض قيمة العملات النقدية في مجموعها وضعف قوتها الشرائية بصفة عامة بالنسبة للسلع والخدمات بفعل التضخم بعد انقضاء فترة الاستقرار النقدي التي سادت في الخمسينات والستينات .

ويمكن القول ان الجزء الاكبر من الاستثمارات المالية العربية الخارجية معرض للخطرين معا : مخاطر تقلبات أسعار الصرف للعملات الاجنبية ومخاطر التضخم العالمي . وتلك المخاطر تمثل

---

(١) راجع بهذا الخصوص كتاب الاستاذ حكمت النشاشيبي ، السابق الاشارة اليه.

(٢) انظر دكتور حازم الببلاوي ، ((دينار عربي موحد : الحقيقة والوهم)) ، محاضرة القيت في ٩ يناير ــ كانون الثاني ١٩٧٨ ، ضمن برنامج الحلقة النقاشية التي نظمها المعهد العربي للتخطيط (الكويت) خلال العام الدراسي ١٩٧٧ /ـ ١٩٧٨ .

نقطة الضعف الاساسية في الموقف الراهـن . ففي ظل معدلات التضخم المرتفعة في البلدان الراسمالية المتقدمة تتعرض كافة ضروب الاستثمار المذكورة لانخفاض قيمتها الحقيقية نتيجة خفض قيم العملات المقومة بها ، من ناحية ، وبفعل التضخم النقدي ، من ناحية اخرى . ومهما بذل من مجهودات في سبيل تخفيض المخاطر بتنويع حافظة الاوراق المالية وتنويع العملات المقومة بها هذه الاستثمارات، فان العائد المالي السنوي لكافة أشكال الاستثمار المذكورة لم يعد يكفي في كثير من الاحوال لحماية القيمة الحقيقية للاصول المالية المملوكة للعرب في الغرب من التآكل مع مرور الزمن في ظل الظروف الاقتصادية السائدة في العالم الغربي المتقدم حيث أصبح « الكساد التضخمي » "Stagflation" سمة مميزة ودائمة لهذه الاقتصاديات .

ولذا فان أية محاولة لاحتواء الآثار التدميرية التي يحدثها التضخم العالمي وتقلبات أسعار صرف العملات الاجنبية في قيمة الاصول المالية لا بد لها وان تكون محاولة جذرية تأخذ شكل تحويل الاصول المالية القائمة الى أصول انتاجية ، لان الاصول الانتاجية هي وحدها القادرة على توليد مصادر ثابتة للدخل وبديلة للعائدات النفطية القابلة للنضوب في الاجل الطويل .

وهكذا فان المخرج الحقيقي من الازمة الراهنة يكمن في بذل المجهودات الجدية لتحويل الاصول المالية العربية الحالية الى أصول انتاجية حقيقية ، بما يستلزمه ذلك من نمط جديد للسياسات الاستثمارية للفوائض النفطية . ولهذا فان المشكلة الحقيقية التي تواجهها البلدان العربية النفطية هي البحث عن منافذ استثمارية جديدة تحقق الاستخدام الاكفأ لراس المال العربي النفطي مع توفير الضمان والعائد المجزي له . ويتم ذلك في ظل تزايد الوعي لدى المستثمرين العرب في الدول النفطية بالمخاطر التجارية وغير التجارية التي تتعرض لها الاستثمارات المالية العربية في الخارج ، ولا سيما ما تتعرض له من تآكل نقدي ومن قيود مفروضة على حركتها

ومجالات استثمارها وما يترتب على ذلك من انخفاض لقيمتها الحقيقية واضطرارها الى « **التنقل الاغترابي** » المستمر من بلد لآخر ومن عملة لاخرى بهدف تجنب أو تقليص حجم الخسائر المتوقعة .

وفي هذا الاطار ، يطرح موضوع استثمار هذه الاموال داخل الوطن العربي نفسه بديلا رئيسيا في هذا الميدان . اذ يميل الرأي لدى فريق هام من الكتاب وراسمي السياسات الى « أن التوسع البديل في استثمار الاموال العربية العامة في الدول الغربية المستهلكة للنفط قد ينطوي في المدى الطويل على مخاطر غير تجارية تجاوز المخاطر القائمة في الدول العربية المستوردة لراس المال ، وذلك باعتبار ما تمثله الاموال العربية التي تتراكم لدى الدول الغربية (وتخضع بالتالي لسيطرتها السياسية) من سلاح مضاد في مواجهة الدول العربية التي تنتمي اليها هذه الاموال ، الى جانب **القصاص** الذي يمكن أن تتعرض له هذه الاموال بالفعل اذا ما تصرفت الدول العربية المنتجة للنفط بطريقة تتعارض مع مصالح الدول المضيفة لتلك الاستثمارات ، وهو احتمال قائم في علاقة المنتج بالمستهلك السائدة بين الطرفين ، حتى اذا استبعدنا العوامل السياسية » (١) .

ولدى تحسس العرب البطيء لهذه الحقائق المصيرية انطلقت في بعض الدوائر الاقتصادية في الغرب دعاوى خبيثة تهدف الى ربط الفوائض المالية العربية ربطا محكما بعجلة وبنية الاقتصاديات الراسمالية في الغرب بما يتجاوز الاشكال والقوالب الراهنة للاستثمارات المالية والودائع قصيرة الاجل . وتحمل الدعوة في ظاهرها طابع الحرص على المصالح البعيدة للمستثمرين العرب في ظل الظروف التضخمية الراهنة ، ولكنها تحتوي في باطنها على محاولة ذكية ، وأبعد نظرا ، للربط بين المصالح الاقتصادية الغربية

---

(١) د . ابراهيم شحاتة ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ودورها في توجيه حركة الاستثمارات العربية ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٤٦ .

ومصالح المستثمرين العرب في الدول النفطية بشكل عضوي يصعب الفكاك منه في المستقبل . وقد عبر عن هذه الفكرة ايان ليتيل وروبرت مابرو (من جامعة اكسفورد ـ ببريطانيا) في مقال مشترك نشر بجريدة الفينشال تايمز البريطانية وجاء فيه :

« انه يتعين على السياسيين الغربيين ان يحثوا الخطى لدراسة مسألة تقديم قائمة لعرضها على الدول العربية تشمل الموجودات المقبولة التي يمكن مبادلتها بالنفط العربي .. وقد سبق وقلنا أن هناك ما يكفي من الموجودات السائلة لدى الدول العربية بحيث أن المصارف العالمية تجتهد حاليا في تحويل هذه الاموال الساخنة نسبيا الى قروض طويلة المدى تناسب احتياجات بعض المقترضين المحتملين كالدول المتخلفة مثلا . وان افضل شيء تفعله الدول الاوروبية واليابان لتساعد نفسها الى جانب البحث عن النفط والمواد البديلة ، هو تحسين مجالات الاستثمار الطويلة الامد للاموال العربية في أراضيها ، اي في أوروبا واليابان . وفي الاوضاع العالمية الراهنة ، وعلى ضوء الجهل بما ستكون عليه معدلات التضخم في المستقبل فان الاستثمارات الورقية مهما كانت معدلات الفائدة التي تحملها تظل استثمارات غير جذابة . ولذا فمن مصلحة الجميع ، الدول الغربية واليابان والدول العربية ، أن تحسن الاختيارات المتاحة لها وبالتالي أن تحسن سوق الرساميل العالمية » (١) .

وهكذا يصبح من الامور ذات الاهمية البالغة بذل محاولات جادة **لاعادة توطين الارصدة المالية العربية** وتشجيع التدفقات الاستثمارية نحو أكثر القطاعات قابلية للنمو في العالم العربي . ومثل هذا التصور يجعل من دور المؤسسات المالية العربية دورا مركزيا من حيث العمل على زيادة فاعلية تدفقات الاموال العربية النفطية الى داخل المنطقة العربية . وبايجاز فان المطلوب هو انجاز **التدوير الحقيقي للارصدة العربية داخل المنطقة العربية وليس خارجها** ..

---

(١) راجع الترجمة العربية لهذا المقال والمنشورة في نشرة عالم النفط ، المجلد ٦ ، العدد ٢ .

ويكمن التحدي الحقيقي في القدرة على تطوير استراتيجية استثمارية طويلة المدى تحقق من الناحية العملية توافقا راسخ الجذور بين مصالح كل من الدول العربية المصدرة للنفط والدول العربية المفتقرة الى رؤوس الاموال . كذلك ، فان الامر يتطلب بذل جهود مكثفة للتغلب على تلك المعوقات التي تحد من طاقة المنطقة العربية على استيعاب الاستثمارات الجديدة . ونقصد بالطاقة الاستيعابية في هذا الصدد ، القدرة على استخدام التدفقات المالية الميسرة ـ بالاضافة الى القدرة على اجتذاب رؤوس الاموال العربية الخاصة على أسس تجارية تنافسية (١) .

وقد حاولت البعثة التي اوفدتها الامانة العامة لجامعة الدول العربية (بتكليف من اللجنة الوزارية السداسية) الى عدد من الاقطار العربية المصدرة لراس المال ، التعرف على وجهة نظر المستثمرين فيها حول الاسباب المعوقة لانسياب الاموال بين الدول العربية . وقد أوردت البعثة في تقريرها واحدا وثلاثين سببا يعكس تصورات وشكاوى المستثمرين العرب ، في الدول النفطية . ورغم أن ما جاء في هذا التقرير لا يمثل بأية حال من الاحوال استقصاء ميدانيا شاملا (او عينة متكاملة) لمشاكل ومخاوف المستثمرين العرب في الدول النفطية ، فانه يضع بين أيدينا بعض المؤشرات الهامة حول الذهنية القائمة والمطالب الراهنة للمستثمرين العرب في الدول النفطية . ويمكن تصنيف اهم هذه الاسباب التي وردت في التقرير ضمن مجموعات خمس نوردها فيما يلي (٢) :

---

(١) انظر : حكمت النشاشيبي ، « المؤسسات والمراكز المالية العربية تشترك فعليا في جهود التنمية الاقليمية » ، نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، السنة الثالثة ـ العدد السادس (يونيو ـ حزيران ١٩٧٧) ، ص ١٩ .

(٢) راجع ورقة العمل التي اعدتها الامانة العامة لجامعة الدول العربية حول « انسياب الاموال بين الاقطار العربية » في اوائل عام ١٩٧٨ .

اولا : العقبات القانونية والتشريعية :

١ ـ عدم‌وجود تشريعات أو لوائح او حتى بيانات تحدد حقوق المستثمر والتزاماته .

٢ ـ عدم استقرار القوانين في الدول المضيفة للاستثمارات .

٣ ـ تعدد تفسيرات القوانين واللوائح والاتفاقيات .

٤ ـ عدم وضوح القوانين والسياسات الضرائبية .

٥ ـ التشريعات والسياسات الجمركية القائمة .

ثالثا : العقبات الادارية :

١ ـ عدم وجود مؤسسات مالية ومصرفية كفؤة .

٢ ـ عدم وجود مؤسسة توفر المعلومات عن فرص الاستثمار والنشاطات .

٣ ـ عدم وجود مؤسسة لدراسات الجدوى للمشروعات المرشحة للتمويل .

ثالثا : العقبات الادارية :

١ ـ نقص الخبرات والكفاءات .

٢ ـ التعقيدات والاجراءات الادارية .

٣ ـ تعدد الاجهزة والازدواجية وتضارب الاختصاصات .

٤ ـ عدم وجود أفكار طموحة .

٥ ـ وجود وسطاء « غير شرعيون » في عمليات التمويل .

٦ ـ نظرة الشك والريبة للمستثمر العربي .

رابعا : العقبات الهيكلية :

ـ سوء الاتصالات والمواصلات .

خامسا : **العقبات المالية** :

١ ــ تعدد اسعار الصرف .

٢ ــ عرقلة سياسة التسعير وتأثيرها على الربحية .

٣ ــ عدم تحويل الارباح .

٤ ــ فرض الرسوم الجمركية على الاصول العينية اللازمة لاقامة المشروعات .

وقد كانت هذه المشاكل والمخاوف هي القضية المحورية التي سيطرت على مناقشات ومداولات المجلس الاقتصادي العربي المنعقد في دورته الرابعة والعشرين في تونس خلال الفترة من ٢٠ الى ٢٢ فبراير (شباط) ١٩٧٨ ، حيث تم التركيز في المداولات على أهمية التطور التكاملي لحركة عوامل الانتاج في دعم وتعزيز التكامل الاقتصادي والتنمية العربية المشتركة . كذلك كان هنالك رغبة ملحة من اجل بذل كافة الجهود لازالة المخاوف التي تساور المستثمر العربي ، وتذليل كافة العقبات التي تواجهه .

فقد جاء في البيان الرسمي الصادر عن المجلس الاقتصادي العربي في نهاية اعماله أن « التعاون الاستثماري العربي يمثل علاقة متوازنة ومتكافئة تستلزم ان يكون محققا لمصالح طرفيه في العدالة لكونهما شريكين لخلق الثقة والمناخ الملائم للاستثمار العربي بما يكفل له درجة مقبولة من الضمان والربحية والسيولة ، عن طريق خلق المؤسسات والادوات والتشريعات الملائمة وحسن تطبيقها والتعريف بالمشروعات وأربحيتها » . وتحقيقا لهذا الهدف ، فقد كلف المجلس الامانة العامة لجامعة الدول العربية باعداد **اسس اتفاقية موحدة جديدة للاستثمار** بما يضمن الحد الادنى من الشروط والضمانات والتسهيلات في كل قطر عربي . كذلك تم تدارس فكرة انشاء مناطق جغرافية محددة للاستثمار العربي في الاقطار الراغبة لذلك وبما يضمن اندماجها الكلي في الاقتصاد الوطني .

كذلك حرصت اتفاقية **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** على توفير الاطار القانوني المناسب لتأمين الاستثمارات العربية ضد المخاطر « **غير التجارية** » (١) التي تحيط بهذه الاستثمارات وبالتالي في سبيل تحسين مناخ الاستثمارات العربية . غير أن اعادة توجيه مسار الاستثمارات العربية الى المناطق وفروع النشاط التي تحتاج اليها في العالم العربي والحد من تسربها الى العالم الخارجي هو هدف استراتيجي يقتضي تضافر المجهودات على مستويات مختلفة ليس أهمها تأمين الاستثمارات ضد المخاطر « التجارية » و « غير التجارية » . فقبل كل شيء تأتي الرغبة المشتركة لدى حكومات الدول العربية (النفطية وغير النفطية) في اتباع استراتيجية جديدة من شأنها تخصيص الموارد المالية العربية لتنمية البلاد العربية في المقام الاول . فاذا صلح حال ومسار التدفقات الاستثمارية ذات **الصبغة العامة** صلح معه حال ومسار التدفقات الاستثمارية ذات **الصبغة الخاصة** . وذلك يقتضي ان يقوم **القطاع المالي المختلط** في الدول العربية النفطية ، سواء بنفسه أو عن طريق شركات الاستثمار المختلطة ، بقيادة الاتجاه الجديد للاستثمار في العالم العربي حيث يضرب المثل للقطاع الخاص ويعطيه الثقة الكافية للسير في هذا الاتجاه ويؤكد له أن السياسات الجديدة نحو اعطاء الاولوية للاستثمار في البلاد العربية هي سياسات حقيقية وليست مجرد شعارات معلنة (٢) .

---

(١) درجت مشروعات ضمان الاستثمار على تغطية ثلاثة انواع من المخاطر « غير التجارية » : « الخطر السياسي » (اى خطر التاميم والمصادرة) و « خطر التحويل » (اي خطر عدم تحويل راس المال والارباح) و « خطر الحرب » (بما في ذلك خطر الثورات والانقلابات والفتن واعمال العنف ذات الطابع العام) ، وذلك في الحدود التي تتعرض فيها اصول المستثمر المادية تعرضا مباشرا لهذه المخاطر .

(٢) انظر : د . ابراهيم شحاتة ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، المرجع السابق ذكره ، ص ٤٦ .

ولا نعتقد أن هناك مغالاة في القول بأن هناك نكوصا حتى الان من جانب « رأس المال العربي » في أداء مهمته التنموية . ولذا فان الدعوة الى « اعادة توطين » الارصدة العربية هي دعوة ملحة في ظل الظروف الدولية والعربية الراهنة . وحتى يمكن لتلك الدعوة أن تخرج الى حيز التطبيق والامكان لا بد من احداث تعديلات جذرية في انماط الاستثمار والتمويل ، وكذا في مجال السياسات المالية والتشريعات الاخرى القائمة في البلدان العربية ذات الطاقة الاستيعابية العالية والمضيفة للاستثمارات .

ولكن الحديث المتتابع عن ضرورة توفير المناخ الاستثماري المناسب لاعادة توطين الارصدة العربية لا يعني توفير مزايا وتسهيلات واعفاءات « استثنائية » لرأس المال العربي العام والخاص ، تفوق تلك المزايا والتسهيلات المتوافرة عادة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة . فالمطلوب اعادة توطين راس المال العربي بما يضمن له فرصا مماثلة من الضمان والربحية دون أن تصل الامور الى حد **تدليل راس المال العربي** بما يرهق الاقتصاد العربي الذي ما زال يواجه تحدي التنمية . فلقد تحمل راس المال الغربي في فجر الثورة الصناعية في أوروبا العديد من المخاطر ، وارتاد آفاقا جديدة لم تكن توفر عنصري الربحية والامان بالدرجة المطلوبة . ولكن تلك الديناميكية للسلوك الرأسمالي ـ التي تحدث عنها الاقتصادي الكبير جوزيف شومبيتر ـ كانت تحكمها النظرة التاريخية الطويلة الاجل دون الالتفات كثيرا للمخاوف والمخاطر الآنية .

فهل آن الاوان ان يتحول رأس المال العربي من « رأس مال ريعي » الى « رأس مال منتج تنموي » دون أن تشده الى الوراء مخاوف الحاضر وعقد الماضي ؟ .

٧
الاقتصاد السياسي للمضاربات في ظل الزيادة في عوائد النفط

شهدت المنطقة العربية في السنوات الاخيرة موجة هائلة من المضاربات والتي تمثلت في عمليات شراء وبيع الاراضي والعقارات والاسهم . وقد تأكدت في السنوات الاخيرة بما لا يدع مجالا للشك ظاهرة الانجذاب الشديد « لراس المال العربي الخاص » الى مجال **الاستثمارات العقارية** بشكل خاص حيث يرتفع عنصر الربحية والامان ويتضاءل هامش المخاطرة . وما حدث من تطورات في هذا المجال خلال السنوات الاخيرة يكفي في حد ذاته لاثارة الكثير من الشكوك والقلق حول مستقبل ومسار عملية التنمية العربية . اذ ان ما حدث وما يحدث في مجال الاستثمارات والمضاربات العقارية سوف يترك آثارا سلبية بالغة الخطورة سوف تنعكس بدورها على مجمل عملية التنمية العربية ، اذ ان هذه المضاربات تحول دون ان تنطلق « الاموال العربية » نحو آفاق استثمارية جديدة ذات آثار انمائية مؤثرة على القاعدة الانتاجية للاقتصاد العربي . وسوف نقتصر في هذا الفصل على تناول سلوك « رأس المال العقاري » و « رأس المال الريعي » بصفة عامة وارتباط ذلك بالميول المضاربية والموجات التضخمية وغيرها من الآثار السلبية التي سادت وتسود المنطقة العربية اثر ارتفاع عوائد النفط .

جوهر المشكلة من وجهة النظر الاقتصادية :

من الطبيعي أن تتجه أسعار الاراضي والمباني في المدن الى الارتفاع **التدريجي** في المدى الطويل نتيجة الزيادة المطردة في عدد

السكان ومع ارتفاع معدلات الدخول النقدية في المناطق الحضرية ، ولان مساحات الاراضي داخل حدود المدن تميل الى الثبات عادة نظرا لان الآمال المعلقة على تقسيم أرض فضاء جديدة واعدادها للبناء تبقى أمرا ضعيف الاحتمال في معظم البلدان ذات الكثافة الحضرية العالية . ومثل هذا الاتجاه الطبيعي نحو الزيادة التدريجية لاثمان الاراضي والعقارات ليس هو مصدر قلقنا واهتمامنا ... وانما ما يشغل بالنا هو الاتجاهات والموجات المضاربية الناجمة عن سلسلة الارتفاعات السريعة والمفاجئة في اثمان الاراضي والعقارات في المنطقة العربية في السنوات الاخيرة .

ويمكن لنا الاشارة الى حدة هذه الاتجاهات المضاربية لو ضربنا مثلا بأن ثمن المتر المربع من أراضي البناء المملوكة للافراد في وسط مدينة القاهرة او في منطقة جبل عمان بالاردن يزيد على ثمن المتر المربع من الارض في مدينة لندن ، علما بأن متوسط الدخل الفردي في بريطانيا يفوق عدة امثال متوسط الدخل الفردي للمواطن المصري أو الاردني . ومبادىء النظرية الاقتصادية لا تسعفنا كثيرا لتفسير مثل هذه الظاهرة ، اذ ان التحليل الاقتصادي « النيوكلاسيكي » في اطار « نموذج التوازن العام » General Equilibrium Analysis يستند الى فكرة اساسية فحواها انه كلما ارتفع ثمن الاراضي والمباني ترتب على ذلك انخفاض العائد الجاري بالنسبة « للقيمة السوقية » للاصل الراسمالي ، وبالتالي فاذا قام المستثمر « الرشيد » باجراء مقارنة بين عوائد « الاستثمارات البديلة » فانه قد يصرف النظر عن اقتناء مزيد من الاراضي والمباني ويقوم بتوجيه مدخراته وأمواله نحو اصول واستثمارات اخرى تدر عليه عائدا اكبر . ووفقا للتسلسل المنطقي في التحليل فان محصلة سلوك العديد من « المستثمرين الفرديين » سوف يترتب عليه انكماش في حجم الطلب على الاراضي والمباني على **المستوى الكلي** مما يترتب عليه انخفاض اثمان الاراضي والمباني الى « مستوى معقول » يتمشى مع قيمة الاصول الراسمالية الاخرى .

بيد أن مثل هذا المنطق في التحليل الاقتصادي لا ينطبق على حالة المستثمر الذي هدفه الاول والاخير هو « المضاربة » على ارتفاع سريع ومطرد في أثمان المباني والاراضي بحيث يصبح الحافز الاكبر للمستثمر ، في مثل هذه الاحوال ، هو شراء واقتناء « الاصول العقارية » مهما بلغ ثمنها دون الاهتمام كثيرا بما تدره هذه الاصول من عائد جار أو سنوي ، نظرا لان الرهان الحقيقي لمثل هذا النوع من « المستثمرين ــ المضاربين » يتعلق بالتوقعات المستقبلية لحركة اثمان الاصول العقارية في الاتجاه الصعودي بغية تحقيق أرباح راسمالية ومضاربية في الاجل القصير او المتوسط . وتمشيا مع هذا المنطق ، فقد يترك « المستثمر ــ المضارب » الارض الفضاء (المعدة للبناء) بدون استغلال لمدة قد تطول أو تقصر الى أن تسنح الفرصة المأمولة ويرتفع الثمن فيتحقق له « الربح المضاربي » Speculation profit المنشــود .

ومثل هذا المنطق والسلوك هو الذي يطبع السلوك الاستثماري اليوم للعديد من أصحاب الاموال وأرباب الاعمال في الوطن العربي حيث تسود « العقلية المضاربية » قصيرة الاجل .

وسنتناول بالمناقشة فيما يلي الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على المضاربة على الاراضي والعقارات والاسهم وغيرها من مجالات الاتجار والمضاربة على مسار عملية التنمية العربية بالاشارة الى تجارب محددة شهدتها المنطقة العربية ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص ، خلال السنوات الاخيرة الماضية .

الادخار والمضاربات العقارية والتضخم :

يعتبر اقتناء أراضي البناء والعقارات من أهم الاوعية الادخارية في البلدان النامية والمتخلفة . فأراضي البناء والعقارات مثلها مثل **الذهب** ، تشكل وعاء ادخاريا أساسيا مرغوبا فيه مــن معظم المدخرين (لا سيما صغار ومتوسطي المدخرين) نظرا لانه ليس هناك الكثير من الاصول التي توحي بالثقة والضمان الكافي أكثر مما

يهيئه للمستثمر المباني والاراضي . ففي حالة انعدام روح المخاطرة وعدم وضوح الرؤية التنموية طويلة الاجل فان المدخرين عادة ما يتجهون الى اقتناء الاصول المضمونة لاستثمار أموالهم فيها . ومع اشتداد حدة الضغوط التضخمية يزداد « الميل الحدي » لدى الافراد **لتفضيل العقار على النقد السائل** ، نتيجة انخفاض القوة الشرائية للارصدة النقدية والذي يعني اتجاها واضحا **للتخلص من النقود** . (١) اذ تصبح النقود اقل الاصول المتاحة جاذبية لعجزها عن مواكبة حركة التضخم ، وبذا تصبح الاراضي والعقارات « المخزن المفضل للقيمة » Superior store of value ، نظرا لانه في ظل الظروف التضخمية هناك احتمال اكبر ان تتجه اثمان الاراضي والمباني الى الارتفاع بمعدلات تفوق الزيادة التي تطرأ على هيكل اثمان السلع والخدمات بوجه عام . وبذا تصبح آليات التضخم والمضاربات واحدة ومتداخلة كجزء من عملية « ديناميكية » واحدة Self-perpetuating process يغذي كل منهما الاخر .

ولكن الاخطر من كل هذا هو اندفاع « القطاع المصرفي » في اجزاء عديدة من العالم العربي في مجال اقراض وتمويل عمليات المضاربات العقارية وضخ مزيد من السيولة في هذا المجال ، مما ساعد على ازدياد حدة وجنون المضاربات العقارية .

وتمثل أزمة وسلوك النظام المصرفي في دولة الامارات العربية خلال عامي ١٩٧٥–١٩٧٦ نموذجا واضحا لمثل هذا التورط في سوق المضاربات العقارية ، الذي ادى الى ازمة حادة في شهر مايو (أيار) ١٩٧٧ انتهت باغلاق بنك « عجمان العربي » و « بنك جاناتا » الخاص ببنجلاديش .

---

(١) انظر في ذلك : د . سلوى سليمان « الاستثمار العربي في الاقتصاد المصري بين الانتاج والمضاربة » ، بحث مقدم الى المؤتمر الخامس لاتحاد الاقتصاديين العرب (بغداد ١٢ — ١٥ نيسان ١٩٧٥) ، ص ٢١ .

فالواقع ان معظم المصارف في دولة الامارات اندفعت وراء تمويل عمليات الانشاءات والمضاربة على المباني التجارية والسكنية لتحقيق ارباح سريعة من وراء عمليات المضاربات العقارية التي طبعت منطقة الخليج منذ عام ١٩٧٤ ، وساعد على ذلك التزاوج والتداخل الشديد بين مصالح الدوائر المصرفية ومصالح كبار التجار في دبي وابو ظبي بصفة خاصة . اذ جرت عادة شركات المباني وتقسيم الاراضي في دبي والشارقة على استرجاع قيم راس المال المستثمر في المباني السكنية والتجارية في اقل من ثلاث سنوات (اي ان معدلات الربح تصل الى ٣٣٪ من راس المال المستثمر في هذا المجال) .

وفي غمار المضاربات العقارية والجري وراء تحقيق الربح السريع غاب عن الجميع الطابع غير الصحي لطبيعة عمليات الاقراض والاقتراض الجارية . اذ مالت معظم المصارف الى اقراض المال في شكل « قروض طويلة الاجل » لتمويل عمليات شراء الاراضي وبناء العقارات ، مقابل « الاقتراض من اسواق المال قصيرة الاجل » ذات الفائدة المرتفعة . ورغم ارتفاع معاملات المخاطرة لم تلتفت المصارف في دولة الامارات العربية الى هذه النقطة الا عندما وصلت عمليات المضاربات الى مداها الاقصى . وبدأ السوق يشهد اتجاها نزوليا في مجال اسعار الاراضي والعقارات ، عندئذ بدات شركات تقسيم المباني تعترف بأن عملية استرجاع قيم المال المستثمر اخذت تستغرق اربع سنوات بدلا من ثلاث سنوات كما جرت عليه العادة في السنوات السابقة لازمة عام ١٩٧٧ .

وقد شدت تلك الازمة الانظار الى فوضى النشاط المصرفي في دولة الامارات وخروجها عن « قواعد السلوك المصرفي التقليدية » . وهنا تحرك « مجلس النقد » ليضع بعض القواعد الخاصة بنسب السيولة والاحتياطي يجري مراعاتها من جانب المصارف المختلفة في دولة الامارات ، ولكن دون تحديد مدة زمنيةمعينة تلتزم المصارف في نهايتها بالقواعد السلوكية الجديدة .

والدرس المستخلص من هذه الازمة ، هو « الطابع غير الصحي » للنشاط المصرفي التجاري في الخليج العربي ودوره في تغذية عملية المضاربات العقارية والتضخم في المنطقة ، دون توجيه الودائع لنشاطات أكثر ارتباطا بتمويل النشاطات الاقتصادية الانتاجية في منطقة الخليج والمنطقة العربية عامة .

المضاربات في « سوق الاوراق المالية » : تجربة الكويت :

ومن المعروف ان سوق الاوراق المالية عادة ما تنشأ للقيام بوظيفتين اساسيتين :

اولا : توفير الاموال اللازمة للطاقات الانتاجية عن طريق تغطية اصدارات الشركات المساهمة .

ثانيا : تحقيق السيولة وسرعة التداول لاسهم الشركات المساهمة بما يتوافق مع رغبات وتفضيلات المستثمرين وحملة الاسهم .

كذلك **فان المضاربة** تشكل احد **الوظائف الثانوية** للسوق ، وغالبا ما تنشط هذه الوظيفة الثانوية في الظروف الاقتصادية الاستثنائية ، مثل ظروف « الرواج الاقتصادي » وظروف « الكساد الاقتصادي » وغيرها من الظروف الاقتصادية غير العادية .

وفي ظروف الاقتصاد الكويتي الخاصة حيث يلعب قطاع النفط دور المغذي الرئيسي للنشاطات الاقتصادية وللحركة التجارية، ونتيجة عدم وضوح الرؤية أمام صغار المستثمرين وضيق مجالات الاستثمار المحلي الخاص ، طغت **وظيفة المضاربة على كافة الوظائف الاخرى للسوق ، حيث طبعت روح المضاربة والسعي وراء الربح العالي والسريع كافة عمليات التداول في الاسهم مما ادى الى « فورة جامحة » في اسعار الاوراق المالية خلال عام ١٩٧٦ .**

فقد انتقلت موجة ارتفاع الاسعار والمضاربات من سوق « الاراضي والعقارات » الى سوق « الاوراق المالية » بحيث شملت

اسهم الشركات في كافة القطاعات ، فقد ارتفع الرقم القياسي غير الرسمي لاسعار الاسهم من ١٠٠ مليون دينارا كويتيا في بداية عام ١٩٧٦ ليصل الى ٢٥٠ مليونا في منتصف نوفمبر ١٩٧٦ . ومع ذلك فقد بلغت اعلى نسبة في الارتفاع في اسهم **الشركات العقارية** يليها **شركات التامين** ثم **شركات الاستثمار** . بينما لم تبلغ الزيادة في أسهم شركات الخدمات أكثر من ١٤٤ بالمائة **والشركات الصناعية** بنسبة ١٢٤ بالمائة . وذلك يعكس بدوره ارتباط عمليات المضاربة التي جرت بسوق الاوراق المالية بعمليات المضاربة في سوق الاراضي والعقارات بالدرجة الاولى .

ولقد تصاعدت موجة المضاربات في سوق الاوراق المالية حتى وصل متوسط سعر السهم ما يوازي ١١ ضعف متوسط قيمته الاسمية ، دونما أدنى علاقة مع مستويات الاداء والربحية لاسهم هذه الشركات . وبذا شهد سوق الاوراق المالية ظواهر غير مألوفة لم تشهدها بورصات الاوراق المالية العالمية من قبل ، حيث وصل متوسط « سعر السوق » للسهم منسوبا الى متوسط ربحية السهم الى ٢٢ مثلا في المتوسط . بينما وصل في بعض الاحوال الى ٥٠ مثلا ، بينما تضاعفت القيم الاسمية لاسهم بعض الشركات الخاسرة عدة مرات . **وبذا اصبح « السهم » او « الورقة المالية » في اعين صغار المستثمرين والمساهمين « كورقة اليانصيب » التي تبدو رابحة دوما .**

وقد ساعد على تغذية تلك الموجة المحمومة من المضاربات ضيق مجالات الاستثمار المحلي ، ورجوع بعض الاموال من الخارج هربا من التقلبات في أسعار صرف العملات الاجنبية ومواطن الاضطراب السياسي (لا سيما بعد اندلاع الحرب الاهلية في لبنان) ، وتفاقم مخاطر التضخم مما شجع الكثير من صغار وكبار المدخرين للتعلق بالفرص السانحة للربح السريع من خلال عمليات المضاربة . ووصل الامر الى أن بعض الافراد كانوا يحققون في نهاية اليوم الواحد أرباحا من عمليات المضاربة تصل الى ٥ آلاف دينار كويتي .

كذلك لعب الجهاز المصرفي دورا هاما في تغذية موجة المضاربات من خلال توفير السيولة اللازمة من خلال « نظام البيع بالاجل » والتسليف بضمان رهن العقارات والسكن الخاص .

ثم جاءت عدة عوامل لتتضافر لكي تساهم في انحسار موجة المضاربة في سوق الاوراق المالية في الكويت .. والتي حل محلها حالة من الركود الطويل للسوق خلال عام ١٩٧٧ . فمن ناحية وصل كبار المستثمرين والمضاربين الى حد التشبع من عمليات الشراء والبيع في سوق الاوراق المالية مما ادى الى اهتزاز الثقة لدى صغار المستثمرين والمساهمين . وبذا تراجعت عمليات التداول في سوق الاوراق المالية وانخفض معدل دوران الاوراق بحدة مما الحق أضرارا بالغة بصغار ومتوسطي المدخرين الذين أرادوا أن يلحقوا متأخرين بموجة المضاربات .

كذلك نتج عن الركود في حركة التداول احتداد ازمة السيولة لدى المساهمين وصغار المستثمرين .. اذ سمح نظام « عمليات البيع بالاجل » من جانب البنوك التجارية بأنه يمكن للمستثمر شراء أسهم يحصل عليها فورا ويدفع ثمنها فيما بعد ولمدة لا تزيد عن ١٢ شهرا وبفائدة تصل الى عشرين بالمائة . ونتيجة لهذا الوضع تم العديد من عمليات الشراء بالاجل في فترة ذروة المضاربات (أكتوبر ١٩٧٦) واصبحت هذه القروض تستحق الدفع والوفاء في أكتوبر ـ تشرين أول ١٩٧٧ دون أن تتوافر السيولة اللازمة لذلك . ولذا وجد الكثير من صغار حملة الاسهم أنفسهم في حالة اضطرار لبيع أسهمهم وبيوت سكنهم الخاصة في ظروف وأسعار غير مناسبة لهم تحت وطاة ضغوط التسديد .

ولم تنحصر الازمة في مجال « سوق الاوراق المالية » بل امتدت آثارها الى كافة الاسواق الاخرى نتيجة الترابط والتشابك العضوي بين أسواق « المال » و « التجارة » و « العقارات » ، وللتداخل الكبير بين مختلف قنوات الحياة الاقتصادية . فقد

انعكس الجمود الذي اصاب سوق الاوراق المالية على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي الاخرى ولا سيما حركة التجارة والمعاملات . ففي ظل حالة « الرواج المصطنع » التي سادت سوق الاوراق المالية خلال عام ١٩٧٦ ، انتعشت النشاطات التجارية نتيجة أرباح المضاربة العالية التي تم تحقيقها ، كذلك فان ذلك القسم من المواطنين الكويتيين الذي لم يشترك في عمليات المضاربة بشكل مباشر ، ناله نصيب من المال أثناء العملية ، من خلال « بيع الجنسيات » ـ أي التنازل عن الحق في شراء أسهم لغيرهم من المدخرين الذين يرغبون في المضاربة وتحمل المخاطر . وبذا نال هؤلاء المواطنون انفسهم قدرا ما من « الارباح القدرية » Windfall profits غير المتوقعة، مما جعلهم يستخدمونها في عمليات شراء السلع المعمرة وتغيير الاثاث وغير ذلك من الصفقات التي ساعدت على تنشيط الحركة التجارية ، واعطتها دفعة غير عادية . ولذا عندما انحسرت موجة المضاربة ، دخل سوق الاوراق المالية مرحلة الركود وانعكس ذلك في شكل ركود في حالة التجارة وبطء معدل دوران البضائع ، وبذا تراكم المخزون السلعي الذي يجرى تصريفه ببطء شديد بعد ان خابت التوقعات باستمرار الرواج . وبدا صغار ومتوسطي التجار يعانون من مشاكل سيولة حادة ادت الى أن عجز البعض منهم عن الوفاء ببعض الالتزامات والمصاريف الثابتة مثل تسديد ايجار المحل او المعرض . وبذا أصبحت « ازمة سوق الاوراق المالية » غير معزولة عن ركود الحالة الاقتصادية بشكل عام ، ومن هنا ارتفعت الاصوات بشدة مطالبة الحكومة بالتدخل المباشر بتعويض المتضررين . . واعادة الثقة والحركة الى الاسواق بعد ان فشلت « قوى السوق » التلقائية في اعادة التوازن للاوضاع الاقتصادية .

ورغم كل الحلول المؤقتة ، وادوات العلاج المقترحة للازمة ، فالازمة الحقيقية لسوق الاوراق المالية في الكويت جذورها أعمق

وتمتد الى طبيعة تكوين الاقتصاد الكويتي ذاته وطبيعة العقلية والتفضيلات السائدة لدى المستثمر الكويتي . ولذا فان انواع العلاج المقترحة في الوقت الحاضر لن تخرج عن كونها « مسكنات » مؤقتة ، والحلول الجذرية لا بد أن تمتد الى تغيير كامل لطبيعة سوق المال الكويتية والعمل لتوسيع وتنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الكويتي . ففي ظل ضيق مجالات الاستثمار المحلي ، وسيادة العقلية « الريعية » القائمة على تحقيق الربح والكسب السريع دون انتاج ودون نظرة تنموية طويلة الاجل ، تظل المشكلة والازمة قائمة برمتها ، حيث تتجه الفوائض والمدخرات على المستوى الفردي الى المضاربات العقارية وفي سوق الاسهم أو تذهب الى الخارج حيث الامان والربحية العالية . والجدير بالاشارة هنا أن تلك الازمة تشمل معظم بلدان منطقة الخليج ، حيث أن الاوضاع في الكويت لم تكن أسوأ من مثيلتها في بعض دول الخليج كالبحرين والامارات العربية المتحدة .

والعلاج الجذري للمشكلة يكمن في تأمين استثمارات ذات طبيعة **متوازنة** للمدخر في البلدان الخليجية، تتمثل في كل من : **ادوات الدين بالدينار** (سندات ، شهادات ، ايداع ، ودائع ، قروض) وهي تمتاز بانها تدر عائدا ثابتا نسبيا ومضمونا ، **وادوات التملك بالدينار** (الاسهم ، المشروعات الصناعية ، العقارات ، الخ ..) مما قد يؤدي الى التخفيف من حركة المضاربات غير العقلانية في سوق الاوراق المالية . ولذا فالحل الحقيقي للمشكلة يكمن الى درجة كبيرة في ابتداع وتطوير الوسائل والادوات المالية الاساسية لتعبئة المدخرات من أجل التنمية بما يضمن الارتقاء بالسوق المالية الخليجية الى المستوى المطلوب من التقدم في مجال ادارة الاموال .

الآثار السلبية للمضاربات على الحياة الاقتصادية العربية :

ان زيادة قيم الاراضي والمباني في ظل المضاربات تترتب عليها عادة تغييرات هامة في انماط الادخار ، الاستهلاك ، وتوزيع الدخل ونمط تخصيص الموارد في الاقتصاد الوطني . والنتائج العملية المحددة في هذه المجالات سوف تتوقف بالطبع على طبيعة « الصفقات المضاربية » ومدى تمركز أو انتشار قاعدة الملاك أطراف تلك الصفقات وطبيعة البيئة الاقتصادية ــ الاجتماعية التي ينتمي اليها هؤلاء الملاك . وسنقتصر هنا على توضيح اهم الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة على المضاربات العقارية والمالية من وجهة نظر التنمية الاقتصادية العربية .

١ ــ توسيع مدى التفاوت في الدخول :

اذ يترتب على المضاربات أن تحظى فئة محدودة من السماسرة والوسطاء والمقاولين والملاك بزيادة كبيرة في مستويات دخولهم وثرواتهم . ومن ناحية اخرى تشتد وطأة الضغوط التضخمية على ذوي الدخول النقدية الثابتة من موظفين وعمال وحرفيين مما يخفض من القيمة الحقيقية لدخولهم ، وبالتالي يحدث تغيير هام في المراكز النسبية للفئات الاجتماعية ــ الاقتصادية المختلفة في سلم توزيع الدخل .

ونظرا لكون « أرض البناء » **سلعة وسيطة** لسلعة نهائية هي **المسكن** لها وزنها الكبير في ميزانية الاسرة ، فان الارتفاع المضاربي في نفقات المساكن يؤدي الى الارتفاع الشديد لمتوسط الايجارات السكنية الحديثة ، مما ينتج عنه زيادة مرهقة في تكاليف المعيشة لا سيما بالنسبة للطبقات المتوسطة والفقيرة . وقد اصبح ايجار المسكن الحديث في بلد كمصر يزيد في كثير من الاحيان على ١٠٠٪ من الدخل الشهري الاسمي لرب الاسرة في الفئات ذات الدخل الثابت ،

بينما المفروض ــ كقاعدة عامة ــ أن يتراوح بين ١٥٪ ــ ٢٠٪ من هذا الدخل . (١)

ومن ناحية اخرى فعندما ينعكس الارتفاع في اثمان **اراضي البناء** على اثمان **الاراضي الزراعية** ــ وتلك تكاد تكون نتيجة حتمية نتيجة الاقتطاع المستمر من مساحة الاراضي الزراعية المتاحة والقريبة من مناطق الزحف العمراني ــ سوف ينعكس ذلك في شكل ارتفاع بمعدلات اسرع في اثمان المنتجات الزراعية وبصفة خاصة المواد الغذائية (٢) . وهكذا يتم تغذية حدة الارتفاع في نفقات المعيشة مما يؤدي الى مزيد من التدهور للظروف المعيشية والاوضاع الدخلية للطبقات المتوسطة والفقيرة .

٢ ــ سوء تخصيص الموارد من وجهة نظر التنمية :

ينتج عن المضاربات العقارية خلق « أسعار مضاربية » للارض والمباني تسبغ عليها أثمانا مصطنعة مبالغ فيها لا علاقة لها بهيكل النفقات الاجتماعية وهيكل الطلب النهائي ، مما يترتب عليه تدفق المدخرات وأموال الاستثمار على قطاع الاسكان والاستثمار العقاري على حساب القطاعات الانتاجية الاخرى (مثل الصناعة والزراعة وغيرها) ، مما يؤدي الى سوء تخصيص الموارد من وجهة نظر التنمية ، وبذا تضعف معدلات التراكم الرأسمالي وتضعف معدلات التوسع للطاقة الانتاجية للمجتمع على مدار الزمن .

كذلك فان اصحاب الاراضي والمباني والوسطاء اللذين يحققون ارباحا مضاربية خيالية يرفعون عادة من حجم ونوعية استهلاكهم لدى هبوط الثراء المفاجىء عليهم ، وعادة ما تكون الزيادة في الطلب الاستهلاكي في هذه الاحوال منصبة في واقع الامر على عدد قليل من « السلع الترفية » المستوردة من الخارج ، مما يؤدي الى ارتفاع

---

(١) د . سلوى سليمان ، المرجع السابق ذكره .

(٢) نفس المرجـع

الميل الحدي للاستيراد ، وزيادة أزمة موازين المدفوعات في البلدان العربية « غير النفطية » ، وبالتالي تبديد جزء هام من حصيلة النقد الاجنبي التي كان من الممكن توفيرها لاغراض التنمية طويلة الاجل .

وبايجاز فان الآثار المترتبة على توزيع الدخل ، وعلى انماط الاستهلاك وانماط الاستثمار وعلى هيكل الانتاج في الاقتصاد العربي نتيجة المضاربات العقارية والمالية هي ، كما اتضح لنا ، متعددة الجوانب ، ولا يمكن الاحساس بمرارتها الا مع مرور الزمن . فالمضاربات ، مثلها مثل المقامرات ، يكسب من ورائها البعض القليل في الاجل القصير ويكون مردودها الاجتماعي بالسالب يدفع ثمنه مستقبل تنمية المجتمع في الاجل الطويل .. فالمطلوب ان يتخلى المستثمر العربي عن شعار « **وليكن بعدي الطوفان** » الذي أصبح ينعكس على كافة مظاهر الحياة العربية حيث يبني الفرد ثروته وجاهه على انقاض المجتمع ، ويعيش الجميع اليوم الرغد ، دون الاكتراث بنوعية الغد القادم ، لانهم يعلمون جيدا أنهم « سيكونون جميعا موتى في الاجل الطويل » ، حسب التعبير المعروف للاقتصادي البريطاني الكبير اللورد كينز ، ولكن نتيجة هذا المنطق أن يحيا الافراد في الاجل القصير .. وتموت المجتمعات والاقتصاديات في الاجل الطويل .



٨

الزيادة في عوائد النفط ومشكلة التضخم الجامح في الاقتصاديات العربية

شكلت عملية رفع اسعار النفط غداة حرب السادس من اكتوبر في عام ١٩٧٣ نقطة تحول هامة في معالم الحياة الاقتصادية العربية . وما زلنا حتى الان لم نع جيدا نوعية **الامراض الاقتصادية الجديدة** التي اصيبت بها اقتصاديات المنطقة العربية وآثارها الهامة على مستقبل التنمية العربية . وسنحاول في هذا الفصل القاء نظرة أولية على بعض الآثار التضخمية السلبية لزيادة « عوائد النفط » على الاقتصاد العربي .

فلقد ازدادت عوائد النفط من حوالي ٦ر٤ بليون دولارا عام ١٩٧٠ الى حوالي ٥٨ بليون دولار عام ١٩٧٥ . كما ارتفعت الارصدة (أو ما يسمى بالاحتياطي المالي) للدول العربية المصدرة للنفط من ٨ره بليون دولار في نهاية عام ١٩٧١ الى ٧ر٣٦ بليون دولار حتى نهاية يونيو (حزيران) ١٩٧٦ (أنظر جدول رقم ٨ـ١) . ومع تزايد تدفق النفط والمال العربي الى العالم الغربي يتزايد أيضا التساؤل عن ماهية الآثار الداخلية المترتبة على الاوضاع الاقتصادية الجديدة ؟ وما هي الاثار الهيكلية لهذه التطورات على مستقبل الاقتصاديات العربية ؟ ورداً على بعض هذه التساؤلات سنحاول هنا أن نقدم استعراضا سريعا لبعض الآثار التضخمية الهامة المترتبة على التطورات الاقتصادية التي طبعت عالمنا العربي في السنوات الاربع الماضية .

١ ـ طفرة الاستيراد من الخارج :

بينما قفزت عوائد النفط بعد حرب أكتوبر ، قفز أيضا الاستيراد من الخارج بشكل هائل ، فبينما كانت واردات البلدان العربية العشرة الاعضاء في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ٦ر٧ بليون دولار عام ١٩٧٢ (قبل حرب اكتوبر) قفز رقم الواردات (سيف) الى حوالي ٣٢ بليون دولار عام ١٩٧٥ ، اي حوالي اربعة اضعاف في ثلاث سنوات (انظر جدول رقم ٨ـ٢) .

وتعود تلك القفزة الكبرى في قيم الواردات من الخارج الى زيادة حجم الانفاق على السلع الاستهلاكية المستوردة وارتفاع معدلات الانفاق الاستثماري في مجال الاسكان الفاخر ومجال الهياكل الاساسية كالطرق والمواصلات ومولدات الطاقة . كذلك شهدت مبيعات المعدات العسكرية والخدمات المتصلة بها زيادة كبيرة .. اذ زاد الطلب من دول كالمملكة العربية السعودية على مبيعات المعدات العسكرية والخدمات المتصلة بها زيادة كبيرة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، بما فيها المبالغ المدفوعة مقدما على ذمة طلبات المعدات العسكرية والتي سيتم تسليمها في وقت لاحق .

ويمكن ارجاع جانب كبير من التضخم في قيمة الواردات ليس فقط الى زيادة حجم الواردات ولكن ايضا الى ارتفاع اسعار مكونات الواردات ذاتها نتيجة عملية « اعادة تصدير التضخم » التي تقوم بها البلدان الصناعية المتقدمة ، وذلك عن طريق رفع اسعار المنتجات المصنعة المصدرة للبلدان المنتجة للنفط تعويضا عن ارتفاع اسعار النفط الخام لعوامل داخلية في تلك البلدان .

والجدير بالتسجيل انه رغم تلك الطفرة في الاستيراد فقد اظهرت الدراسات التي أجراها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مؤخرا أن الدول العربية تستورد منتجات عربية بما لا يزيد عن ٧٪ من اجمالي ما تستورده سنويا . فالدول العربية تستورد ٧٠٪ مما تحتاجه من الدول الصناعية الغربية و ١٦٪ من الدول النامية ، و ٦ر٦٪ من الدول الاشتراكية و ٦ر٦٪ فقط من بعضها البعض ،

وهذا يؤكد استمرار ضعف حركة التبادل التجاري بين الـدول العربية واستمرار عملية الاعتماد الكامل على الواردات من الدول الصناعية الغربيـة .

٢ ـ ازدياد حدة الضغوط التضخمية :

لعل من اهم الآثار الاقتصادية الملموسة لمرحلة ما بعد رفع اسعار النفط ، ازدياد حدة الضغوط التضخمية بشدة وارتفاع تكاليف المعيشة بمعدلات لم يسبق لها مثيل منذ فترة الحرب العالمية الثانية . وجزء كبير من هذه الضغوط مصدره « التضخم المستورد» من خلال حركة واردات السلع الصناعية من البلدان الصناعية المتقدمة . ولكن هناك أيضا **عوامل داخلية** في الاقتصاديات العربية المحلية تغذي بدورها « لولب التضخم المرذول » . ففوائض الاموال السائلة التي لم تتدفق الى خارج المنطقة العربية اخذت تتدفق بدورهـا الى أسـواق السلع الاستهلاكية واسـواق الاراضـي والعقارات .

كما ادت القفزة الكبيرة في الانفاق الاستثماري في قطـاعات التشييد والاسكان والخدمات في البلدان النفطية الى زيـادة الطلب على الايدي العاملة (الماهرة وغير الماهرة) من البلدان العربيـة « المصدرة للعمالة » كمصر والاردن والسودان واليمن . وقد نتج عن ذلك ارتفاع معدلات الاجر النقدي في مختلف « أسواق العمل » في « البلدان المصدرة للنفط » والبلدان « المصدرة للعمالة » على السواء ، وهكذا بدأت حلقة جديدة من حلقات التضخم من خلال « **تضخم التكاليف** » Cost — Push inflation .

وعلى الرغم من تعدد وتشابك مظاهر التضخم في العـالم العربي ، فانه يمكن القاء بعض الضوء على بعض مؤشرات التضخم السائدة اليوم في المنطقة العربية .

---

(١)راجع : مجلة The Arab Economist (عدد نوفمبر ١٩٧٧) .

١ ـ الارتفاع في تكاليف المعيشة :

تختلف طريقة حساب الارقام القياسية المتعلقة بالمستوى العام للاسعار ولنفقات المعيشة من دولة عربية الى اخرى ، « فسلة الاستهلاك » الداخلة في تركيب هذا الرقم لا بد وان تختلف من دولة عربية الى اخرى ، وفي نفس الوقت فان **الاوزان** التي يتم بها ترجيح كل سلعة من السلع الداخلة في « سلة الاستهلاك » لا بد وان تختلف ايضا ، وذلك تبعا لما تمثله هذه السلع من اجمالي انفاق الفرد عليها في الشريحة الاجتماعية المختارة في كل من هذه الدول . ونتيجة لذلك **فان المقارنات التي يمكن ان تبنى على اساس هذه الارقام لا يمكن ان تكون ممثلة للحقيقة والواقع الا بدرجة محدودة** . وعلى الرغم من ذلك ـ فان هذه الارقام والمؤشرات « الرسمية » تمثل البيان الاحصائي الوحيد المتاح الذي يمكن الاستناد اليه في قياس حركة « تكاليف المعيشة » في الدول العربية .

وبالقاء نظرة عامة على ارقام ومؤشرات الجدولين (٨ـ٣ و ٨ـ٤) نجد ان معدلات ارتفاع الاسعار في كافة البلدان العربية كانت معتدلة خلال الاعوام الثلاثة الاولى من السبعينات : ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ثم بدات الاسعار في كافة البلدان العربية **باستثناء تونس** في الارتفاع بمعدلات متسارعة في السنوات ٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ حيث بلغ معدل الزيادة السنوي للاسعار في بعض الاحوال ٢٠ـ٣٠٪ .

ومن المفارقات الجديرة بالملاحظة ان المملكة العربية السعودية والسودان واليمن الشمالية قد سجلا معا في ١٩٧٥ اعلى معدلات الارتفاع في الاسعار ، حيث سجل المؤشر العام لاسعار الاستهلاك ٢٠٧ر٦٪ و ٢٠٧ر٣٪ و ٢٢٤٪ على التوالي بالنسبة لمستوى الاسعار السائدة في سنة الاساس ١٩٧٠ (راجع الجدول ٨ـ٣) .

ومن الظواهر الجديرة بالملاحظة ايضا ان الزيادة في المستوى العام لاسعار الاستهلاك في بلد **كسوريا** تاخذ بمبدأ « الاقتصاد الموجه » فاقت معدلات الزيادة في اسعار دولة مثل **الكويت** والتي

تخضع لقوانين « الاقتصاد الحر المفتوح » . وترجع هذه المفارقة الى وجود العديد من **الضرائب غير المباشرة ورسوم الانتاج** التي تضاف الى أسعار سلع الاستهلاك في سوريا والعراق والجزائر . يضاف الى ذلك أن تزايد اعتماد هذه الدول على الاستيراد من الخارج ، في السنوات الاخيرة ، في سد جزء كبير من احتياجاتها الاستهلاكية ومعظم السلع الراسمالية جعلها تتأثر بالاسعار العالمية « وبالتضخم المستورد » بدرجة اكبر من ذي قبل .

ولا شك ان اخطر الآثار السياسية والاجتماعية لتلك الموجة التضخمية الحادة التي سادت المنطقة العربية غداة الزيادة في عوائد النفط هو التآكل المضطرد لمستويات معيشة « الطبقات المتوسطة » في المدن والمناطق الحضرية العربية بعد تمتع هذه الطبقات بفترة من الازدهار والرخاء النسبي خلال الستينات .

ب ـ **الزيادة في مستوى ومعدلات الانفاق العام :**

يعتبر **الانفاق العام** المحرك الفعال لكافة النشاطات الاقتصادية في الدول العربية « النفطية » ، فبنموه تنمو وتنشط الحركة الاقتصادية وبتباطؤه تتباطأ الحركة الاقتصادية بكافة نواحيها . وقد نتجت هذه الظاهرة عن كون الحكومات تملك القطاعات النفطية وتتلقى كامل الايرادات الناتجة من هذه القطاعات ، وبالتالي كان لزاما على هذه الحكومات أن تعيد ضخ أو « اعادة تدوير » جانب هام من هذه الاموال والايرادات في الاقتصاد القومي على شكل انفاق عام سواء الجاري منه أو الاستثماري .

وقد انعكست زيادة عائدات النفط بآثارها على ارتفاع معدلات الانفاق العام سواء في الدول العربية « النفطية » أو « غير النفطية » بطريقة غير مباشرة ، والجدول رقم (٨ـ٥) يوضح أن هذه النفقات قد ارتفعت فيما بين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ بنسب تراوحت بين ٥٠٠٪ و ١٦٠٠٪ في الدول العربية المصدرة للنفط ، وذلك مقابل نسب تتراوح بين ٢٠٠٪ كما في حالة السودان الى ٥٠٠٪ كما في حالة

سوريا بالنسبة للبلدان العربية « غير النفطية » . وقد ساعد على هذه الزيادة ان معظم الدول العربية « غير النفطية » قد اعدت خططا انمائية طموحة استلزمت مستوى من الانفاق العام يفوق كثيرا « طاقاتها التمويلية الذاتية » ، ولكن شجعها على ذلك الآمال والاحتمالات العالية لتلقي المزيد من المساعدات والقروض والمعونات من البلدان العربية « النفطية » .

وقد انعكست تلك الزيادة في مستويات ومعدلات الانفاق العام في صورة **آثار تضخمية** .. فالانفاق العام **الجاري** في شكل أجـور ومشتريات سلعية وخدمية يساعد على زيادة القـوة الشرائيـة والسيولة لدى الافـراد وفي الاسـواق وبالتالي يزيـد من الميل للاستهلاك وبذا يغذي « الموجة التضخمية » . ومن ناحية أخرى فان ارتفاع مستويات الانفاق العام **الاستثماري** لا سيما في قطاعات التشييد ، والخدمات ، والمرافق العامة يؤدي الى ارتفاع مستويات **الاجور والارباح الموزعة** دون أن تقابلها زيادات محددة في التدفقات السلعية . كذلك فعندما تتجه الاستثمارات العامة بصورة مكثفة الى **مشروعات الخدمات والمرافق** ، فانها تعطي دفعة هائلة للطلب دون أن يقابلها زيادة في المعروض من السلع القابلة للاستهلاك في الاجل المتوسط والطويل ، وبالتالي فان الاختلال يزداد بين مستوى الطلب الفعال وبين حجم المعروض من السلع والخدمات مما يساعد على ارتفاع حدة الضغوط التضخمية .

ومن ناحية أخرى فان البلاد العربية « غير النفطية » حين تعجز عن الحصول علي التمويل الخارجي المطلوب فانها غالبا ما تلجأ الى تمويل ميزانياتها عن طريق « عجز الميزانية » أي عن طريق ما يقدمه البنك المركزي والجهاز المصرفي من أموال وقروض تزيد عن حجم المدخرات المحلية . ولا شك أن هذا الاسلوب وغيره من أساليب « التمويل التضخمي » للانفاق العام يـؤدي بدوره الى تعزيـز الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد المحلي .

٣ ـ نمط تخصيص الموارد :

ادت التطورات الاقتصادية للسنوات الاخيرة الى آثار سلبية في نمط « تخصيص الموارد » نتيجة انعدام التنمية المخططة وخضوع « سلم الاولويات » لاعتبارات السوق وللنظرة قصيرة الاجل للمستهلك والمستثمر في الوطن العربي . فالجانب الاكبر من المدخرات المحلية القابلة للاستثمار في معظم البلدان العربية مصدرها وعائان اساسيان .

ا ـ الريع المتولد عن عوائد النفط في الدول النفطية .

ب ـ مدخرات العاملين في الدول النفطية العربية والتي تأخذ شكل تحويلات نقدية للبلدان المصدرة للعمالة كمصر والاردن والسودان واليمن بشطريها .

ولعل اهم الآثار الاقتصادية الهيكلية للمرحلة الجديدة ان موازين المدفوعات للبلدان المصدرة للعمالة كمصر والاردن واليمن اصبحت تعتمد بصفة اساسية على تحويلات العاملين بالخارج . اذ تقدر « تحويلات المصريين العاملين بالخارج الى مصر » بنحو بليون دولار سنويا في عام ١٩٧٨ . ويصل حجم تحويلات الاردنيين العاملين في الدول النفطية العربية الى ما يعادل في المقدار حجم الصادرات السلعية للاردن . وهذه التغييرات الجديدة لها آثار بعيدة المدى على هيكل اقتصاديات البلدان العربية غير المصدرة للنفط والمصدرة للعمالة ، بعد ان اصبح هيكل ميزان المدفوعات في تلك البلدان يعتمد بصفة اساسية على « تحويلات العاملين بالخارج » مما فرض عليه تصدير جزء هام من الايدي العاملة الماهرة الى خارج الاقتصاد الوطني .

واهم من كل ذلك هو اشكال استخدام مدخرات العاملين في الخارج واثرها على نمط تخصيص الموارد في الاقتصاد الوطني . اذ يتجه جزء كبير من هذه المدخرات الى اسواق السلع الاستهلاكية

ولا سيما اسواق « السلع الاستهلاكية المستوردة » ، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية ويعمق من أزمة موازين المدفوعات في تلك البلدان .

ومن ناحية اخرى فان مجالات الاستثمار المفضلة لتلك المدخرات هي شراء الاراضي والمباني وتجارة الاستيراد والتصدير والمطاعم والفنادق والخدمات الشخصية والترفيهية بينما لا تحظى مجالات الاستثمار الصناعية الا بالنزر اليسير . ويعود تفضيل هذه المجالات من الاستثمار الى سيادة عقلية المضاربات والكسب السريع مما يؤدي الى تبديد جزء هام من الفائض الاقتصادي المتاح في الاقتصاد الوطني ، دون أن يتم توجيهه لمجهودات التنمية القائمة على تجديد وبناء الهيكل الانتاجي وهيكل المرافق المساند لعملية التنمية . ويساعد على ذلك تخلف النظام الضريبي في معظم البلدان العربية وعجزه عن تعبئة الموارد المحلية نتيجة ضعف **المرونة الدخلية** لحصيلة الضرائب المباشرة واتساع نطاق التهرب الضريبي .

ومن ناحية أخرى أدت تحويلات العاملين بالدول العربية النفطية المجاورة الى اختلال هائل بين الدخول وهيكل الاثمان في البلدان المصدرة للعمالة (مثل مصر والاردن واليمن) . حيث أن هيكل الاثمان النسبية أصبح يتحدد بمستويات انفاق وقوى شرائية تتولد خارج النطاق العادي للنشاطات الاقتصادية الانتاجية والخدمية للاقتصاد المحلي . وبالتالي تزايدت الفجوة بين العرض الكلي للسلع والخدمات التي يقدمها الجهاز الانتاجي والخدمي للاقتصاد المحلي ومقدار الطلب الكلي الذي يتحدد جانب هام منه بمستويات الدخول والاجور السائدة في الدول العربية النفطية (والتي تشكل نوعا من اقتسام جزء هزيل من الريع المتولد عن العائدات النفطية) .

ويترتب على هذه المسارات الاقتصادية الجديدة ازدياد درجة سوء توزيع الدخول وقلب سلم أولويات اشباع الحاجات الاساسية في الوطن العربي .. اذ في

الوقت الذي يتم فيه ادخال « التلفزيون الملون » في معظم البلدان العربية ، ما زالت الهوة شاسعة في مجـال اشبـاع الحاجات الاساسية للمجتمعـات العربـية في مجالات المرافق الاساسية (الاسكان ، العلاج الطبي . الخ ..) والحاجات الاستهلاكية الاساسية (الغذاء والكساء) .

تلك بعض الملاحظات الاولية عن الآثـار السلبية لزيادة عوائد النفط على الحياة الاقتصادية العربية ... وهي ملاحظـات تحتـاج لمزيد من التعميـق والتأييد الاحصائي ولكنها ، على ما أعتقد ، كافية لالقاء بعض الضوء على خطورة الظواهر الاقتصادية الجديدة التي تشهدها المنطقة وضرورة العمل على فهمها بدقة وتدارك آثارها السلبية على المدى الطويل ، قبل أن يسـجل التاريخ أن حقبة « الثروة الجديدة » كانت « حقبـة الثروة الخادعة » ، وعندئذ سنتحدث جميعـا عن « بؤس الثروة » .



جدول رقم (٨ـ١)

تطور الاحتياطي المالي للدول في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ودول الاوبيك غير العربية (بملايين الدولارات الاميركية)

الدول	نهاية عام ١٩٧١	نهاية عام ١٩٧٢	نهاية عام ١٩٧٣	نهاية عام ١٩٧٤	نهاية عام ١٩٧٥	نهاية يوليو ١٩٧٦
دول الاوابك						
الامارات **	—	٤	٩٢	٤٥٣	٩٨٩	١٧٣٩
البحرين	٩٥	٩٣	٧٤	١٤٢	٢٩٦	٤٢٥
الجزائر	٥٠٧	٤٩٣	١١٤٣	١٦٨٩	١٣٥٣	١٥٣٨
السعودية	١٤٤٤	٢٥٠٠	٣٨٧٧	١٤٢٨٥	٢٣٣١٩	٢٤٦٦٢
سوريا	٨٨	١٣٥	٤١٢	٥٠٠	٧٣٥	٦٣٢ *
العراق	٦٠٠	٧٨٢	١٥٥٣	٣٢٧٣	٢٧٢٧	٢٨٨٤
قطر	٢٢	٢٩	٧٦	٧٢	١٠٠٤	١١٩ *
الكويت	٢٨٨	٣٦٣	٥٠١	١٣٩٩	١٦٥٥	١٨٢٣
ليبيا	٢٦٦٥	٢٩٢٥	٢١٢٧	٣٦١٦	٢١٩٥	٢٤٥٦
مصر	١٤٩	١٣٩	٣٦٣	٣٥٦	٢٩٤	٤٤٨
المجموع	٥ر٨٥٨	٧ر٤٦٣	١٠ر٢١٨	٢٥ر٧٨٥	٣٣ر٦٦٧	٣٦ر٧٢٦
النسبة للعالم	٤ر٤٪	٤ر٧٪	٥ر٦٪	١١ر٧٪	١٤ر٨٪	١٥ر٤٪

دول اوبك غير العربية						
اكوادور	٦٥	١٤٣	٢٤١	٣٥٠	٢٨٦	٣٣٨
اندونيسيا	١٨٧	٥٧٤	٨٠٧	١٤٩٢	٥٨٦	٩٥٣
ايران	٦٢١	٩٦٠	١٢٣٦	٨٣٨٣	٨٦٩٧	٨٦٢١
الجابون	٢٥	٢٣	٤٨	١٠٣	١٤٦	١٠٩
فنزويلا	١٥٢٢	١٧٣٢	٢٤١٢	٦٥١٣	٨٨٦١	٧٧٩١
نيجيريا	٤٢٩	٣٧٦	٥٨٣	٥٦٢٦	٥٨٠٣	٥٨٨٥
المجموع	٢ر٨٤٩	٣ر٨٠٨	٥ر٣٢٧	٢٢ر٤٦٧	٢٤ر٣٧٩	٢٣ر٦٩٧
النسبة للعالم	١ر٢٪	٤ر٢٪	٩ر٢٪	٢ر١٠٪	٧ر١٠٪	٠ر١٠٪
احتياطي الدول الصناعية **	٩٦ر٤٠٣	١٠٥ر٨١٤	١١٥ر٥٠٨	١١٩ر٩٠٧	١٢١ر٨٨٠	١٢٦ر٠٦٩
النسبة للعالم	١ر٧٢٪	٥ر٦٦٪	٩ر٦٢٪	٤ر٥٤٪	٦ر٥٣٪	٠ر٥٣٪
احتياطي العالم* **	١٣٣ر٧٩٧	١٥٩ر٠٧٧	١٨٣ر٦٦٠	٢٢٠ر٤٥٦	٢٢٧ر٣٩٨	٢٣٧ر٨٥٨

* في نهاية مارس .

** حولت من وحدات حقوق السحب الخاصة الى دولارات حسب معدلات التحويل في نهاية كل فترة .

المصدر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ـ تقرير الامين العام السنوي الثالث .

جدول رقم (٨ــ٢)

تطور واردات الدول العربية المصدرة للنفط (سيف) خلال عام ١٩٦٥ والفترة من ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥

(ملايين الدولارات)

الدولة	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
دولة الامارات العربية	ــ	٢٧٦	٣١٠	٤٨٢	٨٢١	١٧٠٥	٢٦٦٩
دولة البحرين	ــ	٢٦٤	٣٠٤	٣٨٤	٥٢١	١١٢٦	١١٨٩
الجمهورية الجزائرية	٦٧١	١٢٥٧	١٢٢٧	١٤٩٣	٢٢٤٢	٤٠٥٨	٥٨٦١
الجمهورية العراقية	٤٤٥	٥٠٩	٧٠١	٧١٣	٩٠٦	٢٣٦٥	٢٤٥٦*
دولة قطر	٣٦	٦٤	١٠٩	١٣٨	١٩٥	٢٧١	٤١٣
دولة الكويت	٣٧٨	٦٢٥	٦٥٢	٧٩٧	١٠٥٢	١٥٥٢	٢٣٩٢
الجماهيرية الليبية	٣٢٠	٥٥٥	٧١٨	١٠٣٨	١٧٣٤	٢٧٦٣	٤٤٠٠
جمهورية مصر العربية	٨٧٩	٧٨٦	٩٠٤	٨٧٧	٩٠٨	٢٣٤٩	٣٧٥١
المملكة العربية السعودية	٥٠٦	٧١١	٨١٧	١١٣٦	١٩٤٤	٤٢٢٠	٧١٩٩
الجمهورية العربية السورية	٢١٣	٣٦٠	٤٤٦	٥٤٥	٦١٣	١٢٣٠	١٥٧٦*
المجموع	٣٤٥٨	٥٣٩٨	٦١٨٨	٧٦٠٣	١٠٩٣٦	٢١٦٣٩	٣١٩٠٦

* حسبت على اساس واردات تسعة شهور .

المصدر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ــ تقرير الامين العام السنوي الثالث .

جدول رقم (٨ـ٣)

تطور المؤشر العـام لاسعار الاستهلاك

(١٩٧٠ = ١٠٠)

البلد / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٥
الجزائر	١٠٠ر٠	١٠٢ر٦	١٠٦ر٤	١١٢ر٩	١١٨ر٣	١٢٨ر٠	١٤٠ر١
البحرين	١٠٠ر٠	١٠٥ر٨	١١١ر٢	١٢٧ر١	١٥٨ر١	١٨٣ر٧	٢١١ر١
مصر	١٠٠ر٠	١٠٣ر١	١٠٥ر٣	١٠٩ر٨	١٢١ر٧	١٣٣ر٥	١٤٧ر٣
العراق	١٠٠ر٠	١٠٣ر٦	١٠٩ر٠	١١٤ر٣	١٢٣ر٨	١٣٥ر٥	١٤٩ر٥
الاردن	١٠٠ر٠	١٠٤ر٣	١١٢ر٧	١٢٤ر٥	١٤٩ر٤	١٦٧ر٣	١٩٢ر٤
الكويت	....	....	١٠٠ر٠	١٠٨ر٤	١٢٢ر٣	١٣٣ر٧	١٤١ر٠
لبنـان	١٠٠ر٠	١٠١ر٧	١٠٦ر٦	١١٣ر١	١٢٥ر٥	....	....

ليبيا	١٠٠ر٠	٩٧ر٠	٩٦ر٨	١٠٤ر٢	١١٢ر٣	١٢٢ر٦	١٢٨ر٨
موريتانيا	١٠٠ر٠	١٠٧ر٦	١١٦ر٣	١٢٥ر٢	١٤٠ر٥	١٥٧ر٨	١٨٠ر٤
المغرب	١٠٠ر٠	١٠٤ر١	١٠٨ر٠	١١٢ر٥	١٣٢ر٤	١٤٢ر٩	١٥٥ر١
المملكة العربية السعودية	١٠٠ر٠	١٠٤ر٥	١٠٩ر٠	١٢٧ر٠	١٥٤ر٢	٢٠٧ر٦	٢٧٣ر١
الصومال	١٠٠ر٠	٩٩ر٤	٩٦ر٥	١٠٢ر٧	١٢١ر٤	١٤٤ر٩	١٦٥ر٤
السودان	١٠٠ر٠	١٠١ر٤	١١٥ر٠	١٣٢ر٦	١٦٧ر٢	٢٠٧ر٣	٢١٠ر٨
سوريا	١٠٠ر٠	١٠٥ر٠	١٠٦ر٠	١٢٧ر٠	١٤٦ر٠	١٧٠ر٠	١٩٥ر٠
تونس	١٠٠ر٠	١٠٥ر٧	١٠٧ر٩	١١٢ر٩	١١٧ر٧	١٢٨ر٩	١٣٥ر٨
اليمن العربية	....	....	١٠٠ر٠	١٤٣ر٠	١٨١ر٠	٢٢٤ر٠	٢٦١ر٠
اليمن الديمقراطية الشعبية	١٠٠ر٠	١٠٥ر٣	١١٠ر٩	١٣٢ر٨	١٥٩ر٧	١٧٨ر٨	١٨٤ر٤

المصدر : الاحصاءات المالية الدولية IFS (فبراير ـ شباط ١٩٧٨)

جدول رقم (٨ـ٤)

نسبة الزيادة السنوية للمؤشر العام للاسعار والمؤشر اسعار المواد الغذائية في بعض البلدان العربية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٧)

(١٩٧٠ = ١٠٠)

البلد / السنة		١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	
الجزائر (العاصمة)	أ	٦ر٦٪	٦ر٢٪	٧ر٣٪	١ر٦٪	٧ر٤٪	٣ر٨٪	٥ر٩٪	٧ر١١٪	(٣)
	ب	٦ر٥٪	٧ر٢٪	٩ر٣٪	٢ر١١٪	١ر٧٪	٣ر١١٪	٧ر١٤٪	٥ر١٥٪	(٣)
العراق	أ	٤ر٤٪	٦ر٣٪	٢ر٥٪	٩ر٤٪	٣ر٨٪	٤ر٩٪	٤ر١٠٪	٨ر٨٪	(٢)
	ب	٨ر٣٪	٢ر٤٪	١ر٥٪	٧ر٥٪	٣ر١١٪	٥ر١٣٪	٥ر٤٪	٢ر١٠٪	(٢)
مصر	أ	٨ر٣٪	١ر٣٪	١ر٢٪	٣ر٤٪	٨ر١٠٪	٧ر٩٪	٣ر١٠٪	٢ر١٢٪	(٣)
	ب	٨ر٦٪	٤ر٥٪	٨ر٢٪	٧ر٦٪	٠ر١٧٪	١ر١٢٪	٨ر١٤٪	٧ر١٤٪	(٣)
الاردن (عمان)	أ	٨ر٦٪	٤ر٤٪	٩ر٧٪	٦ر١٠٪	٠ر٢٠٪	٠ر١٢٪	٠ر١٥٪	٢ر٣١٪	
	ب	٩ر٧٪	٢ر٦٪	١ر١١٪	٩ر١٨٪	٨ر٣٤٪	٧ر١٥٪	٩ر٢١٪	١ر٤٤٪	
الكويت	أ	—	—	—	٤ر٨٪	٢ر١٣٪	٧ر٨٪	٤ر٤٪	٥ر٩٪	(٤)
	ب	—	—	—	٣ر١٥٪	٩ر١٧٪	١ر١٣٪	٥ر٦٪	٠ر٩٪	(٤)
لبنان (بيروت)	أ	—	٦ر١٪	٩ر٤٪	٠ر٦٪	١ر١١٪	(٥ر١٪)	—	—	
	ب	—	٦ر٢٪	٧ر٨٪	٧ر٩٪	٧ر١٦٪	(–٧ر٠٪)	—	—	
ليبيا (طرابلس)	أ	—	–٧ر٢٪	–٣ر٠٪	٧ر٧٪	٧ر٧٪	٢ر٩٪	٥ر٥٪	٧ر٩٪	(٢)
	ب	—	–١ر١١٪	–٩ر٠٪	–٤ر٨٪	٠ر٧٪	٢ر٧٪	٨ر١٢٪	٩ر١٨٪	(٢)
المغرب (الدار البيضاء)	أ	٢ر١٪	٢ر٤٪	٧ر٣٪	١ر٤٪	—	—	—	—	
	ب	١ر١٪	٣ر٦٪	١ر٥٪	٤ر٥٪	—	—	—	—	

المغرب (سلسلة جديدة)	أ	—	—	—	—	—	٧ر٩٪	٨ر٥٪	١٢ر٩٪	(١)
	ب	—	—	—	—	—	٧ر٦٪	١٠ر٢٪	١٤ر٦٪	(١)
موريتانيا (نواكشوط)	أ	٦ر٦٪	٧ر٦٪	٨ر٢٪	٧ر٢٪	١٢ر٥٪	—	١٤ر٤٪	١٠ر٧٪	(٤)
	ب	٦ر٥٪	٩ر٦٪	٨ر٨٪	١١ر١٪	١٦ر٢٪	—	١٩ر٥٪	١٠ر٢٪	(٤)
الصومال (مقديشيو)	أ	٠ر٧٪	— ٠ر٦٪	— ٢ر٩٪	٦ر٤٪	١٨ر٣٪	١٩ر٣٪	١٤ر١٪	١٠ر٦٪	(٢)
	ب	٢ر٥٪	— ٠ر٧٪	— ٢ر٤٪	١٠ر٦٪	١٩ر٣٪	٢٠ر٨٪	١٨ر٤٪	١٢ر٩٪	(٢)
السودان	أ	—	١ر٣٪	١١ر٨٪	١٧ر٠٪	٢٦ر١٪	٢٤ر٠٪	١ر٧٪	١٧ر٣٪	(٥)
	ب	—	— ٠ر٨٪	١٠ر٤٪	١٦ر٣٪	٢٥ر٥٪	٢٨ر١٪	١ر٨٪	١٧ر٨٪	(٥)
سوريا (دمشق)	أ	٤ر٣٪	٤ر٩٪	٠ر٨٪	٢٠ر٠٪	١٥ر٤٪	١٦ر١٪	١٤ر٨٪	١٢ر٢٪	(١)
	ب	٤ر٠٪	٣ر٨٪	٠ر٠٪	٢٢ر١٪	١٥ر١٪	١٨ر٩٪	١٤ر١٪	١٨ر٤٪	(١)
تونس (العاصمة)	أ	١ر١٪	٦ر٠٪	١ر٩٪	٤ر٧٪	٤ر١٪	٩ر٥٪	٥ر٤٪	٦ر٣٪	(١)
	ب	١ر٤٪	١٠ر٣٪	٢ر٤٪	٦ر٦٪	٠ر٨٪	٩ر٥٪	٦ر٤٪	٤ر٥٪	(١)

ملاحظات :

(١) معدل مؤشرات الاشهر الـ ١١ الاولى من عام ١٩٧٧
(٢) معدل مؤشرات الاشهر الـ ٩ الاولى من عام ١٩٧٧
(٣) معدل مؤشرات الاشهر الـ ٨ الاولى من عام ١٩٧٧
(٤) معدل مؤشرات الاشهر الـ ٧ الاولى من عام ١٩٧٧
(٥) معدل مؤشرات الاشهر الـ ٦ الاولى من عام ١٩٧٧

يمثل البند (أ) المؤشر العام للاسعار كما يمثل البند (ب) مؤشر اسعار المواد الغذائية

المصدر : نشرة احصاءات العمل الصادرة من مكتب العمل الدولي (جنيف) ، الفصل الاول ١٩٧٨

(٨-٥)

مؤشرات زيادة النفقات العامة في الدول العربية

(بالاسعار الجارية) ١٩٧٠ = ١٠٠

الــدول	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
ابو ظبي	١٥٣ر٣	٢٤١ر١	٤٧٠ر٩	٩٦١ر٦	١٥٧٩ر٢
عمان	١٠٠ر٠	١٥٥ر٧	٢٠٢ر٠	٨٥٥ر٠	١٠٠٢ر٦
المملكة العربية السعودية	١٠٤ر٤	١٢٩ر١	١٦٢ر٩	٢٨٧ر٥	٦٤٩ر٤
البحرين	١٣٣ر١	١٣٨ر٦	١٧٨ر٠	٣٣٠ر١	٤٨٥ر٢
سوريا	١١٤ر٣	١٣١ر٦	١٦٤ر٦	٢٧٤ر٧	٤٧٦ر٢
الكويت	١٠٢ر٦	١٢١ر٥	١٣٩ر٠	١٨٨ر٠	٣٨٠ر١
الجزائر	١٠٠ر٠	١١٦ر١	١٦٢ر١	٢٤٦ر٠	٣٥٤ر٠
الاردن	١٠٣ر٠	١٢٥ر٨	١٤٢ر١	١٨٧ر٧	٢٥٩ر٥
اليمن الديمقراطية	١٠٠ر٠	١١١ر٧	١٢٩ر٩	١٦٣ر٥	٢٥٣ر٩
تونس	٩٨ر٦	١٢٠ر٤	١٣٥ر٤	١٨٩ر٩	٢٣٩ر٣
الصومال	—	١٠٠ر٠	١٣٢ر٦	١٨٠ر٠	٢٣٨ر٩
مصر	١٠٦ر٨	١٢١ر٥	١٤١ر٤	١٩٠ر٦	٢٢٤ر٩
السودان	—	١٠٠ر٠	١٠٩ر٨	١٢٥ر٨	١٩٩ر٩
ليبيا	٨٠ر٧	١١١ر٨	١٩٦ر٣	٤٣٨ر٤	—
المغرب	٩٩ر٠	١١١ر٣	١٩٨ر١	—	—
العراق	٨٢ر٩	١٢٦ر٨	١٠٤ر٩	—	—

المصدر The Arab Economist (Nov. 1977)

الجزء الثالث

أبعاد وآفاق حركة التكامل الاقتصادي العربي

٩
السمات الاساسية للاقتصاد العربي

يعتبر تحليل القوى الانتاجية (مادية وبشرية) في العالم العربي ككل بمثابة نقطة انطلاق لاية عملية تحليل معمق لعوامل التجزئة والتكامل في الوطن العربي . واهمية مثل هذا التحليل انه يساعد على الامساك ببعض الحقائق الهيكلية الهامة عن درجات التفاوت والتنوع فيما بين البلاد العربية سواء في مجال توزيع القوى المنتجة (من ارض وأدوات انتاج وقوة عمل) أو في مستويات نموها . فبالقاء نظرة سريعة على خريطة توزيع القوى المنتجة في العالم العربي ، فاننا نجد أن أكثر من نصف الاراضي القابلة للزراعة يتركز في أربع دول عربية هي السودان والمغرب ، والجزائر وسوريا . وباضافة العراق ، تصبح الدول الخمس تمثل ٦٨٪ من جملة المساحة الزراعية (١) . وكذلك الشأن في تفاوت توزيع الخامات الاساسية والثروات المعدنية بين بلدان العالم العربي ، ولعل « النفط » يشكل المثال الصارخ لمدى التوزيع المتفاوت للموارد الطبيعية فيما بين الاقطار العربية (أنظر خريطة توزيع الثروة الطبيعية والمعدنية المستغلة في العالم العربي) .

ويبلغ التفاوت أشده فيما يتعلق بتوزيع القوى المنتجة البشرية .. اذ يتضح من دراسات توزيع السكان على مستوى العالم العربي أن ثلاث دول عربية فقط هي مصر والمغرب والعراق تضم

---

(١) انظر : النشرة الاقتصادية الفصلية ، التي تصدرها الادارة العامة للشئون الاقتصادية لجامعة الدول العربية ، العدد الاول ، مارس (آذار) ١٩٧٨ ، ص ٥٦ .

خريطة توزيع الثروة الطبيعية والمعدنية المستغلة* في العالم العربي

	بترول	غاز	فحم	[illegible]	حديد خام	انتيمون	بوكسيت	الكروم	رصاص	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	فوسفات	الكبريت	[illegible]
الجزائر	◉	◉	•		•	•			•	•					•		•
مصر	•	•			•	•						•			•	•	
ليبيا	◉	◉															
المغرب		•	•		•	•			•	•		•		•	◉		•
السودان																	
تونس	•				•					•			•		•		•
البحرين	◉	◉															
العراق	◉	◉														◉	
الاردن															◉		
الكويت	◉	◉															
لبنان																	
عمان	◉	◉															
قطر	◉	◉															
السعودية	◉	◉															
سوريا	•																
الامارات	◉																
اليمن الشمالي																	
اليمن الجنوبي																	

* الأوضاع الراهنة دون الأخذ في الاعتبار الاكتشافات الجديدة من المعادن والنفط القابلة للاستعمال في المستقبل المنظور

◉ اشارة الى توافر الخامات والمعادن بكميات وفيرة تعتبر « فائضاً تصديرياً ».

نصف سكان المنطقة العربية ، وان عشر دول عربية تتركز فيها نسبة ٩١٪ من الموارد البشرية ، بينما يتوزع التسعة في المائة الباقية من جملة سكان المنطقة العربية على العشر دول الاخرى .

اما فيما يتعلق بطبيعة ومستوى تطور القوى المنتجة يلاحظ ان هيكل الصناعة العربية (على ضعفه) يتصف بغلبة **الصناعات الاستهلاكية** حيث تمثل ٦١٪ مقابل ٣٩٪ للصناعات الوسيطة والراسمالية .

وهذه الصناعات الوسيطة تتمثل في عدد محدود من الصناعات الكيماوية وبخاصة تكرير البترول والصناعات الراسمالية تتمثل اساسا في الحديد والصلب والالومنيوم ، وتتمثل الصناعات الاستهلاكية في المواد الغذائية والمشروبات والملابس والمنتجات الجلدية ، وتتمثل الصناعات الغذائية وحدها ٣٠٪ من مجموع الصناعات التحويلية ونحو ٥٠٪ من مجموع الصناعات الاستهلاكية. وفيما وراء هذا التخلف في الهيكل الصناعي ، يلاحظ التفاوت الشديد فيما بين البلاد العربية من حيث **التركيب النسبي** للصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية في هيكل الصناعة المحلية . اذ يتراوح الوزن النسبي للصناعات التحويلية بين ٣٪ من اجمالي ناتج الصناعة في ليبيا الى ٦٪ في الكويت والى ٩٦٪ في مصر . اما ناتج الصناعات الاستخراجية فيتركز بنسبة ٩٣٪ من اجمالي ناتج الصناعة المحلية في ثلاث دول هي ليبيا والكويت والسعودية . (١)

ولا بد أن يكون لتفاوت توزيع الموارد الطبيعية والقوى الانتاجية وتفاوت مستويات نموها تأثير مباشر على تفاوت مستويات الدخل القومي والفردي بين الاقطار العربية المختلفة ، ولا سيما بعد الطفرة الاخيرة في « عوائد النفط » . وتشير البيانات المتوافرة عن التطورات الاقتصادية في البلاد العربية خلال الفترة ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٤ الى حدوث تفاوت كبير في معدلات النمو التي تم تحقيقها

---

(١) المرجع السابق ذكره ، ص ٦٢ .

خلال هذه الفترة مع ميل واضح لزيادة معدلات النمو في « البلاد النفطية » عنها في « البلاد غير النفطية » خلال الفترة ٦٠ـ١٩٦٥ فقد اصبح معدل نمو المجموعة النفطية ٤ر٥ مرة معدل نمو المجموعة غير النفطية خلال الفترة ٧٠ـ١٩٧٤ .

وبينما كان الناتج القومي الاجمالي للمجموعة النفطية هو نحو ٨ر. مرة من دخل المجموعة غير النفطية في عام ١٩٦٠ ، فقد اصبح يساوي ٢ر٢ مرة من الناتج المحلي الاجمالي للمجموعة غير النفطية في عام ١٩٧٤ وذلك كما يتبين من الجدول (٩ـ١) .

وقد انعكس تعاظم « الفروق الدخلية » بين البلدان العربية على العديد من ظواهر السلوك الاقتصادي مما ادى الى تغذية وتعميق الفروق بين « أنماط النمو » و « انماط الاستهلاك » و « أنماط الاستثمار » و « انماط التبادل الخارجي » السائدة في الاقطار العربية المختلفة . وهكذا فقد كرست هذه التطورات بدورها مفعول قانون « التطور غير المتكافىء » بين الاقطار العربية المختلفة التي يتشكل منها الاقتصاد العربي . ويمكن لنا ارجاع عملية النمو والتطور غير المتكافىء **للوحدات القطرية** التي يتشكل منها الاقتصاد العربي الى ثلاثة عوامل رئيسية :

أ ــ التفاوت في مستوى نمو وتطور القوى المنتجة .

ب ــ التفاوت في مستوى تطور علاقات الانتاج .

جـ ــ التباين في طبيعة النظم السياسية والاقتصادية السائدة .

وهي بلا شك مزيج من العوامل الموضوعية والذاتية التي تدفع في اتجاه تكريس عملية التجزئة وتعميق المنطلقات القطرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ورغم ذلك كله فانه يجب الا يغيب عن بالنا «الجانب المضيء من الصورة» ، اذ ان **التفاوت الشديد في توزيع خريطة القوى المنتجة والخامات الاساسية** بين بلدان العالم العربي يشكل بدوره مدخلا اساسيا لعملية التكامل الاقتصادي العربي ، اذ

جدول (٩ــ١)

تقديرات الناتج المحلي الاجمالي والاحتياطي النقدي الدولي في البلاد العربية ١٩٦٠ــ١٩٧٤

المؤشر	التقديرات				معدلات النمو السنوي ٪		
	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٤	٦٠ــ٦٥	٦٥ــ٧٠	٧٠ــ٧٤
(أ) البلاد العربية ككل							
الناتج المحلي الاجمالي (بملايين الدولارات وباسعار ١٩٧٠)	٢١٩٥٩	٢٧٥٣٤	٣٦١٠٥	٧١٩٣٩	٤ر٥	٧ر٥	١٨ر٨
الاحتياطي النقدي الدولي	١٧٦٥	٢٣٣٨	٤٣٢٤	٢٨٤٣٦	٤ر٥	١٣ر٢	٦٠ر٠
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولارات (وباسعار ١٩٧٠)	٢٥٢	٢٧٦	٣٢٦	٥٦٣	١ر٩	٢ر٨	١٦ر٠
نصيب الفرد من الاحتياطي النقدي (بالدولارات)	٢١	٢٤	٣٨	٢٢٢	٢ر٨	١٠ر٣	٥٧ر٢
(ب) المجموعة النفطية							
الناتج المحلي الاجمالي	٩٧٤٤	١٢٦٠٧	١٨٨٦٥	٤٩٦٠٤	٥ر٣	٨ر٤	٢٧ر٣
الاحتياطي النقدي الدولي	٨٦٢	١٥١٤	٣٢٥٦	٢٤٢٦٢	١٢ر٠	١٩ر٥	٦٥ر٢
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	٣٨٥	٤٣٧	٥٥١	١٢٧١	٢ر٥	٤ر٨	٢٣ر٣
نصيب الفرد من الاحتياطي النقدي	٣٤	٥٣	٩٥	٦٢٢	٩ر٢	١٢ر٩	٦١ر٢

(ج) المجموعة غير النفطية							
الناتج المحلي الاجمالي	١٢٢١٥	١٤٧٤٧	١٧٢٤٠	٢٢٣٣٠	٣ر٨	٢ر٣	٤ر٦
الاحتياطي النقدي الدولي	٩٣٣	٨٢٤	١٠٨٦	٤١٧٤	٢ر٥	٥ر٦	٠ر٤٠
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	١٨٩	٢١٠	٢١٥	٢٥٢	١ر٢	٠ر٥	١ر٤
نصيب الفرد من الاحتياطي النقدي	١٥	١٢	١٤	٤٧	٠ر١٠٥	٢ر٩	٣٧ر٤
النسب النفطية / غير النفطية							
الناتج المحلي الاجمالي	٠ر٨	٠ر٩	١ر١	٢ر٢			
الاحتياطي النقدي الدولي	٠ر٩	١ر٨	٣ر٠	٥ر٨			
نصيب الفرد من الناتج المحلي النقدي	١ر٩	١ر٢	٢ر٦	٥ر٠			
نصيب الفرد من الاحتياطي الاجمالي	٢ر٣	٤ر٩	٦ر٨	١٣ر٢			

المصدر : د. نعيم الشربيني : « تدفقات العمال وراس المال في الوطن العربي » **مجلة النفط والتعاون العربي** ـ المجلد الثالث ـ العدد الرابع

ملحوظة : تضم « المجموعة النفطية » العراق والكويت والسعودية وليبيا والجزائر، أما « المجموعة غير النفطية » فتشمل مصر والسودان وتونس والمغرب والاردن وسوريا ولبنان وهي البلاد التي توفرت عنها بيانات عن الفترة المذكورة .

انه يشير بوضوح الى توافر **الاساس المادي** اللازم لقيام ما يشبه الاكتفاء الذاتي العربي ، بما يبرر قيــام اعتماد متبادل وترابط عضوي بين الاقتصاديات القطرية العربية . وهو يؤكد في نفس الوقت على حقيقة هامة وهي تعذر قيــام اي قطر عربي منفردا بعملية تنمية اقتصادية واجتماعية مكتملة الاركان .

فالتنمية الاقتصادية في كثير من البلاد العربية قد بلغت مرحلة تستلزم لاستمراريتها وجود سوق واسعة لكل من عناصر الانتاج والسلع الاولية والوسيطة والنهائية وللتكنولوجيا تفوق اية سوق محلية لاي بلد عربي بمفرده . وينطبق ذلك بشكل اساسي على البلاد العربية التي تشارف على المزيد من التوسع الصناعي والانتقال من انتاج السلع الاستهلاكية والخفيفة الى انتاج السلع الوسيطة ومن بعدها الانتاجية ، باعتبار أن الصناعات الوسيطة والانتاجية لا يمكن بحكم طبيعتها أن تعمل في سوق ضيقة ، خاصة وان فنون الانتاج الخاصة بها مبنية على أساس الانتــاج الكبــير والتمتع بوفورات الحجم أو النطاق Economies of Scale .

بيد أن المشكلة الاقتصادية العربية الراهنة تكمن في غياب تصور شامل لاستراتيجيات بديلة لتعبئة وتحقيق افضل استخدام ممكن للموارد الطبيعية والمالية والبشرية المتاحة على صعيد المنطقة العربية . وفي غياب مثل هذا التصور والنظرة الاستراتيجية لمسار عملية التنميــة العربية في مجملها ، نجد أن البــلاد العربية رغم امتلاكها لرقعة زراعية هائلة (٨٢ مليون هكتار صالحة للزراعة) هي في مجموعها مستوردة للمواد الغذائية ولا سيما الحبوب (انظر جدول ٩ـ٢) بينما تشير الدراسات المتخصصة في مجال « الامن الغذائي العربي » الى انه من الممكن تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي العربي في مجال الحبوب (وبصفة خاصة القمح) ، اذا ما تم توفير كل الامكانيات اللازمة لتطوير إنتاج الحبوب في الدول التي تشكل **حزام القمح العربي** وهي العراق وسوريا والجزائر والمغرب . كذلك تخلص نفس الدراسات الــى الامكانيات الهائلــة لتنمية **الـثروة**

الحيوانية في السودان والصومال (حيث توجد السهول العظمى والمراعي) بحيث يمكن لهما في المستقبل أن يمدا العالم العربي بحاجاته من الزيوت النباتية واللحوم والذرة الرفيعة والاعلاف . (١)

ومن هنا تظهر اهمية التخطيط والتنسيق للسياسات الاقتصادية على مستوى المنطقة العربية كلها بما يضمن ترشيد توزيع الموارد واستخداماتها بكفاءة افضل على المستويين الكلي والقطاعي . ولذا فان تنسيق السياسات الاقتصادية والخطط الانمائية يشكل شرطا اساسيا للتفاعل والترابط بين الاقتصاديات القطرية العربية بما يساعد على ارساء مقومات « التكامل الاقتصادي العربي » على أسس ومبادىء مدروسة .

بيد أن المشكلة الرئيسية التي تواجه عمليات « التكامل الاقتصادي العربي » تتمثل في مدى وامكانية حل التناقض الذي يمكن ان يثور بين **المزايا والمنافع النسبية** التي يمكن الحصول عليها من خلال عمليات التكتل الاقتصادي والتكامل الانمائي ، من ناحية ، **ومساوىء التوزيع غير العادل لنشاطات** ومجهودات التنمية الصناعية بين الوحدات القطرية المختلفة التي يتشكل منها الاقتصاد العربي ، من ناحية أخرى . فكما هو معروف جيدا لدارسي هذا الموضوع فان عمليات التكامل الاقتصادي من خلال « الاتحادات الجمركية » و « الاسواق الحرة » بين الدول المتباينة في مستويات التنمية ومستوى تطور القوى المنتجة ادى في اغلب الاحيان الى تركز مجهودات وثمار التنمية في المناطق والبلدان الاكثر تقدما عنها في المناطق والاقطار الاكثر تخلفا (٢) . ولذا فانه في غيبة

---

(١) يمكن للقارىء الرجوع الى الدراسة الهامة التي اعدها الدكتور سيد جاب الله عن مشكلة الامن الغذائي في البلاد العربية (منظمة تنمية الزراعة العربية ، الخرطوم ، ١٩٧٧) .

(٢) تلك كانت نتائج تجربة التكامل الاقتصادي من خلال « الاتحادات الجمركية » في افريقيا (اتحاد دول شرق افريقيا واتحاد بلدان وسط افريقيا) وفي اتحاد دول جزر الكاريبي . (The West Indian Federation)

جدول رقم (٩ـ٢)

متوسط الانتاج والمتاح من الحبوب * ونسبة الاكتفاء الذاتي في الاقطار العربية للفترة ٧٠ـ١٩٧٤

القطر	متوسط الانتاج (الف طن)	اجمالي المتاح (الف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي ٪	اجمالي الاستهلاك (الف طن)	نسبة اجمالي الاستهلاك الى اجمالي المتاح ٪
المملكة الاردنية الهاشمية	١٦٤ر٨	٣٧٤ر٢	٤٤ر٠	٢٩٧ر٠٢	٧٩ر٤
الجمهورية التونسية	٩٠٨ر٠	١٢٣٠ر٢	٧٣ر٨	٩٤٦ر٤٩	٧٦ر٩
جمهورية الجزائر الديمقراطية	١٨٢٣ر٦	٢٥١٠ر٣	٧٢ر٦	٢١٥٣ر٢٨	٨٥ر٨
المملكة العربية السعودية	٤٦٨ر٣	١٠٩٧ر٤	٤٢ر٧	١٠٧٣ر٩٧	٩٧ر٩
جمهورية السودان الديمقراطية	٢١٨٨ر٠	٢٣٧٩ر٠	٩٢ر٠	٢٣٥٣ر٩٤	٩٨ر٩
الجمهورية العربية السورية	١٤٤١ر٨	١٨٠٦ر٦	٧٩ر٨	١٢٩٢ر٦٩	٧١ر٦
جمهورية الصومال الديمقراطية	٣٠٧ر١	٤٠٥ر١	٧٥ر٨	٤٠٥ر٠٧	١٠٠ر٠
الجمهورية العراقية	٢٢٧١ر٠	٢٤١٢ر٨	٩٤ر١	١٦٩٩ر٢١	٧٠ر٤

دولة الكويت	ــ	١٦٧ر٧	صفر	١٤٤٢٤ر١٤٤	٨٦ر٠
الجمهورية اللبنانية	٥٩ر٢	٦٠١ر٩	٩ر٨	٤٥٩ر١١	٧٦ر٣
الجماهيرية العربية الليبية	١٤٦ر٢	٦٠٠ر٥	٢٤ر٣	٤١٦ر٥٩	٦٩ر٤
جمهورية مصر العربية	٧ ٣٩٧ر٣	٩٤٣٨ر٩	٧٨ر٤	٨٧٣٦ر٣٤	٩٢ر٦
المملكة المغربية	٤٥٢٠ر٦	٥١٦٢ر٠	٨٧ر٦	٣١٦٤ر٩١	٦١ر٣
جمهورية موريتانيا الاسلامية	٥٨ر٢	١٠٦ر٠	٥٤ر٩	١٠٥ر٦٤	٩٩ر٧
الجمهورية العربية اليمنية	١٢١١ر٦	١٤١٢ر٠	٨٥ر٨	١٢٥٦ر٨٢	٨٩ر٠
جمهورية اليمن الديمقراطية .	٨٩ر٨	٢٠٥ر١	٤٣ر٨	٢٠٣ر٩١	٩٩ر٤
الاجمالي	٢٣٠٥٥ر٥	٢٩٩٠٩ر٧	٧٧ر١	٢٤٧٠٩ر٣	٨٢ر٦

* تشمل القمح ، الارز ، الذرة الشامية ، الذرة الرفيعة والدخان ، والشعير .
(١) يمثل الانتاج مضافا اليه صافي التجارة الخارجية الصادرات (ــ) والواردات (+) .

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **اقتصاد الغذاء في البلاد العربية** ، (الخرطوم ١٩٧٦) بيانات تم استخلاصها وحسابها من جدول ٢٧١ حتى جدول ٢٨٦ .

اجراءات وتدابـير اقتصادية واضحة في هذا المجال فان مجهودات التكامل الاقتصادي العربي قد تتمخض عن مزيد من التكريس لقانون « النمو غير المتكافىء » بين الوحدات القطرية التي يتشكل منهـا الاقتصاد العربي .

ولما كان التخصص وتقسيم العمل يمثلان حجر الزاوية في عملية التكامل الاقتصادي ، فان الامر يستلزم تحديـد المبادىء والمعايير التي تحكم عملية توطن وتخصيص الصناعات بين دول المنطقة المتكاملة ، بحيث تحقق كل دولة استفادة كاملة من مجهودات التكامل ، ويكون من مصلحتها الاستمرار في العملية التكاملية الى اقصى مداها . وتتمثل هذه المبادىء الواجب مراعاتها في مبدأين اساسيين : **الكفاءة والعدالة** .

فطبقا **لمبدأ الكفاءة** يتم توطين الصناعات حيث تتوافر المزايا النسبية لنجاحها . على أن مفهوم المزايا النسبية يجب الا يقتصر على ما هو متوافر فعلا ، بل يجب أن يمتد ليأخذ في الاعتبار المزايا التي يمكن ان تتوافر في المستقبل . غير أن الاستناد الى مبدأ الكفاءة بمفرده سيؤدي الى تركز الصناعات في الدول التي تتوفر لها أكبر مزايا نسبية قائمة او محتملة ، اي ان الصناعات الجديدة ستتركز في الدول التي سبق لها وحققت درجات أكبر من النمو الصناعي ، ولا شك ان الامر اذا تم بهذه الصورة فانه سيضر بالدول الاقل تقدما بين المجموعة المتكاملة اذ لن تجد لديها ما يبعث على الاستمرار في تجربة التكامل . لذلك يتعين الاسترشاد في نفـس الوقت **بمبدأ العدالة** الذي يضمن توزيعا عادلا لمكاسب وأعبـاء التكامل عن طريق اتباع نمط معين لتوزيع الصناعات يراعى ليس فقط أن يستفيد كل قطر بقدر مساهمته المباشرة في عملية التكامل ، ولكن ايضا بما يتفق والظروف المحددة لكل قطر . وطبقا لمبدأ العدالة يجب الا يقتصر توزيع الصناعات بين الاعضاء على التحديد الكمي لنصيب كل عضو من الاستثمارات . بل يجب ان يتم التوزيع

آخذا بعين الاعتبار النواحي الكيفية ، بحيث لا تتركز الصناعات المتقدمة فنيا في الدول الاكثر نموا ، ضمانا لان يترتب على التكامل احداث تغييرات هيكلية في الدول الاقل نموا . (١)

وبذلك فان التكامل يعتبر في الحقيقة عملية مستمرة للتوفيق بين مبداي الكفاءة والعدالة . وهي عملية ليست بالسهلة اذا ما تعلق الامر بتوطين الصناعات داخل دولة واحدة ، ومن ثم فان صعوبتها تصبح اكبر ولا شك عندما تتعلق بعدة دول ، تشارك جميعا في صنع القرار ويحق لأي منها أن ترفض ما لا يتفق مع مصلحتها . (٢)

ويؤكد ما سبق حتمية استغلال الموارد المتاحة على صعيد المنطقة العربية وفقا لتصور بعيد المدى لتوطين الانتاج والنشاطات الاقتصادية داخل البلاد العربية وفقا لمبداي الكفاءة والعدالة بما يساعد على تحقيق التوازن التنموي بين أقاليم الوطن العربي ، بحيث يكون البدء بعمليات التكامل بين اقطار عربية متقاربة في مراحل النمو الاقتصادي . وهذا ما دعا البعض الى الدعوة الى قيام **تكتلات اقتصادية** ضمن المنطقة العربية بين الدول الاكثر تجانسا والاقرب جغرافيا (دول الخليج ، دول المغرب العربي ، الخ . . .) ، على اعتبار ان تحقيق التكامل بين عدد صغير من الوحدات الاقتصادية القطرية قد يكون اسهل بكثير من تحقيقه بين عدد كبير منها . ووفقا لهذا التصور فان اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (المادة الخامسة عشر) أجازت نشوء التكتلات الاقتصادية « الاقل شمولا » بين مجموعات متجانسة من الاقطار العربية باعتبارها خطوة على طريق الوحدة الاقتصادية الاكثر شمولا ، ولا شك أن نشوء مثل هذه « التكتلات الاقتصادية الاقليمية » داخل الوطن العربي يمليه

---

(١) انظر : مركز التنمية الصناعية للدول العربية (ايدكاس) ، مدخل لاستراتيجية التنمية الصناعية والتعاون الصناعي العربي ، بحث مقدم للمؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، (بغداد) مايو ١٩٧٨ ، ص ٣٦ .

(٢) المرجع نفسه .

مزيج من الاعتبارات والضرورات الجغرافية والاقتصادية والسياسية في ظل ظرف تاريخي محدد (١) . ولكن على الرغم من الاحتمالات الايجابية لهذا السبيل ، الا أنه مسار محفوف بالمخاطر أهمها خطر تكلس وتجمد هذه « التكتلات الاقتصادية » على صعيد المنطقة العربية واحتدام المنافسة بينها في الاجل الطويل مما قد يعوق استكمال مسيرة التكامل الشامل في المستقبل .

واذا كان الهدف البعيد لعملية التنمية العربية المستقلة هو تحقيق اكبر قدر من « الاعتماد الجماعي على النفس Collective Self – reliance » ، فان الامن يستدعي اعطاء مفهوم « الاعتماد الجماعي على النفس » مضامين موضوعية محددة لكي لا يتحول هذا المفهوم الى مجرد شعار اجوف يتم ترديده في المحافل والمنتديات الدولية الى درجة تصل الى حد المسخ والابتذال . ولكي يتم اغتناء هذا المفهوم الجديد لا بد من الوعي بداءة بأن انتهاج نهج « الاعتماد الجماعي على النفس » كسبيل للتنمية العربية المستقلة يعني بالضرورة النفي التاريخي لعملية التبعية والتجزئة والتحلل التي يعاني منها الاقتصاد العربي اليوم .

وبصفة عامة يمكن القول بأن استكمال عناصر « القوة الذاتية » وتزايد درجة « الاعتماد على النفس » في اقتصاد أو مجتمع ما ، يؤدي مع مرور الزمن الى تقويض مقومات « التبعية » « والاعتماد المفرط على الخارج » .

---

(١) انظر على سبيل المثال ، مقالنا عن « آفاق وحدود عمليات التكامل الاقتصادي بين بلدان الخليج العربي » ، المنشور بمجلة العربي ، العدد ٢٣٦ ، (يوليو) ١٩٧٨ ، كذلك راجع سلسلةالمقالات التي كتبها الاقتصادي المغربي فتح الله ولعلو بالفرنسية تحت عنوان

"Les bases economiques de l'intégration eventuelle du Maghreb"

والمنشورة بجريدة Liberation المغربية خلال شهري يوليو واغسطس (تموز وآب) ١٩٧٧ .

ويلاحظ هنا أن « الاعتماد الجماعي على النفس » مثله مثل « التبعية » يشكل مفهوما « استراتيجيا » متعدد الجوانب وليس مجرد مفهوم اقتصادي خالص . « فالاعتماد الجماعي على النفس » هو مفهوم مرتبط بتطوير المقدرة الانتاجية والعسكرية للمجتمع العربي ولذا فهو مفهوم مرتبط بالقدرة على استيعاب وتطوير الطاقات التكنولوجية « المستقلة » للمجتمع وكذا تطوير قدرة المجتمع على « التصنيع العسكري » بما يسمح بانتاج الحد الادنى من المعدات والعتاد العسكري اللازم لمقاومة الضغوط الخارجية ، كذلك فان هذا الفهم الاستراتيجي مرتبط أيضا بأهمية حجم السكان في مجتمع ما لما له من تأثير على عدد الافراد الذين يمكن تجنيد طاقاتهم للمجهود الحربي في ظروف التعبئة والحرب . كما ان حجم السكان له اهمية كبرى من حيث تحديد مدى « سعة السوق القومية » Size of home market عند مستوى معين من الدخل ، كذلك فان حجم السوق القومية يكون بدوره عنصرا حاسما في تحديد مدى امكانية ودرجة تطوير قطاع قوي للصناعات الوسيطة ومعدات الانتاج .

ومن ناحية اخرى يمكن النظر الى **مساحة البلد** كأحد مؤشرات وعناصر القوة الكامنة لمجتمع ما ، فهناك بلدان كالاتحاد السوفيتي والصين والولايات المتحدة تتمتع بمساحات شبه قارية بما يسمح لها بانهاك ان لم يكن قهر الجيوش الغازية . كذلك حيث أن النفط وغيره من الموارد الطبيعية والمعادن الاساسية غالبا ما تنتشر بشكل عشوائي في باطن الارض ، فانه كلما كانت مساحة البلد اكثر اتساعا وانتشارا (بما في ذلك مدى امتداد مياهها الاقليمية) كلما ارتفع معامل احتمال تواجد النفط والمعادن التي تشكل الاساس المادي الهام لعملية التصنيع .

وهناك كذلك « البعد الثقافي » للمسألة ، والذي يمكن أن يلعب دورا خطيرا في تعميق التبعية للخارج من خلال الاعتماد على المجلات والنظم التعليمية والبرامج التليفزيونية المستوردة . . . ولذا فان أحد المقومات الاساسية لاستراتيجية التنمية القائمة على

« الاعتماد الجماعي على النفس » هو تطوير النظام التعليمي الوطني وتجديد مقومات الثقافة الوطنية لاحداث نوع من التوازن في مواجهة غزو وتغلغل انماط التعليم والثقافة الغربية ، وحتى يحدث المزج الخلاق بين الاصالة والمعاصرة في مجالات العلوم والفنون والآداب .

ويمكن لنا اعطاء صورة تطبيقية مبسطة للدرجات المختلفة للاعتماد الذاتي على النفس في دول مختلفة بالاستناد الى اربع عناصر استراتيجية هي : التكنولوجيا ، انتاج الحبوب ، انتاج النفط ، وحجم السكان كما هو موضح في الشكل (٩ـ٣) :

ويلاحظ في هذا الصدد ان كلا من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي والصين الشعبية تتمتع بثلاث عناصر من مقومات القوة الاستراتيجية الاربعة .

فنقط الضعف الرئيسية لدى الولايات المتحدة ، وفقا لهذا التصنيف هي انها **مستورد صاف للنفط** ، ونقطة الضعف الرئيسية لدى الاتحاد السوفيتي هي أنه **يعتبر مستوردا صافيا للحبوب .** بينما نقطةالضعف الاستراتيجية لدىالصين هي انها **تعتبر مستوردا صافيا للتكنولوجيا الحديثة** . ولذا فان هذه الدول الثلاث هي أقرب ما تكون الى تحقيق أكبر قدر من « الاعتماد على النفس » . فالولايات المتحدة قادرة في الامد الطويل على التغلب على نقطة الضعف الرئيسية لديها من خلال تنمية مصادر بديلة للنفط كالفحم الحجري والوقود النووي ، كذلك يمكن للاتحاد السوفيتي أن يحقق قدرا أكبر من الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب الغذائية عن طريق « اعادة تنظيم الزراعة السوفيتية ورفع كفاءة الانتاج بها » . وبالنسبة للصين فانه يمكن لها خلال العقدين القادمين تحقيق درجة عالية من الاعتماد على الذات في مجال وتطوير ابتداع التكنولوجيا الحديثة وفقا لاحتياجاتها (بما فيها تكنولوجيا الاسلحة النووية) .

شكل رقم (٩-٣)

عناصر القدة والضعف في تحديد درجـة الاعتماد على الذات للاقتصاديات القومية

العناصر الاستراتيجية / الدول	التكنولوجيا	الحبوب	النفط	حجم السكان
الولايات المتحدة	***	***	*	***
الاتحاد السوفيتي	**	*	***	***
الصين	*	**	**	***
اليابان	**	*	٥	***
المانيا الغربية	**	*	٥	**
المانيا الشرقية	**	*	٥	**
الكويت	٥	٥	*	٥
ايران	٥	*	*	**
البرازيل	*	*	*	***
كوبا	*	*	*	***
كوستاريكا	٥	*	٥	*

ايضاح :

الرموز المستخدمة في الاعمدة الثلاث :

*** مصدر صاف لهذا المورد .
** في حالة اكتفاء ذاتي تقريبا .
* الطاقة الانتاجية المحلية تساوي صفراء .

الرموز المستخدمة في العمود الرابع :

*** اكثر من مائة مليون نسمة .
** من ١٠ — ١٠٠ مليون نسمة .
* من ١ — ١٠ ملايين نسمة .
٥ اقل من مليون نسمة .

شكل رقم (٩–٤)

صورة تقريبية لمقومات الاعتماد على النفس على صعيد المنطقة العربية

الاقطار العربية	العناصر الاستراتيجية					
	الحبوب	تصنيع السلع الاستهلاكية	النفط	التكنولوجيا الحديثة	تصنيع معدات الانتاج	تصنيع السلاح الخفيف
الجزائر	**	**	***	*	*	*
مصر	**	**	**	*	*	*
ليبيا	*	o	***	o	o	o
المغرب	**	**	o	*	o	o
السودان	**	*	o	o	o	o
تونس	**	*	*	*	o	o
العراق	**	**	***	*	o	*
الاردن	*	*	o	o	o	o
لبنان	*	*	o	*	o	o
السعودية	*	o	***	o	o	o
سوريا	**	**	*	*	o	*
اليمن الشمالي	**	o	o	o	o	o
اليمن الجنوبي	*	o	o	o	o	o
بلدان الخليج العربي	o	o	***	o	o	o
مجمل العالم العربي	**	*	***	*	o	*

ايضاح الرموز المستخدمة :

o الطاقة المحلية تقترب من الصفر .
* درجة الاكتفاء الذاتي ضعيفة(في حدود ٢٠–٤٠٪) .
** درجة الاكتفاء الذاتي عالية(في حدود ٦٠–٨٠٪) .
*** يوجد فائض تصديري هام .

واذا عدنا الى وطننا العربي فاننا سنجد ان مواطن الضعف الرئيسية على صعيد المنطقة العربية على ضوء الشكل التوضيحي رقم (٩ــ٤) تكمن في أن العالم العربي ككل يعتبر **مستوردا صافيا للحبوب وللتكنولوجيا الحديثة ، للسلاح ، ولمعدات الانتاج** . وبذا تتحدد بوضوح مجالات العمل العربي المشترك لتحقيق اكبر قدر من « الاعتماد الجماعي على النفس » وهي أربعة مجالات رئيسية :

أ ــ تحقيق الامن الغذائي (ولا سيما في مجال الحبوب) .

ب ــ تحقيق الامن التكنولوجي .

جـ ــ تصنيع السلاح .

د ــ التصنيع الثقيل لمعدات وادوات الانتاج .

وهكذا فان التكامل الاقتصادي العربي يصبح ضرورة تاريخية تفرضها ضرورات العصر واعتبارات الصراع الدولي في عالم لم يعد فيه مكان الا للوحدات « الاقتصادية ــ السياسية » الكبيرة القادرة على الامساك بزمام أمورها بنفسها والملاحة الصعبة وسط أمواج البحار العالية ورياح السياسة الدولية العاتية دون أن تفقد التوجه الذاتي المستقل .



١٠

التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والطموح

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والعالم يشهد اتجاها متعاظما نحو « التكتل الاقتصادي » للتكيف مع الاوضاع والظروف الاقتصادية والتجارية المتغيرة التي برزت أثر الثورة العلمية التكنولوجية في مجال الانتاج والنقل والتسويق والبحث العلمي . فالصناعة الحديثة ـ بشكل خاص ـ اصبحت تعتمد على وحدات كبيرة الحجم وفيرة الانتاج يتطلب تصريفه اسواقا أوسع بكثير من السوق المحلية الضيقة ، كما يتطلب اقامتها توفر مقادير كبيرة من راس المال ، ومهارات بشرية فنية وادارية عالية التأهيل ونفقات مالية ضخمة تنفق على أعمال البحث والتطوير . .مما يتجاوز قدرة البلد الواحد .. ولا بد له من تضافر جهود عدة أقطار (١) .

ولم يقتصر الاتجاه نحو التكتل على مستوى الدول فحسب بل برز أيضا وبشكل كبير على مستوى الشركات التي أخذت تندمج وتتكتل فيما بينها في صورة كارتلات واتحادات حتى تستطيع المحافظة على وجودها في ظل التطورات التكنولوجية الجديدة ، اذ تعدت هذه الاندماجات مستوى البلد الواحد لتربط بين شركات الانتاج المتماثل الكبير في الدول المختلفة عبر الحدود القومية .

---

(١) انظر : ورقة العمل التي قدمها الوفد العراقي الى المؤتمر الاول لوزراء التجارة في اقطار الخليج العربي ، المنعقد في بغداد خلال الفترة ٢ ـ ٤ اكتوبر (تشرين اول) ١٩٧٧ .

ونتيجة لهذا الاتجاه ظهرت التكتلات الاقتصادية المعاصرة في العالم المتقدم ... فتكتلت بلدان أوروبا الغربية في « السوق الاوروبية المشتركة » ، وبرزت في ذات الوقت الشركات الدولية المعروفة بالشركات « متعددة الجنسية » والتي يبلغ انتاج البعض منها عشرات البلايين من الدولارات سنويا اي ما يوازي حجم الناتج القومي لبعض الدول المتقدمة ولعشرات الدول النامية مجتمعة (١) .

وازاء هذه الاتجاهات تأكد للدول النامية ـ وخاصة اثر تصاعد جهودها من أجل التنمية الاقتصادية ـ اهمية التعاون الاقتصادي ، بعد أن اتضح لها بجلاء أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لن تتحقق بالشكل والسرعة المطلوبين دون **الاعتماد الجماعي على النفس** وتكتلها في **مجاميع اقليمية** تعمل على التنسيق الاقتصادي والتجاري والانمائي بهدف دفع عجلة التنمية في هذه البلاد . فبرزت عدة تكتلات اقتصادية في امريكا اللاتينية « كمنطقة التجارة الحرة » لدول امريكا اللاتينية (٢) ، ومجموعة « بلاد الانديز » Andean Pact ، كما امتدت هذه الظاهرة الى افريقيا فنشأت سوق لشرق أفريقيا واخرى لغربها وثالثة لوسطها .

ولم تتخلف الدول العربية عن هذا الاتجاه فقامت بمحاولات عديدة لاقامة اشكال مختلفة من التعاون والتكامل الاقتصادي الجماعي والثنائي استهدفت في البداية ازالة العقبات والقيود القانونية والجمركية والادارية لانتقال السلع وعناصر الانتاج وتحقيق اكبر قدر من التنسيق في هذا الاطار . وقد تم انجاز بعض الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول العربية كاتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت ، واتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) انشئت منطقة التجارة الحرة لدول امريكا اللاتينية (ويطلق عليها اختصارا « لافتا ») في عام ١٩٥٧ من سبع دول هي الارجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك باراجواي واوراجواي وبيرو ثم انضمت اليها كولمبيا واكوادور ثم فنزويلا وبوليفيا .

الجارية وانتقال رؤوس الاموال، واتفاقيةالوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة . وانتقلت جهود الدول العربية في مرحلة تالية الى عقد اتفاقيات لاستثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين الدول العربية كاتفاق تشجيع الاستثمار وانشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات واتفاقية تنقل الايدي العاملة بين الدول اعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية ، ومؤخرا اتجهت الدول العربية في نطاق المجلس الاقتصادي العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول الى انشاء المشروعات العربية والدولية المشتركة .

وقد انشىء **مجلس الوحدة الاقتصادية العربية** بقرار من المجلس الاقتصادي العربي في منتصف عام ١٩٥٧ ، غير انه لم يزاول نشاطه الا في يونيو - حزيران ١٩٦٤ بعد أن تم تصديق ثلاث من الدول الموقعة على اتفاقية انشاء المجلس (١) . ولقد جاء انشاء مجلس الوحدة الاقتصادية في مرحلة هامة من مراحل المد التحرري والوحدوي في المنطقة العربية ، لهذا كانت أهدافه مفرطة في التفاؤل انطلاقا من مفهوم الوحدة الكاملة للمجتمع العربي . فقد جاء في ديباجة الاتفاقية أن الدول الموقعة عليها قد اتفقت على قيام وحدة كاملة بينها ، وعلى تحقيقها بصورة تدريجية وبما يمكن من السرعة التي تضمن انتقال بلادها الى الوضع المقبل دون الاضرار بمصالحها الاساسية (٢) .

وللوصول الى تحقيق هدف الوحدة ، تم الاتفاق على أن تعمل الاطراف المتعاقدة على :

---

(١) اودعت وثائق التصديق على اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حتى اول يونيو - حزيران ١٩٦٤ كل من : الكويت ، مصر ، العراق ، سوريا ، والاردن .

(٢) انظر : الدكتور عبد الرزاق حسن ، « التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والطموح » ، الاقتصادي العربي ، السنة الاولى ، العدد الرابع (نوفمبر - تشرين ثاني ١٩٧٧) ، ص ١٩ .

١ ـ جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لادارة موحدة ، وتوحيد التعريفة والتشريع والانظمة الجمركية .

٢ ـ توحيد سياسة الاستيراد والتصدير وانظمتها .

٣ ـ توحيد انظمة النقل والترانزيت .

٤ ـ عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الاخرى بصورة مشتركة .

٥ ـ تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطا متكافئة .

٦ ـ تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي .

٧ ـ تنسيق تشريع الضرائب والرسوم بما يكفل تكافؤ الفرص وتلافي الازدواج الضريبي والرسوم .

٨ ـ تنسيق السياسات النقدية والمالية تمهيدا لتوحيد النقد .

٩ ـ توحيد اساليب التصنيف والتبويب الاحصائية .

١٠ ـ اتخاذ اية اجراءات تلزم لتحقيق الوحدة الاقتصادية .
ونتيجة لاحتمال وجود بعض البلدان في ظروف لا تمكنها من التوحيد فقد نصت اخر فقرة من المادة الثانية على القول بانه « يمكن التجاوز » عن مبدأ التوحيد في حالات واقطار خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (١) .

وبالرغم من المشاكل العديدة التي واجهت عمليات الوحدة والتكامل الاقتصادي العربي الا ان هناك بعض الانجازات التي تمت ،

---

(١) الواقع ان هذه العبارة كانت مخرجا لمختلف البلدان العربية للتنصل من تطبيق احكام الاتفاقية مما اضعف من آثارها وفعاليتها .

وان كان بعضها ما زال يتعثر في التنفيذ . وسنحاول فيما يلي ان نتناول بالمناقشة والتقييم النقدي الصيغ والاشكال المختلفة المطروحة لدفع عملية التكامل الاقتصادي العربي الى آفاق جديدة .

١ ـ اجراءات تحرير التجارة والمبادلات :

أن الاتجاه الذي طغى على مفاهيم وممارسات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي خلال الخمسينات والستينات هو المفهوم التقليدي القائم على فكرة **تحرير التجارة والمبادلات بصفة عامة بين البلاد العربية** ، وما يرتبط بها من صيغ وسياسات مشتقة مثل « السوق العربية المشتركة » ، « منطقة التجارة الحرة » ، « الاتحاد الجمركي » ، محاولة لنقل وتقليد تجربة « السوق الاوروبية المشتركة » .

وقد أخذت المحاولات الاولى في اتجاه تحرير التجارة شكل عقد اتفاقيات ثنائية **تفضيلية** خلال الخمسينات ، ثم دخول اتفاقية **السوق العربية المشتركة** حيز التنفيذ منذ أول يناير ١٩٦٥ (١) . ورغم انقضاء زهاء ثلاثة عشر عاما على اقامة السوق العربية المشتركة ، فقد عجزت اتفاقية السوق العربية المشتركة عن تأدية دور فعال في زيادة حجم التجارة والتبادل بين الدول الاطراف .

ولعل المشكلة الرئيسية تكمن في أنه بينما ظهرت ثمار تحرير التجارة والتبادل بين دول السوق الاوروبية المشتركة بسرعة

---

(١) في ١٩٦٤/٨/١٣ قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اقامة السوق العربية المشتركة بهدف تحقيق حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية . وقد وافقت عندئذ كل من العراق وسوريا والاردن ومصر على اقامة هذه السوق.وكان من المخطط ان يعقب هذه الخطوة قيام منطقة التجارة الحرة (مرحلة الاعفاء الكامل لكافة المنتجات) يتبعها مرحلة اخرى بقيام الاتحاد الجمركي .

كبيرة (١) ، فانه في حالة السوق العربية المشتركة تم القفز مباشرة الى اجراءات ازالة الحواجز الجمركية واجراءات تحرير التجارة وحركة عناصر الانتاج قبل معالجة اهم العقبات الموضوعية القائمة في وجه نمو التبادل التجاري والمتمثلة في ضعف القاعدة الانتاجية في البلدان العربية وانخفاض درجة التنوع في الجهاز الانتاجي القائم بعكس الحال في دول السوق الاوروبية المشتركة . ولذا فانه في ظل الاوضاع والهياكل الانتاجية القائمة في البلدان العربية يصعب تصور نمو المبادلات التجارية بين بلاد معظمها يقوم على تصدير منتج رئيسي لبلدان العملات الحرة وتقوم باستيراد معظم وارداتها ومستلزمات انتاجها من خارج المنطقة العربية .

ولذا فان بعض الكتابات الحديثة في هذا المجال تميل الى التاكيد على أن ما تحتاجه البلاد العربية في هذه المرحلة ليس هو اجراءات « **لتحرير التجارة** » بقدر ما تحتاج الى اجراءات « **لخلقها** » (٢) . واذا كنا نرى أن هذا التقييم للمشكلة صحيح بشكل عام ، الا انه يطرح تشخيصا للمشكلة من زاوية « العرض » فقط . فالمشكلة لها بعد اخر لا يقل أهمية يمكن طرحه من **زاوية نمط وهيكل الطلب النهائي** على السلع والخدمات السائد في كل بلد عربي على حدة . فيمكن ارجاع بعض اسباب فشل اتفاقية السوق العربية المشتركة في تنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية في مجال **السلع الصناعية الاستهلاكية والمعمرة** الى نمط توزيع الدخول وانماط الاستهلاك السائدة في البلدان العربية المختلفة وخاصة في البلدان النفطية التي تتوافر بها القوة الشرائية الواسعة .

---

(١) ارتفع نصيب التجارة ما بين دول السوق الاوروبية المشتركة الى اجمالي حجم تجارة هذه الدول من حوالي الثلث الى حوالي النصف خلال الفترة ١٩٥٩ — ١٩٧١ .

(٢) انظر في هذا : عبد اللطيف الحمد ، الاستثمار متعدد الاطراف والتكامل الاقتصادي العربي ، ورقة مقدمة الى ندوة « الشركات العربية المشتركة كاداة للتعاون الاقليمي والتكامل الاقتصادي » التي نظمها المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ومعهد التخطيط القومي (القاهرة) ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية في القاهرة ١٤ — ١٧ ديسمبر — كانون اول ١٩٧٤ .

وتتضح هذه القضية بوجه خاص في بلدان الخليج حيث يتفشى « اثر المحاكاة » لانماط الاستهلاك الغربي وحيث ترتفع درجة التفضيل والاحلال للسلع الصناعية الغربية مهما ارتفع ثمنها . ويمكن لنا القول ان اية « ميزة تنافسية » في الثمن نتيجة رفع او تخفيض التعريفة الجمركية للسلع المعمرة والادوات الكهربائية التي يتم انتاجها او تجميعها في المنطقة العربية تعتبر عنصرا غير ذى بال لتنشيط الطلب على هذه السلع ، نظرا لان المرونة السعرية للطلب على السلع الاستهلاكية والمعمرة الوافدة من امريكا واوروبا واليابان تكون شديدة الانخفاض ، بل ان بعض السلع المستوردة من الغرب « عديمة المرونة السعرية » (١) Price inelastic .

ولذا فاننا نرى أن أية محاولة جادة لتحرير التجارة وتنمية المبادلات على مستوى المنطقة العربية لا يمكن أن تتم بمعزل عن اعادة النظر في « أنماط التنمية » و « هياكل الطلب النهائي » السائدة ومدى ارتباطها باشباع الحاجات الاساسية للسكان .

واخيرا يجدر بنا الاشارة الى ان هناك مخاطر ومحاذير كبيرة قد تترتب على اجراءات ازالة العوائق والحواجز الجمركية في وجه تبادل السلع وانتقال عناصر الانتاج بين البلدان العربية في غياب مخطط للتكامل الانمائي العربي يهدف الى توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية في العالم العربي . أذ أن الاقتصار على الاجراءات الهادفة الى تحرير حركة التجارة وعناصر الانتاج قد تفيد منها بالدرجة الاولى **الشركات الدولية** والتي تقفز عادة لملء الفراغ الانتاجي ولتستفيد من مزايا السوق العربية الكبيرة والموحدة . ولذا فاننا يجب أن نحذر من انه اذا ما استمر التقاعس في مجال الاتفاق على

---

(١) **انظر في هذا الاتجاه :**
Rodney Wilson, Trade & Investment in the Middle East (London : McMillan, 1977) p. 95.

مخطط للتكامل الانمائي العربي فان ثمار تحرير التجارة والمبادلات على مستوى المنطقة العربيةسوف تقتطفها بلا تردد الشركات الدولية قبل غيرها .

وبصفة اجمالية يمكن القول أن التعثر في تنفيذ أحكام السوق العربية المشتركة (١) ، يرجع الى ان مبدأ تحرير التجارة بين البلاد العربية كان مدخلا متقدما يجب أن يسبقه تنسيقا بين القطاعات الانتاجية في البلاد العربية .

هذا بالاضافة الى ان ندرة العملات القابلة للتحويل لدى الدول العربية ذات العجز جعلتها مترددة في ازالة القيود المتعلقة بتبادل المنتجات الصناعية والزراعية فيما بينها . حيث أن حاجتها الملحة الى النقد الاجنبي دفعها الى تفضيل التعامل التجاري مع دول خارج نطاق السوق ، والى وضع الانظمة واللوائح التي تحقق لها حصيلة كافية من الصادرات ووفرا في الواردات دون الالتزام بأحكام السوق . (٢)

كذلك ثبت من خلال تجربة السوق العربية المشتركة أن غرف التجارة والصناعة في عدة بلدان عربية كانت تقف حائلا دون الاسراع بعملية تحرير التجارة والمبادلات على مستوى المنطقة العربية خوفا ودفاعا عن مصالحها الاحتكارية المرتبطة بعمليات الاستيراد والتصوير من خارج المنطقة العربية .

---

(١) لا ادل على ذلك من انه لم ينضم من بين الدول العربية العشرين سوى أربع عشرة دولة الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية حتى الان ، ومن بين هذه الدول الاطراف في الاتفاقية لم يلتزم باحكام السوق العربية المشتركة سوى اربع دول حتى الان .

(٢) انظر : نحو تقويم العمل العربي الاقتصادي المشترك ومستقبله ، ورقة مقدمة من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية الى المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (بغداد : ٦ : ١٢ مايو (ايار) ١٩٧٨) ، ص ٨ .

٢ ــ المشروعات العربية المشتركة كاداة للتكامل الاقتصادي :

اولت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية **صيغة المشروعات العربية المشتركة** اهتماما واضحا في اطار عمليات التكامل الاقتصادي العربي حين نصت الفقرة (جـ) من مادتها التاسعة على « تنسيق الانماء الاقتصادي ووضع برامج لتحقيق مشاريع الانماء العربية المشتركة » . ويميل فريق هام من المحللين الاقتصاديين في الآونة الاخيرة الى النظر الى صيغة المشروعات العربية المشتركة على انها من اهم ادوات السياسة الاقتصادية العربية المشتركة المؤدية الى تحقيق الاهداف التكاملية ، وذلك بما تتيحه من امكانيات التخصص والتركيز واعادة هيكلة التقسيم العربي للعمل .

كذلك يميل الرأي في اوساط خبراء ورجال المال والاعمال العرب الى ان الظروف قد غدت مهيأة في المنطقة العربية اكثر من اي وقت مضى للتوسع في المشروعات العربية المشتركة لتشمل مختلف قطاعات الانتاج والخدمات بما يحقق الاستغلال الامثل للموارد العربية المتاحة دون الاصطدام بالمصالح العربية والقطرية المتناقضة . « فالمشروعات المشتركة بعكس اسلوب منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة لا تمس الا جزءاً من الاقتصاد القومي ، ولا تتعدى تعاون عدد من الدول فيما يتعلق بمنتجات معينة محددة سلفا ، ولهذا السبب نفسه فان ما تثيره محاولات انشائها من مشكلات لا بد ان تكون أقل عددا واكثر قابلية للحل . ذلك أنه نادرا ما تتطلب اقامة مشروع مشترك ان تتخذ الدول الاطراف اجراءات مساعدة ، او يفرض عليها اعباء اضافية في خارج القطاع الذي ينتسب اليه المشروع . ومن ثم يمكن لكل دولة أن تحتفظ بسيطرتها وسياساتها الخاصة في خارج هذا القطاع . اضف الى ذلك أن من الممكن تقدير المنافع والاعباء التي تجنيها او تتحملها كل دولة من الدول الاطراف في المشروعات المشتركة على نحو أكثر دقة بكثير مما يمكن به تقدير منافع وأعباء صور التكامل الاخرى الاكثر شمولا ، الامر الذي يجعل من الاسهل ان تتفق الدول

الاطراف على اقامة المشروع المشترك من ان تتفق على الدخـول في اتحاد جمركي او سوق مشترك يصعب التنبؤ بآثارها عـلى كل منها » . (١)

وهكذا فالمشروع العربي المشترك يمكن اعتباره ــ وفقـا لهذا الراي ــ افضل السبل لتنفيذ المشروعات الضخمة التي تعجز موارد دولة واحدة عن تمويلها أو عن تصريف منتجاتها في سوقها المحلية . ولذا فان التكامل في المـوارد والمصالـح بين الاطـراف المؤسسة لمشروعات عربية مشتركة يتأكد بشكل واضح من خلال توفير الفرصة الانسب لتلاقي اقتصاديات مجموعة الدول العربية النفطية التي تتراكم لديها موارد مالية أكبر من طاقتها على الاستيعاب بتلك التي تعاني من النقص في الموارد المالية وتتوافر لديها فرص أكبر للاستثمار والمقدرة على الاستيعاب . وبهذا فان صيغة **المشروع العربي المشترك** تأتي كحل امثل لمشكلات الطرفين . (٢)

وتمثل المشروعات العربية المشتركة بهذا المعنى ظاهرة حديثة نسـبيا . فبالـرغم من المناقشـات المتعـددة بـين الاقتصاديين والسياسيين العرب منذ أوائل الخمسينات حول اهمية وفوائد هذه المشروعات لدعم التكامل الاقتصادي العربي ، فقد ظلت المشروعات العربية المشتركة ظاهرة نادرة حتى اخر الستينات . وأبرز مثال لذلك **شركة البوتاس العربية بالاردن** والتي تعثر تنفيذها طويلا . (٣)

---

(١) عبد اللطيف الحمد ، الاستثمار متعدد الاطراف والتكامل الاقتصادي العربي (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، ديسمبر ١٩٧٤) ، ص ١١ ــ ١٢ .

(٢) راجع المقدمة التحليلية لدراسة المشروعات العربية والمشروعات العربية المشتركة : حصر وتبويب ، (الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية : فبراير « شباط » ١٩٧٧) ص ٩ .

(٣) تم الاتفاق المبدئي على انشاء الشركة العربية للبوتاس في الاردن في ١٩٥٦/٦/٢١ بواسطة الاردن والسعودية والعراق ومصر ولبنان والكويت والبنك العربي المحدود بالاردن وعدد من المستثمرين العرب .

ولذا فاننا نجد أن اكثر المشروعات العربية المشتركة القائمة قد انشئت بالفعل بعد عام ١٩٧٣ . ويعود ذلك الى التحسن الكبير الذي طرأ على العلاقات السياسية بين مجموعة الدول العربية « المصدرة لرأس المال » ، ومجموعة الدول العربية « المستوردة لرأس المال » ، والذي ترتب عليه ظهور نظرة جديدة لدى دول كل من هاتين المجموعتين نحو فرص التعاون الاقتصادي العربي وذلك في اعقاب الزيادة في الارصدة السائلة التي حققتها الدول العربية المصدرة لراس المال غداة الطفرة الهائلة في عوائد النفط . (١)

ولعل محاولة تقييم آثار المشروعات العربية المشتركة التي تم انشاؤها حتى الآن على تيسير عملية التكامل الاقتصادي العربي قد تكون محاولة سابقة لاوانها . بيد أنه يمكن لنا ابداء بعض الملاحظات الاولية على طبيعة النشاطات التي تزاولها هذه الشركات العربية المشتركة ، والاتجاهات الرئيسية لحركة تكوين المشروعات العربية المشتركة وآثارها على مستقبل عملية التنمية العربية .

وفي ضوء الحصر الذي قامت به **الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية للمشروعات** العربية المشتركة . فقد بلغ عدد المشروعات العربية المشتركة العاملة في البلاد العربية ٨٢ مشروعا، (٢)

---

(١) راجع المقال الهام للدكتور ابراهيم شحاتة عن « الدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة » ، السياسة الدولية ، العدد ٤٦ ، اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٦ — ٨

(٢) في الكتيب الذي اصدره مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عن المشروعات العربية والمشروعات العربية الدولية المشتركة (ونشر في فبراير ١٩٧٧) تم حصر ١٤٢ مشروعا عربيا دوليا مشتركا . وقد اعتمد على هذا الحصر في تحديد المشروعات العربية المشتركة التي تعمل في الاطار العربي فقط . واذا استبعدنا من الحصر الوارد في الكتيب المؤسسات التي تسيطر عليها دولة واحدة (حتى لو كانت تقوم بنشاط عربي كامثال الصندوق الكويتي للتنمية وصندوق ابو ظبي والعراق والسعودية للتنمية الصناعية .. الخ) ، كذلك اذا ما استبعدنا ايضا المشروعات العربية المقامة في بلدان العالم الثالث غير العربية او التي يوجد مقرها الرئيسي بالخارج ، فان عدد المشروعات العربية المشتركة العاملة في البلاد العربية يبلغ ٨٢ مشروعا فقط . وتتضمن هذه الشركات عددا من الشركات

ويمكن تقسيم المشروعات العربية المشتركة وفقا للطريقة التي اتبعت في انشائها الى ثلاثة انواع رئيسية : (١)

١ ـ مشروعات مشتركة انشئت بمبادرة من جانب مؤسسات عربية حكومية مشتركة .

وتأخذ هذه المشروعات في العادة صيغة مشروعات عامة متعددة الاطراف كنتيجة لجهود المؤسسات التي تروج لها في سبيل تحقيق الاهداف التي انشئت هذه المؤسسات من اجلها . وقد تدور هذه الاهداف حول تحقيق « تكامل » اقتصادي على مستوى العالم العربي كله ، أو مجموعة من الدول ، كما هو الحال في المشروعات التي يتبناها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

وقد قامت حتى الان ثلاث شركات عربية مشتركة بمبادرة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وبدأت بممارسة عملها بالفعل وهي :

- **الشركة العربية للتعدين** براسمال قدره (١٢٠) مليون دينار كويتي ومقرها عمان .
- **الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية** براسمال قدره (٦٦) مليون دينار كويتي ومقرها دمشق .

التي لم تر النور مثل الشركات المنشاة بواسطة اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا وليبيا حيث ادت الخلافات السياسية لوقف نشاطها . انظر : ملحق الدراسة المقدمة من الدكتور ابراهيم سعد الدين والدكتور محمود عبد الفضيل عن « الاعتماد الجماعي على النفس السبيل الاساسي للتنمية العربية المستقلة »، بحث مقدم للمؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (بغداد ٦ ــ ١٢ مايو « ايار » ، ١٩٧٨) .

(١) راجع مقال الدكتور ابراهيم شحاتة السابق الاشارة اليه ، ص ١٠ ــ ١١ .

الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية برأسمال قدره (٥٠) مليون دينار كويتي ، ومقرها القاهرة .

كما قرر المجلس انشاء **الشركة العربية للاستثمارات الصناعية** برأسمال قدره (١٥٠) مليون دينار عراقي ، ومقرها بغداد ، وستمارس عملها فور تلقي مساهمات الاطراف .

وهناك شركات اخرى في طريقها الى الانشاء كالشركة العربية للزراعة والانتاج الغذائي ، والشركة العربية للسياحة ، والشركة العربية لمصايد الاسماك . كما أن المجلس بصدد اعداد الدراسات التمهيدية او الجدوى لانشاء شركة للمقاولات ، واخرى لتمويل الصادرات والمخزون السلعي. (١)

كذلك قد يتعلق الهدف بتطوير قطاع انتاجي معين في اقتصاديات الدول المعنية كما هو الحال في المشروعات المشتركة التي تبنتها **منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)** في مجال البترول والخدمات البترولية .

ب ـ مشروعات عربية مشتركة انشئت بمبادرة من جانب شركات الاستثمار :

ويأتي انشاء المشروعات المشتركة من هذا النوع بمبادرة من جانب الشركة المشتركة للاستثمار والتي تعمل **كشركة قابضة** في الدول المضيفة ، وتتولى بدورها ترويج وتكوين مشروعات مشتركة في تلك الدولة . وقد ثبت نجاح هذه الطريقة كوسيلة لترويج وانشاء **المشروعات المشتركة الخاصة**. وثمة شركات استثمار مشتركة من هذا النوع تعمل الان في مصر والسودان بصورة خاصة .

---

(١) راجع دراسة مجلس الوحدة الاقتصادية عن « تقويم العمل العربي الاقتصادي المشترك ومستقبله » ، السابق الاشارة اليها .

جـ ـ مشروعات مشتركة (أو ثنائية) انشئت بمبادرات مستثمرين فرديين :

وتشمل هذه المجموعة المشروعات المشتركة الخاصةالتي انشئت على أسس تجارية خالصة خارج اي اطار تنظيمي أو مؤسسي مسبق . وعادة ما يأخذ زمام المبادرة في ترويج وتكوين هذه المشروعات مستثمر أو مجموعة من المستثمرين الفرديين .

وفي ضوء تحليل المشروعات والشركات العربية الثنائية والمتعددة الاطراف العاملة في البلاد العربية والتي تم انشاؤها حتى الان ، يمكن القول انه باستثناء المشروعات العربية المشتركة التي انشئت بمبادرة من جانب المؤسسات العربية الحكومية المشتركة (مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية) ، فان المشروعات العربية المشتركة التي تم انشاؤها حتى الان تركزت في ثلاثة قطاعات رئيسية :

١ ـ **قطاع المال والبنوك والتامين** ... حيث ان الجانب الاعظم من المشروعات العربية المشتركة اتخذ شكل انشاء صناديق للتنمية ، وشركات استثمار وبنوك أعمال وشركات للتأمين واعادة التأمين . فمن بين ٨٢ مشروعا عربيا مشتركا تنشط في البلاد العربية يوجد ٣٥ شركة للاستثمار أو بنك أو صندوق للتنمية .

٢ ـ **قطاع المشروعات العقارية والسياحية** ... حيث اتجه جانب هام من مجهودات الاستثمارات العربية المشتركة الى تكوين شركات التعمير والفنادق والسياحة بالاضافة الى نشاطات المقاولات المدنية .

٣ ـ **قطاع شركات الملاحة والنقل البحري** ... حيث تم تكوين عدد هام من شركات الملاحة والنقل البحري .

ولعل مما يفسر التركيز على هذه القطاعات الثلاثة ما يجمعها من سمات مشتركة : فكلها تشبع حاجات واضحة وآنية ، وتتطلب حدا أدنى من الدراسات السابقة على الاستثمار .. ولا يحتاج تنفيذها الى درجة عالية من التقنية المتقدمة (١) . كذلك يجمع هذه المشروعات المشتركة التي تمت بمبادرة من بنوك الاعمال وشركات الاستثمار وبمبادرات مستثمرين فرديين سيادة « العقلية التجارية» التي تهدف الى تحقيق اقصى ربح ممكن في أقصر فترة ممكنة (ولا سيما في مجال المشروعات العقارية والسياحية) ، كما أن آثارها الانمائية والتكاملية بعيدة المدى (باستثناء شركات الملاحة والنقل البحري) تكاد تكون محدودة للغاية .

ولعل النجاح النسبي لمجلس الوحدة العربية ولمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول في القيام بدور رائد في انشاء مشروعات عربية مشتركة في مجالات انتاجية لها آثار محددة على مسيرة التنمية والتكامل الاقتصادي العربي تدفعنا الى مناقشة مدى قدرة هذه الشركات العربية المشتركة (والتي عادة ما تأخذ شكل **شركات قابضة**) على تحقيق اكبر قدر من التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي في مجال نشاطاتها . ولذا فان السؤال الاساسي هنا يتعلق **بالعلاقة بين الشركات القابضة والمقبوضة** ، وعما اذا كانت الشركات القابضة تسعى عند انشاء الشركات المقبوضة الى تحقيق أكبر قدر من التشابك الاقتصادي والتكامل بين الانشطة الاقتصادية في البلاد العربية المختلفة او أن الشركة القابضة تنشيء شركات تابعة في هذا القطر أو ذاك في مجال نشاطها حيث يتوفر فرص الربح وبغض النظر عما اذا كان نشاط الشركات المقبوضة سوف يتيح قدرا من الترابط والتشابك الاقتصادي بين البلاد العربية او لا . وتبدو الصورة الثانية هي الاكثر احتمالا على ضوء ما تحدده الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ذاتها عن دور الشركات القابضة الذي يكاد لا يتعدى دور التوجيه والرقابة وعلى ضوء حقيقة ما

---

(١) انظر : الدكتور ابراهيم شحاتة ، المقال السابق الاشارة اليه ، ص ٩ .

يجري في اجتماع مجالس ادارات الشركات والتي تتكون من ممثلين للدول العربية المختلفة حيث يسعى مندوبو عدد من الدول المختلفة ـ التي تسعى لتحقيق قدر من تدفق رأس المال الخارجي اليها ـ الى دفع الشركة للاستثمار في بعض مشروعاتها على أساس ربحية المشروعات المقدمة وبغض النظر عما اذا كان ذلك التخصيص للموارد هو افضل تخصيص ممكن في النطاق العربي ، او عما اذا كان يؤدي الى زيادة التشابك بين الاقتصاديات العربية . (١)

وبصفة عامة يمكن القول ان الشركات والمشروعات العربية المشتركة قد تكون احد الاشكال الهامة التي تسمح بتدفق رؤوس الاموال من البلاد العربية ذات المصادر المالية الضخمة الى حيث تشتد الحاجة الى راس المال . كما أنها قد توفر حجما من رأس المال لبداية بعض المشروعات لا تتمكن الدول العربية الاقل ثروة من توفيره لبداية مشروعات ذات حجم اقتصادي مناسب بها . ولكنها ستبقى صيغة محدودة الاثر فيما يتعلق بتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية ما لم يتم تكوينها في اطار خطة محددة سلفا لتسهيل التكامل الاقتصادي العربي وفق خطة رشيدة لتقسيم العمل بين البلاد العربية ، وما لم تلعب المشروعات العربية المشتركة في القطاعات المرشحة للتكامل دورا قياديا في توجيه النشاط الاقتصادي في اطار القطاع على النطاق العربي في مجموعه . (٢)

٣ ـ التكامل الانمائي العربي في مواجهة الشركات الدولية العابرة للقوميات .

من البدائل المطروحة على البلدان العربية في المناقشات الراهنة حول التكامل الاقتصادي العربي اشتراكها براس مالها الوطني في

---

(١) لمزيد من التفصيل : راجع البحث المقدم من الدكتور ابراهيم سعد الدين والدكتور محمود عبد الفضيل عن « الإعتماد الجماعي على النفس السبيل الاساسي للتنمية العربية المستقلة » ، السابق الاشارة اليه .

(٢) راجع المصدر نفسه .

اقامة **مشروعات عربية ـ دولية مشتركة** مع الشركات الدولية العابرة للقوميات Transnational Companies بحجة أن ما تقدمه هذه الشركات من معرفة بفنون الانتاج الحديثة وخبرات تنظيمية متقدمة وشبكات تسويقية واسعة ، ولا سيما في مجال غزو الاسواق التصديرية الخارجية وقد يبدو هذا البديل اكثر الحلول سهولة أو جاذبية في اعين البعض من أجل الحصول على حق استخدام طرق الانتاج الحديثة والارتكان الى الخبرة الادارية والتسويقية الواسعة التي تتمتع بها الشركات الدولية في مجالات انتاجية عديدة .

واذا نظرنا لصيغة « المشروع العربي ـ الدولي المشترك » المقترحة من وجهة نظر حركة التكامل الانمائي العربي ، فاننا نجد انها تحمل في طياتها العديد من المخاطر التي تهدد مقومات التكامل الاقتصادي العربي من الاساس ، ومن المفيد لنا في هذا الصدد أن نحاول استخلاص بعض الدروس التاريخية من تجربة « بلاد الانديز » في امريكا اللاتينية في مواجهة الشركات الدولية العملاقة التي تنتسب الى الولايات المتحدة الامريكية .

فقد قامت سكرتارية معاهدة بلاد الانديز The Andean Pact باجراء دراسة موسعة تم فيها تحليل ٤٥١ عقدا بين الشركات الوطنية والشركات الدولية العابرة للقوميات في قطاعات انتاجية متنوعة ، على ضوء هذا التحليل تبين أن ٤٠٩ عقدا من عقود « نقل التكنولوجيا » المعقودة مع الشركات الدولية تتضمن قيودا على عمليات التصدير Export-restrictive clauses على النحو المبين في الجدول (١٠ــ١) .

جدول (١٠-١)

الشروط المقيدة للتصدير في عقود « نقل التكنولوجيا » في بلدان امريكا اللاتينية

البلد	جملة العقود	عدد العقودالتي تتضمن مواد تمنع التصدير منعا باتا	عدد العقودالتي تسمح بالتصدير لمناطق معينة فقط	عدد العقودالتي تسمح بالتصدير لاية منطقة في العالم
بوليفيا	٣٥	٢٧	٢	٦
كولومبيا	١١٧	٩٠	٢	٢٥
اكوادور	١٢	٩	–	٣
بيرو	٨٣	٧٤	٨	١
شيلي	١٦٢	١١٧	٤٥	–

المصدر :

C.V. Vaitsos, The Process of Commercialization of Technology in the Andean Pact : a Synthesis, mimeo, (Lima, 1971)

وتهدف هذه « القيود التصديرية » الى اخضاع نشاطات الشركات الوطنية «المستوردة للتكنولوجيا » أو «الشركات الوطنية ـ الدولية المشتركة » الى مخططات الشركات الدولية في مجال اقتسام الاسواق العالمية والتقسيم الدولي للعمل بصفة عامة . بيد أن القضية الاكثر خطورة هي أن هذه القيود اخذت تشكل بدورها عقبة اساسية امام مجهودات التكامل الاقتصادي في مجال تكوين « السوق المشتركة » لمجموعة بلاد الانديز اذ اصبح من الصعب تجاوز الحواجز الجديدة الموضوعة امام التجارة بين بلاد الانديز والتي خلقتها العقود واشكال « المشاركة » المختلفة مع الشركات الدولية .

ومن ناحية اخرى اسفر تحليل عقود « نقل وشراء التكنولوجيا » المعقودة مع الشركات الدولية عن تضمن هذه العقود **لمواد اجبارية** Tie-in clauses on intermediate products تحتم على

الشركات المشتركة وفروعها شراء مستلزمات انتاج ومعدات انتاج من مصادر معينة خارج المنطقة (في أغلبها من الشركة الام أو فروعها بالخارج)، مما يؤدي الى تقويض مقومات عملية التكامل الانتاجي على مستوى المنطقة الواحدة ومما يعطل نمو علاقات الترابط والتشابك بين العناصر المختلفة للجهاز الانتاجي على مستوى المنطقة الواحدة التي تصبو للتكامل الاقتصادي الانمائي (١).

ولذا فاننا نرى أن دخول الشركات الدولية **كطرف شريك** في المشروعات العربية المشتركة قضية غير مرغوب فيها بصفة عامة. اذ أن المساهمة المحتملة للشركات الدولية في نقل الخبرة التنظيمية وفنون الانتاج المتقدمة الى المشروعات العربية المشتركة قد لا تستمر لاكثر من فترة محدودة من الزمن ثم تنتهي، وتستغني بعدها الاقطار العربية عن الشركات الدولية في أداء هذا الدور.ومن ثم فانه قد يكون من الاسراف وقصر النظر التاريخي من جانب الاطراف العربية ان تشجع أو تسعى الى اقامة المشروعات العربية ـ الدولية المشتركة تحت الحاح الحاجة الى ما تقدمه هذه الشركات من معرفة بفنون الانتاج الحديث.

فاذا كان راس المال والخبرة التنظيمية والتسويقية المتوافرة لمجموعة من الاطراف العربية عاجزة عن توفير شروط النجاح لقيام مشروعات عربية مشتركة مستقلة، ففي هذه الحالة قد لا يكون هناك مفر من ان يتم التعامل مع الشركات الدولية في مجالات محدودة مثل الحصول على براءات الاختراع، عقود تدريب وادارة، « قضايا التسويق والاعلان » الخ، وبعقود ذات آجال محددة في **ظل اطار موحد للمساومة الجماعية** على صعيد المنطقة العربية. اذ انه في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ التطور الاقتصادي العربي لا بد من الوعي « بدرجات الحرية » أو « المناورة » المتاحة أمام راسمي

---

(١) **لمزيد من التفاصيل حول تجربة « بلاد الانديز » في هذا الصدد راجع :**
C.V. Vaistos, Intercountry Income Distribution and Transnational Enterprises (Oxford University Press, 1974)

السياسات الاقتصادية العربية لمواجهة مخططات ونشاطات الشركات الدولية بما يسمح بالتعامل مع الشركات الدولية عند الضرورة دون ان تفقد عملية التنمية العربية عنصر التوجه الذاتي والادارة المستقلة .

ومن المعروف للجميع ان الشركات الدولية تقدم لمعظم البلدان النامية « حزمة متكاملة » Full package غير قابلة للتجزئة ، وعادة ما تشتمل تلك الحزمة على أربعة عناصر رئيسية : راس المال ، الخبرة الادارية والتنظيمية ، فنون الانتاج الحديثة ، قنوات التوزيع ووسائل الاعلان اللازمة لغزو الاسواق العالمية . ولكن فرصة « المساومة التاريخية » المتاحة اليوم تتمثل في تواجد « أرصدة مالية » كافية لدى البلدان العربية المصدرة للنفط بما يسمح بالضغط على الشركات الدولية لتفكيك الحزمة الى عناصرها الاولية وعدم القبول بمبدأ « الحزمة المكتملة » الذي تريد الشركات الدولية أن تفرضه علينا . (١) فاذا كانت الحلقة المفقودة لدى العرب في بعض فروع الصناعة هي ضرورة اللجوء الى الشركات الدولية للحصول على أحد عناصر الحزمة وحدها دون غيرها ، فانه يمكن ابرام عقود محدودة الآجال مع الشركات الدولية لسد النقص في مجالات « التكنولوجيا » ، « الخبرة التنظيمية » ، « التسويق » خلال فترات النشوء الاولى دون الاندماج الكلي أو الجزئي في مخططات الشركات الدولية الهادفة الى «تدويل الانتاج » و « تدويل رأس المال العربي » .

ومن المتوقع ، بلا شك ، ان تتحسن الى حد كبير شروط التفاوض مع الشركات الدولية لصالح البلاد العربية في ظل استراتيجية موحدة للتفاوض والمساومة الجماعية تشترك فيها

---

(١) انظر في هذا الخصوص تعليق الدكتور محمود عبد الفضيل حول « الشركات متعددة الجنسية وانماط للتصنيع الهامشي » ضمن أعمال ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي (الكويت : مارس ١٩٧٦) .

الاقطار العربية مجتمعة . وامام البلدان العربية نموذج حي لذلك في تجربة « معاهدة بلاد الانديز » The Andean Pact في امريكا اللاتينية والتي تقع امانتها العامة في مدينة ليما عاصمة دولة بيرو . اذ نجحت البلاد المنضمة لتلك الاتفاقية نجاحا نسبيا في تطويع عمليات الشركات الدولية بما يتفق ومقتضيات عملية التنمية من وجهة نظر البلاد المضيفة ، ولا سيما في مجالات هامة مثل تحديد مستوى الحماية اللازم للصناعات المحلية الناشئة ، وتحقيق مزيد من الرقابة على عمليات الشركات الدولية في مجال نقل التكنولوجيا ، تسعير المنتجات الوسيطة ومستلزمات الانتاج ، وتحويل الارباح وتدريب القوى العاملة .

واذا كان هدفنا الاستراتيجي هو تحقيق قدر اكبر من التكامل الاقتصادي العربي بما يسمح بتحقيق أكبر قدر من « الاعتماد الجماعي على النفس » ، فحيث أن الشركات الدولية العملاقة تعتبر **مشروعات خاصة** تنظم الانتاج على الصعيد العالمي متجاوزة بذلك كل الحدود القومية ، فان نقيضها لا بد وان **يكون التنظيمات الجماعية والمشروعات العربية المشتركة** بما يسمح بتركيز وترشيد الاستثمارات والانشطة الانتاجية على مستوى المنطقة العربية . اي بعبارة أخرى ، احلال نوع من التقسيم العربي للعمل في مجال الصناعات الاساسية ومشروعات البنيان الارتكازي يحل محل **تدويل الانتاج** في اطار مخططات الشركات الدولية . وفي اطار هذا التصور يمكن النظر **للمشروعات العربية المشتركة** كخطوة هامة في هذا الاتجاه لا تبررها فقط ضرورة الاستفادة من وفورات الحجم أو النطاق بل يبررها ايضا ضرورات تدعيم اطار المساومة الجماعية مع الشركات الدولية .

٤ ـ برامج التكامل القطاعي على مستوى المنطقة العربية :

تكونت معظم المشروعات العربية المشتركة دون اهتمام يذكر بالتكامل الاقتصادي على المستوى العربي الشامل أو على مستوى

عربي محدود . وبشكل عام يمكن القول بأن المشروعات العربية المشتركة قد نفذت بصفة عامة في غيبة خطة شاملة تستهدف تيسير عملية التكامل الانمائي العربي (١) . ولذا فقد اخذت مشروعات التكامل الاقتصادي تتجه نحو صيغة اكثر طموحا وهي « برامج التكامل القطاعي » على مستوى المنطقة العربية ، اذ تهدف هذه البرامج القطاعية المشتركة الى تطوير قطاعات انتاجية او خدمية بكاملها على مستوى المنطقة العربية (أو مجموعة من الاقطار) .

وفي هذا الصدد توجد مجموعة الاتفاقات المشتركة لتطوير قطاعات مثل المواصلات البرية ، النقل البحري ، الموارد المائية وغيرها من قطاعات البنيان الارتكازي Infrastructure Sectors بيد ان التصورات لم تزل غير واضحة بالنسبة **للصناعات الاساسية** مثل الصناعات الهندسية والمعدنية ، المعدات ، الاسمدة ، والكيماويات حيث تفتبر « سعة السوق » Market size في جانب الطلب و « وفورات النطاق » Economies of scale في جانب الانتاج قضايا هامة وعوامل مساعدة في مجال انشاء صناعات « السلع الوسيطة » و « السلع الراسمالية » بينما تثور المسألة بدرجة أقل بالنسبة للصناعات الاستهلاكية .

وتدل دراسات الجدوى التي اجريت لمجموعة البلدان الخمسة التي تدخل في اطار « اتفاقية جماعة بلدان جنوب ـ شرقي افريقيا » The Association of South-East African Countries على أنه بالنسبة لثلاثة عشر صناعة اساسية تم دراستها أمكن تخفيض **التكلفة الاستثمارية الثابتة** بحوالي ٤٠٪ ، **وتكلفة انتاج الوحدة**

---

(١) انظر : د . ابراهيم شحاتة ، « الدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة » ، السياسة الدولية ، العدد ٤٦ (اكتوبر) ، ص ٧٨٧ .

بحوالي ٣٠٪ في حالة انشاء « صناعات تكامل اقليمية » تصل طاقتها الانتاجية الى اربعة أضعاف طاقة تشغيل المصانع التي يمكن اقامتها على مستوى كل بلد على حدة . (١)

كذلك يمكن أن تلعب برامج التكامل القطاعي دورا هاما في تطوير « البحوث والدراسات الفنية » R&D على مستوى القطاع الواحد المتكامل بما يساعد على تطوير وابتداع « طرق جديدة للانتاج » Process innovation ، وكذلك تطوير المنتجات Product innovation بما يحقق أكبر قدر من « الامن التكنولوجي » على مستوى المنطقة في عصر الشركات الدولية التي تمارس احتكارا هاما في هذا المجال .

وفي هذا الاطار يمثل البرنامج الثلاثي المشترك بين مجلس الوحدة الاقتصادية ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي ، وبرنامج الامم المتحدة للانماء UNDP ، خطوة هامة في مجال استكشاف المشروعات والبرامج القطاعية المشتركة بما يساعد على وضع مشروع اول خطة تنمية عربية تأشيرية يبدأ تنفيذها في عام ١٩٨١ .

وهناك من الاقتصاديين من يعارض فكرة تحقيق التكامل الاقتصادي العربي قطاعا بعد قطاع خشية أن تتوقف عملية التكامل عند حدود بعض قطاعات البنيان الارتكازي أو الصناعات البتروكيماوية حيث المنافع الاقتصادية المشتركة يسهل حسابها ، دون أن تمتدعملية التكامل القطاعي لتشمل باقي القطاعات الاخرى . ولذا فان سياسة « القطاع قطاع » التكاملية لا يمكن أن يكتب لها النجاح الا في اطار تخطيط انمائي تكاملي بعيد المدى ، تشكل

---

(١) راجع :
Economic Cooperation for ASEAN, Report of a United Nations Team (London : Metcalf Cooper and Hepburn Ltd., 1972)

« البرامج القطاعية » مراحل مكونة له ، ولا بد لذلك من أن توضع خطط التنمية القطرية في خدمتها لتحقيق التنمية والتكامل في آن واحد . أما اذا اقتصر الامر ، كما هو عليه الحال الان ، على التنسيق ما بين خطط قطرية نابعة من استراتيجيات قطرية تم وضعها سلفا ، فان الهامش المتاح للتنمية التكاملية سيظل محدودا وقاصرا . وبعبارة اخرى فانه **لا مناص من الانتقال من تنسيق الخطط الى التخطيط التنسيقي والتكاملي .**

٥ ــ الاتحادات النوعية :

كان من الواضح منذ تكوين الجامعة العربية الحاجة الى تنسيق الخدمات المشتركة ذات الطبيعة العامة، لهذا وجدنا الجامعة العربية تتخذ قرارات باعداد اتفاقات للاتحاد البريدي في ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، واتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية في ابريل ١٩٥٣ ، واتحاد اذاعات الدول العربية في أكتوبر ١٩٥٥ . وفي هذا الاتجاه ايضا انشىء الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في مايو ١٩٥١ ، والاتحاد العربي للتأمين في سبتمبر ١٩٦٤ واتحاد المصارف العربية في مارس سنة ١٩٧٤ وبدعوة من مركز التنمية الصناعية انشىء الاتحاد العربي للحديد والصلب في ابريل سنة ١٩٧١ .

وكان العمل على انشاء الاتحادات أحد المحاور الاساسية التي تحرك فيها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لتدعيم العلاقات الاقتصادية والخدمية فوضع أسس اقامة اتحاد الصناعات النسيجية ، واتحاد منتجي الاسمدة الكيماوية ، واتحاد الصناعات الهندسية ، واتحاد منتجي الاسماك واتحاد الصناعات الغذائية ، واتحاد الاسمنت والمنتجات الاسمنتية، واتحاد الصناعات الورقية، واتحاد السكر ، واتحاد الموانىء البحرية وهناك مشروعات لاتحادات اخرى في مجالات البتروكيماويات ، والسينما ، والصناعات الجلدية والناقلين البحريين ، والناقلين البريين ، والسكك الحديدية . وتضم الاتحادات المنشأة مجموعة من الشركات ، لا

تقتصر على دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فحسب بل دول عربية اخرى ادراكا منها بأهمية هذه الاتحادات . ويمكن ادراك دور الاتحادات من مراجعة نظمها الاساسية والتي تحدد مجالات عملها ، مثل : تنمية وتطوير العلاقات التجارية والادارية بين الاعضاء ، ومعاونة الشركات بعضها البعض في تسويق منتجاتها عربيا والتعاون في التعامل مع الاسواق الاجنبية ، ومعاونة الاعضاء في تذليل الصعاب التي تعترض تأمين حاجاتهم من المواد الاولية ، وتوفير أحدث المعلومات والبيانات الاحصائية والاقتصادية المعاونة . والعمل على تطوير أساليب الانتاج ورفع الكفاية الانتاجية ، وتنمية وتطوير التكوين المهني والفني ... الخ . (١)

والبيان الآتي يعطي صورة عن الاتحادات النوعية التي تم انشاؤها خلال السبعينات في اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية :

الاتحـــاد	تاريخ قيامه	المقر	عدد الشركات	عدد الدول المشتركة
الحديد والصلب	ابريل ١٩٧١	الجزائر	٦١	١٢
الصناعات النسيجية	فبراير ١٩٧٥	القاهرة	٥٨	٩
منتجي الاسمدة الكيماوية	مارس ١٩٧٥	الكويت	١٨	١١
الصناعات الهندسية	ديسمبر ١٩٧٥	بغداد	٤٠	٤
منتجي الاسماك	اكتوبر ١٩٧٦	بغداد	١٥	١٠
الصناعات الغذائية	اكتوبر ١٩٧٦	القاهرة	٨	٦
الموانىء البحرية	يناير ١٩٧٧	الاسكندرية	١٠	٩
الاسمنت	مارس ١٩٧٧	دمشق	٢٠	٩
الصناعات الورقية	مارس ١٩٧٧	القاهرة	١٦	٨
السكر	ابريل ١٩٧٧	الخرطوم	١٢	٧

المصدر : الدكتور عبد الرزاق حسن ، « التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والطموح» ، **المرجع السابق الاشارة اليه**، ص ٢٩ .

(١) راجع : مقال الدكتور عبد الرزاق حسن : « التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والطموح » ، السابق الاشارة اليه ، ص ٢٨ و ٢٩ .

ولا شك ان انشاء مثل هذه « الاتحادات النوعية » يعتبر خطوة هامة في مجال التخطيط والتنسيق على الصعيد العربي . الا ان التخطيط والتنسيق على **المستوى القطاعي** او على مستوى **اتحادات المنتجين** قد يقعا في محظور **تجزئة عملية التنمية العربية** والتي هي بطبيعتها عملية شاملة لا تقبل التجزئة .



١١
آفاق وحدود وعمليات التكامل الاقتصادي بين بلدان الخليج العربي

بالرغم من كل الدلائل التاريخية والاصول الاجتماعية المشتركة التي تؤكد بوضوح الخلفية الاجتماعية والاقتصادية الموحدة للشعوب التي تقطن منطقة الخليج العربي ، وتشير الى استمرار التواصل البشري من خلال العلاقات القبلية والهجرات الكبيرة المتبادلة بين بلدان الخليج العربي، فان ظهور « الدولة » و « النفط » والالتزام بالكيانات والسيادات الاقليمية كانا من بين العوامل التي ساعدت على ظهور نوع جديد من « الاقليمية النفطية » (١) . كذلك فان اعتماد اقتصاديات بلدان الخليج العربي على سلعة وحيدة اساسية هي « النفط » يجري تسويقها وتصديرها الى بلدان الغرب الراسمالي جعل صلاتها وعلاقاتها الاقتصادية بالبلدان الغربية المتقدمة علاقات عضوية ، تفوق صلاتها وعلاقاتها مع بعضها البعض نتيجة لضرورات تسويق النفط من جهة ، والسياسات الاستهلاكية والانفاقية البذخية من جهة أخرى (٢) . ومن ناحية أخرى ، كان لبلدان منطقة الخليج العربي علاقات تاريخية قوية مع الهند أكثر من علاقاتها ببقية بلدان الشرق الاوسط الاخرى ، لان معظم تجارة منطقة الخليج كانت تاريخيا مع بومباي (٣) .

---

(١) انظر : الدكتور محمد الرميحي ، « الاسس التاريخية والاجتماعية للتكامل الاقتصادي في الخليج العربي » ، بحث مقدم الى ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي (الكويت : ٢٩ ابريل — ٢ مايو ١٩٧٨) ، ص ٩ — ١٠ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) راجع بهذا الخصوص :
Sir Charles Belgrave, The Pirate Coast (G. Bell and Sons Ltd., 1966) p. 191.

وقد اخذ موضوع التكامل الاقتصادي بين بلدان منطقة الخليج العربي يلح من جديد على الاذهان منذ فترة ليست بالقصيرة .. فهناك العديد من الظروف الموضوعية المواتية التي تساعد على الطرح الجديد لقضايا التكامل الاقتصادي بين بلدان منطقة الخليج دون ابطاء . كذلك فان قضية التكامل الاقتصادي الخليجي تعتبر قضية حيوية واستراتيجية بالدرجة الاولى على ضوء الحركة السريعة للعلاقات الاقتصادية الدولية والعربية .

وتتميز بلدان الخليج بأنها بلدان عربية ذات رقعة جغرافية متصلة تطل على الخليج العربي ويربط بينها تراث تاريخي مشترك في العادات والتقاليد الاجتماعية ونمط الحياة . وتكاد تتميز بلدان الخليج عن غيرها من المجموعات العربية الاخرى بالتجانس والتقارب الشديد في مقومات البنية الاقتصادية والاجتماعية . فكافة بلدان الخليج (باستثناء العراق) تجمع بينها خصائص اقتصادية مشتركة واهمها : ـ

ا ـ الدور القيادي الذي يلعبه **قطاع النفط** في الحياة الاقتصادية لمجموعة بلدان الخليج ، اذ تلعب عائدات النفط الدور الرئيسي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي تكوين حصيلة الصادرات وفي تغذية ميزانية الدولة .

ب ـ سيطرة حكومات بلدان الخليج على الثروات النفطية وبالتالي يعتبر الانفاق العام المحرك الفعال لكافة النشاطات الاقتصادية في هذه الدول .

ج ـ تخلف مستوى نمو القوى الانتاجية في معظم بلدان الخليج حيث انها تتميز بأنها بلدان في مرحلة تكوين الهياكل الاساسية لاقتصادياتها وتعاني من ضعف وتخلف قطاعات الانتاج السلعي ولا سيما قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية .

د ـ اعتماد دول الخليج شبه الكامل في سد معظم حاجياتها من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية على الاستيراد من الخارج .

هـ ـ الاعتماد الكبير لبلدان منطقة الخليج على استقدام الايدي العاملة (الماهرة وغير الماهرة) من الخارج .

يضاف الى ذلك تقارب وتشابه القوانين والتشريعات المعمول بها في هذه الدول (باستثناء العراق) ، حيث تنهض هذه القوانين على « مبدأ حرية التجارة » و « الاقتصاد الحر » بصفة عامة . وينعكس ذلك بصفة خاصة في غياب اجراءات الحماية للصناعة الوطنية وانخفاض الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات حيث تتراوح نسبتها ما بين ٢٪ ـ ٥٪ ، وغياب اية **ضرائب مباشرة** على دخول الافراد والاعمال ، وعدم وجود سياسات للضبط والرقابة على قطاع التجارة الداخلية من خلال **سياسات التسعير** ، وعدم وجود اية قيود على تحويل العملات وعلى حرية دخول وخروج رؤوس الاموال .

ونتيجة لذلك ظهر على الساحة العربية اتجاه يرى انه اذا كان قصور التكتل الاقتصادي على مستوى الجامعة العربية يرجع لاسباب من بينها اتساع الرقعة العربية جغرافيا ، فان الامر يدعو **الى الاتجاه نحو انشاء تكتلات اقتصادية بين الدول العربية المتجاورة ذات الخصائص المتشابهة حيث ينتهي الامر بخلق مجموعة من التكتلات الاقتصادية الفرعية تؤدي الى سهولة اكثر في الوصول من خلالها الى التكامل الاقتصادي العربي الشامل** . ولقد وجد هذا الاتجاه صدى له في جهود اقطار المغرب العربي منذ عام ١٩٦٣ للعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بينها .

ويعتبر التجانس والتقارب في البنية الاقتصادية والاجتماعية، وفي النظام القانوني والتشريعي ، وفي طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي لبلدان الخليج العربي وعلاقته بالقوى الاقتصادية الخارجية ميزة نسبية بالنسبة لمجموعات أخرى من الدول العربية التي تسعى للتكامل (مثل دول المغرب العربي) ، اذ ان تباين النظم السياسية والاقتصادية والتشريعية السائدة في كل قطر يقف كعقبة أساسية في وجه مجهودات التكامل الاقتصادي .

ونظرا لوجود تلك السمات والخصائص الاقتصادية المشتركة بين بلدان الخليج العربي فان المشكلات التي يمكن أن تثور في وجه التعاون والتكامل الاقتصادي بين بلدان الخليج يمكن أن تكون محدودة بالنسبة للمشاكل التي يمكن أن تثار في حالة تكتلات اقليمية عربية اخرى . ففي حالة جدية الجهود وصدق النوايا لن تحتاج هذه الدول الى تغيير هياكلها الاقتصادية وتشريعاتها المالية والتجارية بشكل جذري الا في اضيق الحدود . كذلك فانه نظرا لضعف البنية وهياكل الانتاج في بلدان الخليج العربي (باستثناء العراق) **فان المشاكل التقليدية التي تعوق اقامة المناطق الحرة والاتحادات الجمركية لن تثور في حالة بلدان الخليج نظرا لانعدام « آثار التحويل في مسارات التدفقات التجارية »** Trade-diversion effects والتي غالبا ما تتناقض مع السياسات والمصالح القطرية التجارية والانمائية . ولكن رغم ذلك فان اجراءات تحرير التبادل والتجارة على مستوى بلدان الخليج يمكن أن تواجه مقاومة من فئات الرأسمالية التجارية الاحتكارية الكبيرة المتمركزة في نشاطات الاستيراد والتصدير في كل قطر خليجي على حده .

وقد عبر البيان الختامي الصادر عن **مؤتمر وزراء التجارة للاقطار العربية الخليجية الاول** (المنعقد في بغداد خلال الفترة من ٢ ــ ٤ أكتوبر ــ تشرين أول ١٩٧٧) عن يقينه « بأن كافة المقومات والدواعي الاقتصادية اللازمة لقيام تعاون مثمر تتوافر بشكل جيد يدعو للنظر بكل ثقة وتفاؤل الى امكانية قيام مجموعة اقليمية عربية متكاملة ــ في منطقة الخليج العربي ــ تعتبر من أغنى اقتصاديات العالم الثالث ، وتمثل ركيزة رئيسية من ركائز التكامل الاقتصادي العربي الشامل . فالمنطقة الخليجية مجتمعة تمتلك الامكانيات المادية والبشرية والمالية بما في ذلك الثروات الزراعية والمعدنية الكبيرة الحجم والمتنوعة ، وتتوافر لديها الروابط القومية والدينية واللغوية والتاريخية ، وتقارب عادات وتقاليد شعوبها ، كما تتقارب بنياتها الاقتصاديةالاساسية ومراحل نموها الاقتصادي والاجتماعي ،

وترتبط بروابط سكانية واقليمية واسعة ، تهيىء كافة الظروف لاستعادة المنطقة لسابق عهدها المزدهر ، وتخلق منها قوة اقتصادية هائلة تمتلك القدرات على الصمود في مجال المساومة مع التكتلات الاقتصادية الاجنبية والشركات الدولية النشاط نتيجة ما يتهيأ لها كمجموعة متكاملة من امكانات لاقامة الصناعات المتطورة والكبيرة الحجم ذات التكلفة المنخفضة والنوعية الجيدة » .

مجالات التعاون والتكامل الاقتصادي بين بلدان الخليج :

والسؤال المركزي الذي يجب الالحاح عليه بداءة عند طرح اية تصور لاشكال التعاون والتكامل الاقتصادي على مستوى بلدان الخليج هو : ما هي النظرة طويلة الاجل لدور ومكان « بلدان منطقة الخليج » في اطار **التقسيم العربي للعمل** بصفة خاصة والتقسيم الدولي للعمل بصفة عامة . حيث أنه من الصعب طرح اشكال جادة للتعاون والتكامل الاقتصادي على مستوى بلدان الخليج في غياب مثل هذا التصور . وبعبارة اخرى قد يكون من العبث طرح تصورات عن مستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي الخليجي بمعزل عن حركة المتغيرات الاقتصادية العربية والدولية .

ولذا فعند طرح اشكال وصيغ التكامل الاقتصادي بين بلدان منطقة الخليج العربي لا بد من توافر وضوح كامل للرؤية الاستراتيجية للعملية التكاملية واهدافها البعيدة . فان وضوح الرؤية والاهداف المتوسطة والبعيدة المدى للمجهودات التكاملية سوف يكون العنصر المقرر لاساليب وصيغ والبرنامج الزمني للمجهودات التكاملية وصولا الى الاهداف المنشودة . وعلى ضوء المناقشات الدائرة في هذا المجال يمكن طرح عدد من المجالات او المحاور الرئيسية التي يمكن أن تدور حولها مجهودات التكامل والعمل الاقتصادي المشترك على مستوى بلدان الخليج العربي ، واهمها ما يلي :

١ ـ تنويع مصادر الدخل القومي بغية التخفيض من درجة الاعتماد شبه المطلق للنشاطات الاقتصادية في الدول الخليجية على **قطاع النفط** وذلك عن طريق البدء ببعض **المجهودات التصنيعية** في اتجاهين : اتجاه « الاحلال محل الواردات » Import substitution واتجاه « الصناعات التصديرية » القائمة على تصنيع النفط ومشتقاته . ولا شك أن النوع الاول من الصناعات سيواجه مشاكل في **جانب الطلب** حيث ان سعة السوق المحلية تعتبر احد العوامل الحاسمة في تقرير مدى الجدوى الاقتصادية لاقامة مثل هذه الصناعات . وفي حالة الصناعات التصديرية في مجال البتروكيماويات فان الاعتبار الاساسي هو ضرورة **تحقيق وفورات الحجم او النطاق في العمليات الانتاجية** Economies of scale حتى تستطيع هذه الصناعات الصمود للمنافسة الاجنبية في أسواق التصدير الخارجية .

٢ ـ تنمية ورفع كفاءة الموارد البشرية عن طريق التوسع في النظام التعليمي وتطوير مؤسسات التدريب المهني والفني .

٣ ـ استكمال مشروعات الهياكل الاساسية على صعيد بلدان الخليج (طرق ، مواصلات ، موانىء ، مياه ، كهرباء ، الخ ..) .

٤ ـ انشاء معاهد مشتركة للابحاث العلمية ولتطويع التكنولوجيا المستوردة .

٥ ـ القيام بمشروعات اعمار الصحاري .

٦ ـ الاتفاق على مشروعات لحماية البيئة والثروة السمكية والمائية في الخليج من التلوث بفعل مصافي التكرير وحركة ناقلات النفط .

المستويات المختلفة لتقسيم العمل على مستوى بلدان الخليج :

يوجد عدد من المستويات المختلفة لتقسيم العمل بين بلدان الخليج العربي ، ولعل اهم هذه المستويات والاشكال ما يلي :

*** صيغة المشروعات المشتركة :**

برزت المشروعات المشتركة بين دول الخليج في مجال الصناعة النفطية بصفة خاصة من خلال مجهودات منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول والاتفاقات الجماعية لهذه الدول . دلذا فان المدخل الجاهز في مجال انشاء المشروعات المشتركة في اطار مخطط للتكامل الانمائي لبلدان الخليج يتمثل في قطاع **صناعة البتروكيماويات القائمة على تصنيع مشتقات النفط** . وفي هذا المجال تجدر الاشارة الى مبادرة الكويت بالدعوة الى انشاء **مجمع للعطريات** بالتنسيق مع بقية دول الخليج وذلك لتفادي الازدواجية .

ويرى البعض ان هناك ثمة مجال محدود لانشاء المشروعات المشتركة في بعض الصناعات مثل « صناعة الاطارات وقطع غيار السيارات » « والحديد والصلب » نظرا لوجود حجم معقول من الطلب الفعال على منتجات هذه الصناعة في منطقة الخليج .

*** تقسيم العمل على مستوى الاقطار الخليجية في مجال سوق المال والنقد :**

يلاحظ انه خلال الفترة الماضية تبلورت بعض المعالم الخاصة لنشاط اسواق النقد والمال في منطقة الخليج مما يحتاج لتنسيق وضرورة الاتفاق على تقسيم محدد للعمل والتخصص في هذه المجالات بين بلدان الخليج منعا للتضارب والازدواجية . فهناك تجربة النشاط البنكي الدولي off-shore banking في البحرين والتي تغلب عليها طابع الاقراض قصير الاجل ، وبداية تكوين « سوق مالية دولية » في الكويت ، وظاهرة المغالاة في التوسع في النشاط المصرفي "over-banking" في دولة الامارات والذي غلبت عليه الطبيعة « المضاربية » .

كذلك تطرح قضية **توحيد النقد** على مستوى بلدان الخليج نفسها كقضية حيوية في ظل « ازمة الدولار » واضطراب النظام النقدي الدولي . . حيث تتوافر بعض المقومات الموضوعية لانشاء « عملة خليجية » مرتبطة بالنفط تلعب دور « الوحدة الحسابية »

و « عملة التداول » لتسوية المعاملات الجارية والمدفوعات ما بين بلدان الخليج .

الابعاد الاستراتيجية لعملية التكامل بين بلدان الخليج

ان أية عملية للتكامل الاقتصادي على مستوى بلدان الخليج لا بد وان تكتسب بالضرورة بعدا استراتيجيا وسياسيا ، فبلدان الخليج لا تشكل فقط وحدة جغرافية ـ تاريخية متجانسة ومتصلة بل لها هوية جغرافية ـ سياسية محددة Geo-political identity في خريطة الصراعات السياسية والاقتصادية الدولية المعاصرة . فبلدان منطقة الخليج العربي تشترك في مواجهة مجموعة من المخاطر والاعتبارات السياسية والامنية تضيف بالضرورة **بعدا استراتيجيا** لا غنى عنه لاية عملية تعاون او تكامل اقتصادي بين بلدان الخليج العربي . اذ أن أية مجهودات تكاملية أو تنسيقية بين بلدان الخليج لا بد لها من تطوير استراتيجية للعمل المشترك لدرء الاخطار المشتركة التي تهدد بلدان الخليج العربي واهمها :

ا ـ الخطر المشترك الذي تواجهه دول الخليج فيما يتعلق بحماية **منابع النفط** من التهديد الخارجي .

ب ـ ضرورة حماية وتأمين حقوق الملاحة في الخليج العربي .

ج ـ مخاطر التفتت والضعف السياسي نتيجة صغر حجم بلدان الخليج العربي جغرافيا وسكانيا (فيما عدا العراق والسعودية) .

واستكمالا للرؤية الاستراتيجية لموقع عملية « التكامل الاقتصادي بين بلدان الخليج » من الحركة العامة للتكامل الاقتصادي العربي ، لا بد لنا من ابراز قضية هامة تتعلق بوحدة المصير العربي المشترك . فرغم ايماننا بأن التكامل الاقتصادي بين دول الخليج قضية تؤازرها كل الحقائق والمعطيات الموضوعية ، فان هذه النتيجة على اهميتها ، يتعين أن تقترن بحقيقة موضوعية اخرى لا تقل عنها اهمية الا وهي أن عملية التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربي ينبغي لها أن تكون في اطار وضمن افق قومي عربي . ان هذه الحقيقة

لها نفس القدر من الاهمية والحيوية لكل من مجموعة اقتصاديات الخليج والاقتصاد العربي في مجمله .

فرغم أن اقطار الخليج العربي تزخر برؤوس الاموال النقدية وبمخزون هائل من مادة النفط والغاز ، فانها في مقابل ذلك تعاني من نقص هائل في الايدي العاملة (الماهرة وغير الماهرة) . كذلك تعاني من عدم وفرة الاراضي الصالحة للزراعة (اذا استبعدنا العراق) فضلا عن حاجتها الماسة الى التكنولوجيا الحديثة والخبرات التنظيمية والادارية . ففي الوقت الذي تعاني فيه منطقة الخليج العربي من عجز حاد وهيكلي في الايدي العاملة والموارد الغذائية والخبرات الفنية والتكنولوجية اللازمة لدوران عجلة التنمية ، يتوافر لدى الاجزاء الاخرى من العالم العربي فائض نسبي من هذه العناصر الاساسية اللازمة للتنمية . وبعبارة اخرى أن المعطيات الموضوعية تشير أن اي « تكتل اقتصادي » على مستوى بلدان الخليج العربي سوف يعجز عن توفير مقومات « الامن الغذائي » ، و « الامن التكنولوجي » و « الامن العسكري » . ولذا فان « العمل الاقتصادي المشترك في منطقة الخليج يجب أن يخضع للتنسيق المستمر مع سائر ارجاء الوطن العربي » ليجعل من عملية التكامل الاقتصادي بين اقطار الخليج في المدى البعيد جزءا لا يتجزأ من عملية التكامل الاقتصادي العربي .

هذا هو ما يفرضه منطق الطبيعة ومنطق التاريخ ... ولكن هناك قوى عديدة (محلية وخارجية) تدفع في اتجاه تكريس التجزئة وتعميق « الاقليمية النفطية » على مستوى كل قطر خليجي على حدة .. ولذا فان اية دراسة جادة « للاقتصاد السياسي للتعاون والتكامل الاقتصادي الخليجي » لا بد لها أن تحدد بوضوح القوى الاقتصادية والاجتماعية التي لها مصلحةمشتركة باتجاه الوحدة والتكامل وكذلك طبيعة المصالح الاقتصادية والتجارية التي يهمها تكريس الاقليمية والتجزئة .

١٢

المحاور الرئيسية لإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك *

لما كنا نسعى الى تحقيق التنمية العربية المستقلة القائمة على « الاعتماد الجماعي على النفس » ، فان مثل هذا الهدف لا يمكن ان يتحقق **كمحصلة تلقائية** لمجهودات التنمية القطرية الجارية . اذ أن **تلقائية النمو** واستمرار غياب اي مخطط للتكامل الانمائي العربي انما يعني استمرار وتعميق الاتجاهات السلبية التي تحكم النمو الاقتصادي العربي، والتي تتمثل في التفاوت الشديد في معدلات التنمية القطرية واتجاه البلاد العربية الى تنمية صناعات تصديرية متشابهة والاعتماد المتزايد على الشركات دولية النشاط مما يساعد على تكريس التجزئة الاقتصادية وتركيز المنطلقات القطرية للنمو على حساب حركة التكامل الانمائي الاقتصادي العربي . ولذا فلا بد من التدخل في مجرى عمليات التنمية العربية من قبل اجهزة ومؤسسات العمل العربي المشترك والعمل على ترشيد مسار عملية التنمية العربية في اتجاه مزيد من **التكامل الانمائي والاستقلالية** وذلك في اطار استراتيجية مرسومة للعمل الاقتصادي العربي المشترك قائمة على « الاعتماد الجماعي على النفس » .

وليس هناك من شك في ان **المدخل الجاهز** للتنمية القطرية في معظم البلدان العربية هو مدخل التكامل مع السوق العالمية ، اي ان تتم عمليات النمو والتنمية من خلال الابقاء على التكامل الخارجي

---

* سبق أن قدمنا معظم الافكار الواردة في هذا الفصل ضمن الورقة المشتركة مع الدكتور ابراهيم سعد الدين « الاعتماد الجماعي على النفس السبيل الاساسي للتنمية العربية المستقلة » والتي سبق الاشارة اليها .

مع بلدان العالم الراسمالي المتقدم والخضوع لمنطقه وقوانينه في تحديد وضع البلدان العربية داخل التقسيم الدولي للعمل (١) . بيد ان تنازع الامة العربية بين خيارين تاريخيين هما استمرار التكامل التلقائي مع السوق الدولية او اعادة صياغة التقسيم العربي للعمل في اطار مخطط للتكامل الانمائي العربي لن يتم حسمه على اساس « مثالي » بل سيتم حسمه على ضوء صراع المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي تتنازع الاجنحة والاقسام المختلفة « لراس المال العربي » خلال الحقبة القادمة . فحركة التكامل الاقتصادي العربي باعتبارها **حركة تاريخية** تخضع لقوانين محددة تعكس بالاساس الموازنات بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية « لراس المال العربي » باقسامه المختلفة .

فراس المال العربي هو الذي يقوم بتنظيم **العملية الانتاجية ويحدد** الاتجاهات الرئيسية **لعملية التراكم والتنمية** في الوطن العربي وفقا لمصالح وتصورات معينة تعكس تركيبته الراهنة ومدى استجابته للتحديات المحلية والعالمية . ولذا فلا بد من مناقشة **الطبيعة المركبة** لما يسمى « راس المال العربي » . فعندما نتحدث عن « راس المال العربي » فاننا لا نتحدث عنه باعتباره « شيئا ماديا » بل باعتباره « علاقة اجتماعية » تعكس تشكيلة واسعة من المصالح الاقتصادية والاجتماعية المتداخلة والمتناقضة في آن واحد . فراس المال العربي يتشكل بصفة اساسية من ثلاث مجموعات رئيسية هي :

أ) **راس مال الدولة** (في البلدان التي تاخذ بنظام « راسمالية الدولة » او « الاقتصاد المختلط ») .

ب) **راس المال المالي (او الريعي)** والذي يتركز بصفة خاصة في بلدان الخليج النفطية .

---

(١) انظر د. فؤاد مرسي ، نحو استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية العربية ، (المعهد العربي للتخطيط ، الكويت : ١٩٧٨) .

جـ) **راس المال الصناعي والتجاري الخاص** والذي يتوزع على البلدان العربية المختلفة وتتفاوت اهميته حسب دور وحجم القطاع الخاص في مجال التجارة والصناعة .

وقد شهدت الفترة اللاحقة لرفع اسعار النفط في اكتوبر ١٩٧٣ صعودا لاهمية الدور النسبي الذي يلعبه « راس المال الخليجي » في تركيبة « راس المال العربي » ، وقد تمثل ذلك في تشكيل مجموعة متزايدة من المصارف العربية ـ الدولية المشتركة وشركات الاستثمار والتمويل العربية .

ولا شك أن الصراع الاساسي يدور بين جناحين رئيسيين لراس المال العربي : جناح رأس مال الدولة وجناح راس المال المالي (أو الريعي) حول تحديد اتجاهات ومسار عملية التنمية العربية خلال الحقبة القادمة . فالحافز الاكبر للجناح « المالي » لراس المال العربي الخاص هو اعتبارات الربحية **التجارية والضمان** ، بينما الحافز الرئيسي لراس مال الدولة هو اعتبارات العائد الاجتماعي ومنظور التنمية طويلة الاجل . كذلك يميل الجناح « المالي » لراس المال العربي الخاص بدرجة أكبر نحو الدخول في علاقات « مشاركة » مع راس المال الدولي بما يستتبعه ذلك من مزيد من الارتباط بعمليات ونشاطات الشركات الدولية في اتجاه « تدويل » راس المال والانتاج على صعيد المنطقة العربية .

ورغم اننا نرى أن التحدي الذي تفرضه ضرورات الدفاع القومي والتنمية العربية المستقلة يقتضي حتمية الانتقال الى **التخطيط التنسيقي والتكاملي لبرامج التنمية القطرية** ، فان الارادة السياسية اللازمة لتحقيق ذلك لم تتوافر بعد وما زال هناك العديد من العقبات على الطريق . ولكننا نرى ان الظروف الموضوعية الراهنة تسمح بالاتفاق على **برنامج الحد الادنى للعمل الاقتصادي العربي المشترك لمواجهة** بعض التحديات الاساسية التي تواجه العالم العربي .

ولحسن الحظ توجد ، في راينا ، **ارضية موضوعية مشتركة** تسمح بالتقريب بين مصالح الاجنحة المختلفة لراس المال العربي في مجال الاتفاق على بعض عناصر برنامج الحد الادنى للعمل العربي المشترك ، يكون له بعد مستقبلي يمتد عبر الحدود القطرية لمواجهة التطورات الاقتصادية الدولية الجديدة (ارتفاع معدلات التضخم في الغرب واعادة تصديره للمنطقة العربية ، اضطراب وعدم استقرار النظام النقدي الدولي ، تدهور شروط التبادل بين الدول العربية المصدرة للنفط والبلدان الصناعية المتقدمة .. الخ .) . وفيما يلي نطرح **خمسة محاور** (او مجالات) محددة للعمل العربي المشترك يمكن أن يتم توجيه الجهود العربية المشتركة لها خلال الحقبة القادمة بما لا يتناقض مع اية مجهودات اكثر طموحا في المستقبل في اتجاه التكامل الانمائي .

وعندما نقول ان المطلوب في هذه المرحلة تضافر الجهود **العربية لتحقيق برنامج الحد الادنى للعمل الاقتصادي العربي المشترك خلال الحقبة القادمة** .. فاننا نعني بذلك ضرورة الاعتراف بوجود مسئولية عربية مشتركة لمواجهة بعض التحديات الاساسية التي تهم الوطن العربي في مجموعه وعلى اختلاف اقطاره ومصالحه ، وان الجهد العربي المشترك يجب ان يدور حول محاور عمل محددة لتلبية حاجات عربية مشتركة وملحة .

المحور الاول : **الامن الغذائي** :

لعل من المعلوم للجميع ان احد مجالات الصراع بين الدول الغنية والفقيرة هو اعتماد كثير من البلدان النامية على واردات السلع الغذائية التي مصدرها الدول الكبرى المتقدمة . فالولايات المتحدة الامريكية وحدها تمد العالم بحوالي اربعين في المائة من وارداته السنوية من الحبوب ، كما أن الولايات المتحدة ما زالت الدولة المنتجة والمصدرة لزهاء ٩٠٪ من محصول **فول الصويا** ، وهو

المحصول الرئيسي لتغذية الدواجن ، وبالتالي فهي تمتلك سلاحا هاما لا يقل اهمية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية عن سلاح النفط .

وللتدليل على اهمية وحجم المشكلة يكفي لنا أن نذكر أن مجموعة دول «الاوبيك» قد انفقت ما يقرب من بليونين من الدولارات عام ١٩٧٥ لاستيراد حاصلات زراعية من الولايات المتحدة الامريكية وحدها . وفي عام ١٩٧٤ انفق كل من الجزائر والعراق والمملكة السعودية ، كل على حدة ، ما يقرب من مائة مليون دولار على شراء اغذية من الولايات المتحدة . وفي هذا السياق ، **عكفت الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٧٣ على دراسة الاستخدامات الممكنة لسلاح الغذاء في مواجهة سلاح النفط ، ولعل البعض يتذكر بهذا الصدد ان الكونغرس الامريكي نشر في نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٧٣ تحليلا لامكانية فرض نوع من (حظر تصدير السلع الغذائية) في مواجهة اية محاولة من جانب دول « الاوبيك » لفرض (حظر على تصدير البترول) .**

وتتضح اهمية هذه النقطة اذا اخذنا في الاعتبار أن احتياطي العالم من الحبوب مركز في عدد محدود من الدول هي امريكا وكندا واستراليا والارجنتين . وبلغ هذا الاحتياطي سنة ١٩٦٠ حوالي ١٥٠ مليون طن ثم انخفض تدريجيا الى أقل من ١٠٠ مليون طن (نحو ٨٪ من جملة الاستهلاك السنوي على المستوى العالمي) ، وهذا الاحتياطي أخذ في التناقص ، سنة بعد اخرى ، حيث وصل سنة ١٩٧٤ الى أقل مستوى وصل اليه خلال العشرين سنة الاخيرة .

ومن ناحية اخرى ، يجب الاخذ في الاعتبار التغيرات التي طرات على السياسة الزراعية الامريكية منذ عام ١٩٧٢ ، والتي ادت الى عدم الاحتفاظ بمخزون استراتيجي من الحبوب . وقد نتج عن ذلك انتهاء فترة الاستقرار النسبي في مستوى الاسعار العالمية للحبوب الغذائية ، تلك الفترة التي امتدت بين عامي ١٩٥٦

و ١٩٧٢ . كذلك نجم عن تغير السياسة الزراعية الامريكية تقليص حجم المعونات الغذائية الى البلدان النامية التي كانت تستفيد من برنامج معونات القمح الامريكي في ظل القانون العام ٤٨٠ PL 480 ، ففي عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ــ وفي ظل التصاعد الجنوني للاسعار العالمية للقمح ــ كان نصيب البلدان الفقيرة في العالم الثالث من معونات القمح الامريكي اقل من خمس ما كان يصل اليه حجم هذه المعونات في منتصف الستينات . اذ ان معظم فائض القمح الامريكي تم بيعه في الاسواق العالمية على اسس تجارية بحتة .

وقد ادت هذه الاوضاع الجديدة الى ارتفاع حاد في اسعار القمح العالمية بالشكل الذي ادى الى استنزاف جانب هام من التحسن في شروط التبادل لصالح صادرات النفط مما دفع كاتب المقال الافتتاحي في جريدة (وول ستريت) في امريكا الى تأكيد واقع هام مفاده ان (**الولايات المتحدة الامريكية تستطيع الان شراء برميل من البترول الاجنبي الخام مقابل ما يقل عن بوشيل (١) واحد من القمح بينما منذ عام مضى كان من اللازم تصدير ٢ر٥ بوشيل مقابل برميل واحد من البترول** (٢)) .

وليس ثمة شك انه اذا اخذنا في الاعتبار التنبؤات التي تتوقع حدوث ازمة جديدة في مجال الحبوب الغذائية نتيجة النقص المستمر في الاحتياطي من مخزون الحبوب ، فان البلدان المتقدمة ستحاول بصورة جادة العمل على ربط الزيادة في أسعار الحبوب الغذائية بالزيادة في اسعار النفط كجزء من الاطار التفاوضي العام بين الدول الفقيرة والدول الغنية .

وازاء هذه التغيرات في سياسة الولايات المتحدة الزراعية ، وغيرها من التطورات الاقتصادية العالمية ، اصبح من القضايا ذات

---

(١) « البوشيل » وحده قياس للوزن مستخدم في بريطانيا والولايات المتحدة .
(٢) انظر جريدة (وول ستريت) اغسطس ١٩٧٣ .

الاولوية في التخطيط الاستراتيجي للمستقبل ، توجيه جانب كبير من الاستثمارات لمشروعات التنمية الزراعية في العالم العربي لتحقيق قدر اكبر من الاكتفاء الذاتي الجماعي من الحبوب الغذائية ، وبالتالي تقليل حجم الاعتماد على واردات الحبوب الغذائية كوسيلة فعالة لتفادي ازمات الغذاء مستقبلا . فما زالت البلاد العربية تضم اكبر مخزون محتمل لزيادة الانتاج الغذائي في الدول النامية على حد تعبير الدكتور مصطفى الجبلي وزير الزراعة الاسبق في مصر . فهناك امكانيات واسعة لزيادة كمية الاغذية من الزراعة التقليدية في بلاد كالعراق والسودان والصومال وذلك عن طريق زيادة المساحة الزراعية بالتوسع في استصلاح اراض جديدة ، ومن ناحية أخرى عن طريق زيادة انتاجية المساحات المنزرعة حاليا بتحسين أساليب الري والصرف وزيادة درجة الكثافة المحصولية .

ولما كان توافر المياه يعتبر عاملا محددا Limiting factor في عمليات التوسع الزراعي في المناطق الجافة وشبه الجافة ، فهناك حاجة لحجم كبير من الاستثمارات التي يجب تخصيصها لمشروعات التحكم في مياه الانهار الموجودة ومحاولة تحلية مياه البحر عند الضرورة . كذلك لما كان رفع انتاجية المحاصيل الزراعية يقتضي التوسع في استخدام الكيماويات كالاسمدة والمبيدات والآلات الزراعية فان الامر يقتضي تطوير قطاع (البتروكيماويات) لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الاسمدة والمبيدات ، لا سيما وان الاتجاه هو نحو أرتفاع اسعار هذه الكيماويات على اثر ارتفاع اسعار تصدير النفط ، اذ اصبح سعر الطن من السماد الذي يباع في السوق الدولية عام ١٩٧٤ يتجاوز اربعة أمثال سعره في عام ١٩٧٢ بالنسبة لبعض الانواع ، كما أن اسعار المبيدات زادت بنسبة ٧٠٪ عن مستوى أسعار عام ١٩٧٢/٧١ .

ويجدر بنا الاشارة هنا في مجال التنمية الزراعية في العالم العربي الى مبادرتين رئيسيتين في الاتجاه السليم :

المبادرة الاولى : من جانب مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتتعلق بتاسيس الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية براس مال قدره ٥٠ مليون دينار كويتي لتنمية الثروة الحيوانية في السودان والصومال لمقابلة الطلب المتزايد على منتجات اللحوم في البلدان العربية .

والمبادرة الثانية : تتعلق باقرار الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي مشروع انشاء الهيئة العامة العربية للانماء والاستثمار الزراعي والتي ستكون عضويتها مفتوحة لجميع الدول العربية . ومن شأن هذا المشروع افساح المجال امام انشاء مشروعات عربية مشتركة ومتكاملة في مجال التنمية الزراعية على مستوى العالم العربي (١) .

وباختصار ، فان البعد الاستراتيجي لعملية التنمية الزراعية العربية المشتركة هو تحقيق الامن الغذائي للعالم العربي على ضوء المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة .

المحور الثاني : **محور التصنيع :**

أن مجهودات التصنيع العربي المشترك يمكن ان تاخذ شكل مجموعة من المركبات الصناعية Industrial Complexes التي تلعب دوراً اساسياً في تحقيق التكامل الانمائي العربي بما يضمن حداً أدنى من الاستقلال الاقتصادي على مستوى المنطقة العربية .

---

(١) انظر بهذا الخصوص :
الدكتور خالد تحسين علي ، « الامن الغذائي والعمل العربي المشترك » مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد الرابع ، العدد الاول (١٩٧٨) ، ص ١٧-٤٩ .

وهنا يبرز سؤال هام وهو : اي نوع من المركبات الصناعية يفرض نفسه في اطار عملية التصنيع العربي المشترك ؟ والاجابة على هذا السؤال ليست تحكمية بل تخضع لعدد من العوامل والاعتبارات الموضوعية من اهمها :

* نوع الموارد الحالية والاحتمالية المتاحة في العالم العربي .
* ما هي مجموعة الصناعات الاساسية التي يمكن أن تكون بمثابة العصب الذي يؤدي الى تحقيق اكبر قدر من التكامل بين حلقات الانتاج الرئيسية (المنتجات النهائية والوسيطة والاساسية) . وبعبارة أخرى يجب التركيز على تلك الصناعات التي تشغل مكانا رئيسيا في الهيكل الصناعي اي ما يسمى « بصناعات التكامل Integration Industries » بما تخلقه من شروط مواتية لبناء صناعات أخرى .

وعلى أساس هذه الاعتبارات يمكن القول ان استراتيجية العمل العربي المشترك في مجال التصنيع لا بد وان تدور حول قطاعين رئيسيين (1) :

١ ـ قطاع الحديد والصلب وما يرتبط بهما من صناعات معدنية وهندسية .

٢ ـ قطاع البتروكيماويات .

قطاع الحديد والصلب :

تحتل الصناعات المرتبطة بالحديد والصلب مكانا هاما في الهيكل الصناعي لاي بلد متقدم اذ تشكل هذه الصناعات الاساس الذي يسمح بانتاج المعدات الصناعية والماكينات والكثير من الصناعات الهندسية التي تعتمد على منتجات الصلب . ونجد أن

---

(1) انظر : الدكتور محمد دويدار ، نحو استراتيجية بديلة للتصنيع العربي ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ١٩٧٦ .

الموارد اللازمة لصناعة الحديد والصلب متوافرة في العالم العربي اذ نجدها تتمثل في الاساس في خامات الحديد والعامل المختزل (الكوك او الغاز الطبيعي) والحجر الجيري وخردة الحديد . وتتوافر جميع هذه الموارد في البلدان العربية فيما عدا الفحم . ويقدر الاحتياطي من خام الحديد بـ ١١٤٥ مليون طن وفقا لاكثر التقديرات تحفظا ، كما يحتوي العالم العربي على ١٥٪ من احتياطي العالم من الغاز الطبيعي . ومن جانب الطلب قدر طلب العالم العربي على الصلب في عام ١٩٧٥ بحوالي ٤ر٧ مليون طن ، ويتراوح ما يستورد سنويا من هذه الكمية بين ٥٠٪ ، ٦٠٪ من اجمالي الاستهلاك .

وغني عن القول ان تطوير قطاع الحديد والصلب سوف يلعب دورا هاما في تحقيق قدر اكبر من الترابط القطاعي من خلال **علاقات التشابك الخلفية والامامية بين الصناعات** . فالصناعات المرتبطة بهذا المحور تنتج منتجات اساسية لا غنى عنها للنمو مثل اسياخ الحديد لاغراض البناء والتشييد والجرارات والآلات الزراعية اللازمة لاغراض التنمية الزراعية ودرفلة الشرائح اللازمة لاغراض تصنيع السلاح .

قطاع البتروكيماويات :

تقوم الصناعات البتروكيماوية على تكسير الزيت للحصول على النفتة او على استخدام الغاز الطبيعي للوصول الى المواد البتروكيماوية اي اللدائن . واهم هذه المشتقات البتروكيماوية الايثلين ويدخل بنسبة ٣٠٪ من كل المنتجات البتروكيماوية وعلى وجه الخصوص مواد البلاستيك ، الالياف الصناعية ، والبويات والبيولتين الذي يشكل الاساس في انتاج المطاط الصناعي . كذلك من أهم البتروكيماويات غير العضوية الامونيا التي تستخدم في انتاج الاسمدة الكيماوية (اليوريا) واعلاف الماشية .

وحيث ان الارض العربية تحتوي على حوالي ٦٥٪ من احتياطي العالم من النفط كما تتمتع البلدان العربية بميزة نسبية في حالة استخدام الغاز الطبيعي على البلدان الاوروبية ، اذ تعتمد الوحدات الاوروبية على الغاز المستورد الذي يستلزم الامر تسييله أولا ثم نقله الى المراكز الصناعية المتقدمة حيث يجري تسخينه لتحويله الى غاز مرة اخرى . ولاعطاء فكرة عن اهمية الاستخدامات المتنوعة للمواد البتروكيماوية يكفي لنا الاشارة الى اهم الاستخدامات في مجال الزراعة مثل استخدامات البلاستيك في عبوات الاسمدة وكمواسير للري وللصرف المغطى والاسمدة والمبيدات، وفي مجال البناء والتشييد مثل الادوات الصحية والارضيات والبويات والمطاط الصناعي الذي يستخدم في صناعات اطارات السيارات ، والجلود الصناعية كالاحذية والحقائب والملابس .

وبالنسبة للطلب العالمي على المنتجات البتروكيماوية فكل الدراسات والتقديرات تشير الى الزيادة المستمرة والسريعة في الطلب على هذه المنتجات . فوفقا لتقديرات منظمة الامم المتحدة للتنمية الاقتصادية الدولية سوف يرتفع الطلب على السماد النتروجيني من ٤٢ مليون طن عام ١٩٧٥ الى ٥٩ مليون طن عام ١٩٨٥ ثم الى ١٥٧ مليون طن عام ٢٠٠٠ . ووفقا لبعض التقديرات فانه يجب التخطيط للتوسع في صناعة الاسمدة العربية لكي يمكن لها تغطية ما بين ١٠ الى ١٥ في المائة من الزيادة في الطلب العالمي .

المحور الثالث : **تطوير مشاركة دول المنطقة العربية في نظم الشحن والنقل وشبكات التسويق الدولية المتعلقة بصادرات المنطقة**

لعل من اهم عناصر اي برنامج عمل مشترك من اجل تكامل تنموي عربي هو تطوير مؤسسات عربية مشتركة في مجالات الشحن والنقل والتسويق الدولي .

اذ ان القضية الهامة التي يجب ان تحظى باهتمام بالغ من جانب راسمي السياسات الاقتصادية العربية تتعلق بسيطرة البلدان العربية على نظم النقل وشبكات التسويق الدولية التي تتعلق بصادرات دول المنطقة العربية . فالمناقشات الطويلة التي دارت حتى الان حول **تدهور شروط التبادل للصادرات السلعية للبلدان النامية** كانت وما زالت تدور حول تلك الصادرات مقومة على اساس (فوب) ، (اي التسليم على ظهر السفينة في ميناء الدول المصدرة) . وبذلك فهي تغفل جانبا كبيرا من العائدات المالية الهائلة المتولدة خلال عمليات النقل والتسويق والتأمين والتوزيع حتى تصل الى المستهلك النهائي في اسواق التصدير . ولذا يجب ان يتحول الاهتمام عن التحليل التقليدي الذي يقوم على اساس اسعار التصدير تسليم (فوب) الى **التحليل البنياني** الذي يقوم على تحليل هيكل اسعار السلع الاولية ومراحل تسويقها المتعددة حتى تصل الى المستهلك النهائي . اذ انه قد تم تقدير قيمة ما يدفعه المستهلكون النهائيون لشراء صادرات السلع الاولية بنحو ٢٠٠ بليون دولار سنويا بينما عائد البلاد المنتجة لتلك السلع الاولية يبلغ حوالي العشر .

ونستطيع ان نضرب لذلك مثلا مستمدا من احدى السلع الزراعية الاولية . ففي دراسة حديثة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عن صادرات الموز تبين من تحليل البيانات الاحصائية لعام ١٩٧١ ان الانصبة المئوية من سعر المستهلك النهائي للموز في الاسواق العالمية يتم توزيعها كالآتي :

أ ـ عائد منتجي الموز الخام في البلدان المصدرة للموز ٥ر١١٪ .

---

(١) انظر :
F. Clairmonte, The Banana Empire, CERES — FAO Review on Development. Jan. / Feb. 1975, P. 33.

ب ـ عائد الشركات الاجنبية ٥ر٨٨٪ موزعا كالآتي :

ـ شحن وتأمين ٥ر١١٪ .

ـ العائد الاجمالي للقائمين بعمليات انضاج وتخزين الموز ١٩٪ .

ـ عائد تجار التجزئة ٩ر٣١٪ .

ـ هوامش تسويقية أخرى ١ر٢٦٪ .

المحور الرابع : **نقل وتطويع التكنولوجيا :**

نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه معاملات « التكنولوجيا الحديثة » في العلاقات الاقتصادية الدولية لا بد من أن تحتل عملية « نقل وتطويع التكنولوجيا » مكانا هاما ضمن اية استراتيجية للتطوير الاقتصادي والاجتماعي العربي خلال الحقبة القادمة . ولذا فعند مناقشة محاور استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك فان قضية « نقل وتطويع التكنولوجيا الحديثة » يجب أن تبرز كأحد المحاور الرئيسية لاستراتيجية التطوير الاقتصادي والاجتماعي العربي .

فالمشكلة اذن مشكلة خلق الشروط التكنولوجية الملائمة في الاقتصاد الوطني بحيث تصبح القوة العاملة الوطنية قادرة على السيطرة على الفنون الانتاجية الحديثة وتطويرها وخلق فنون جديدة ابتداء من الامكانيات القومية (الحالية والاحتمالية) وبما ينسجم مع اهداف التطوير الاقتصادي والاجتماعي العربي . هذه المشكلة لا يمكن أن تحل بمجرد « نقل التكنولوجيا » (١) وفقا لشروط ومواصفات السوق الدولية ، ونقطة البدء في هذا المجال

---

(١) راجع : الدكتور محمد دويدار ، استراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ورقة مقدمة الى المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (بغداد : ٦ ـ ١٢ مايو (ايار) ١٩٧٨) ، ص ١٠٨ .

تتمثل في وضع خطة عمل عربي مشتركة في مجال « نقل وتطويع وتطوير التكنولوجيا » ضمن استراتيجية شاملة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي العربي ، ويمكن أن يتم ذلك بالاستناد الى العناصر التالية :

١ ـ اجراء دراسات مستفيضة لطبيعة وتركيب « السوق العالمية للتكنولوجيا » على **اساس قطاعي** لمعرفة البدائل والاجيال المختلفة للتكنولوجيا vintages واثمانها وشروط الحصول عليها ..

٢ ـ اعداد دراسات « منظورية perspective studies » للآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة التي يمكن ان تترتب على « استيراد » و « تطويع » الفنون الانتاجية المتقدمة .

٣ ـ تطوير الفنون الانتاجية المحلية والسعي للتوصل الى فنون انتاجية « وسيطة » اكثر ملاءمة للواقع المحلي .

٤ ـ الاختيار الواعي للفنون الانتاجية المتقدمة في بعض القطاعات ، بشرط أن يتم ذلك بشروط مواتية وضمن اطار موحد « للمساومة الجماعية العربية » في مواجهة الشركات دولية النشاط .

ولذا فان المجهودات الرامية الى انشاء « مركز عربي لنقل وتطوير التكنولوجيا » ـ والذي تجرى الدراسات بشأنه بمبادرة من اللجنة الاقتصادية للامم المتحدة لغربي آسيا ـ وكذلك مجهودات الصندوق الكويتي لانشاء « صندوق لتنمية البحث العلمي التكنولوجي » (١) ، تعتبر خطوات هامة في هذا الاتجاه . حيث ان

---

(١) انظر في هذا الخصوص محاضرة الاستاذ عبد اللطيف الحمد بعنوان :
'Towards establishing an Arab Fund for scientific and technological development'.

(من مطبوعات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، فبراير (شباط) ١٩٧٨) .

المركز المقترح سوف يساعد على خلق الاطار التنظيمي المؤسسي اللازم لتنظيم عملية تبادل المعلومات بين البلدان العربية بخصوص عقود الشراء والتعامل في التكنولوجيا ، وكذلك تكوين فريق متخصص من الخبراء العرب لدراسة وتمحيص عروض « شراء التكنولوجيا » بهدف الحد من « الآثار المقيدة » والشروط المتعسفة التي تفرضها الشركات الدولية في غياب اطار موحد للمساومة الجماعية ، وفي حالة التعاقد مع كل بلد عربي على حده ، بما يرفع من « القدرة التساومية » للبلدان العربية في مجال المعاملات في السوق العالمية للتكنولوجيا .

المحور الخامس : **خلق نظام لتسوية المعاملات المالية بين دول المنطقة العربية مباشرة :**

تستلزم النظرة المتكاملة لاستراتيجية العمل العربي المشترك ضرورة وضع فكرة « اتحاد المدفوعات العربي » موضع التنفيذ دون ابطاء كأساس لخلق نظام لتسوية المعاملات المالية بين دول المنطقة العربية **مباشرة** دون المرور بالمنظمات المالية الدولية ، وما يستلزمه ذلك من خلق وحدة حسابية جديدة ــ ولا أقول عملة جديدة ــ مثل (الدينار العربي) وهي بالضرورة لا بد أن تكون عملة مركبة تقوم على سلة من العملات العربية المختارة . ويعتبر توقيع اتفاقية انشاء صندوق النقد العربي في الرباط في ابريل ١٩٧٦ برأسمال قدره ٩٠٠ مليون دولار خطوة جيدة في هذا الاتجاه كأداة لتسوية عجز موازين المدفوعات العربية دون الاعتماد على تسهيلات صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة . ويعتبر قيام هذا الصندوق عنصرا اساسيا من مقومات خلق سوق عربية للمال . كذلك فان انشاء وحدة نقدية عربية حسابية موحدة يمكن ان يصبح اداة فعالة لتسهيل التعاون المالي والتبادل التجاري العربي .

ملاحظات ختامية :

ختاما لا بد لنا أن نؤكد على أن هناك امكانيات حقيقية للتكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول العربية المصدرة لفوائض الاموال وبين مجموعة الدول العربية الاخرى التي تتمتع بمقدرة كبيرة على استيعاب الاستثمارات المنتجة الجديدة ، والاعتراف بامكانية التكامل في الموارد والمصالح بين الاطراف المختلفة ـ رغم اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية ـ سوف يفتح الطريق أمام قفزة هائلة في تحقيق تقسم أرشد للعمل على مستوى المنطقة العربية كلها . وهنا يكمن الدور التاريخي الفعال الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات التمويل الانمائي في العالم العربي في تطوير قطاعات انتاجية بأكملها في اطار سياسة واضحة للتكامل الاقتصادي على المستوى العربي الشامل أو على مستوى عربي محدود . وفي هذا الخصوص تعتبر البرامج المشتركة القطاعية اداة هامة لتحقيق التكامل الانمائي العربي بالشكل الذي يؤدي الى توسيع قاعدة الانتاج العربي في القطاعات الاساسية ، وهذا بدوره يشكل الشرط الضروري للتوسع في حجم المبادلات التجارية بين بلدان المنطقة العربية وتحقيق قدر أكبر من **الاعتماد الجماعي على النفس** .



١٣

عالم ما بعد النفط

منذ هبوط الموجة الجديدة « للثراء النفطي » على المنطقة العربيـــة في أواخر عام ١٩٧٣ ، والجـو الذي يســود المناقشات والتعليقات حول مستقبل الاقتصاد العربي يتسم بنوع من التفاؤل الشديد والنشوة ، التي وصفها بعض الكتاب والمعلقين « بالنشوة النفطية » The Oil Euphoria . وليس من الصعب أن تكتشف وراء موجة التفاؤل والنشوة هذه خطأ هاما هو التفاؤل « بانفتاح العرب على العالم العربي » من جديد ، والاهتمام بمجرد النمو دون الاهتمام بطبيعته ، وبزيادة الثروة دون الاهتمـــام بمصدرها او المستفيد منها (١) .

فاذا كان شغلنا الشاغل هو معدل النمو للدخل القومي ، فهناك مجال كبير للتفاؤل والغبطة . فقد حققت البلدان العربية « النفطية » و « غير النفطية » على السواء معدلات مرتفعة لنمو الدخل القومي الاجمالي تفوق بكثير معدلات النمو التي تحققت خلال الستينات (باستثناء حالة الاردن) . **واذا كان معدل النمو مسالة سهلة القياس نسبيا ، وكان ارتفاع هذا المعدل له مزايا عديدة ومعروفـة ، فان « الثـمن » الذي يدفعـه الاقتصـــاد العربي مقابل ارتفاع معدل النمو يظل مسالة صعبة القياس واقل**

---

(١) انظر : مقال الدكتور جلال امين ، « مازق التنمية العربية في السبعينات » ، والمنشور بمجلة العربي ، العدد ٢٣٠ — يناير (كانون ثاني) ١٩٧٨ .

مدعاة للتفاؤل حول المستقبل . فاحدى الخصائص الهامة لنمط النمو في « عقد السبعينات » هي التغير في النمو النسبي **للناتج القومي الاجمالي** (GNP) بالمقارنة مع الناتج **المحلي الاجمالي** (GDP) ففي البلدان العربية النفطية ادى فرض الرقابة الحكومية على انتاج النفط الى تضييق الفجوة بين الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي عن طريق تخفيض تدفقات الدخل الى الخارج وخاصة عائد الشركات النفطية الدولية المحول للخارج . غير انه ظهرت تدفقات وعلاقات اقتصادية جديدة سببت المزيد من التقلب في العلاقة بين حجم الناتج **المحلي** الاجمالي وحجم الناتج **القومي** الاجمالي .

فمداخيل الاستثمارات الخارجية للدول النفطية (دول الفائض) اخذت تنمو بسرعة لترفع من نسبة الدخل القومي الاجمالي الى الدخل المحلي الاجمالي ، ولتجعل هذه العلاقة عرضة لتقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف الخارجي اكثر من ذى قبل نتيجة ارتباطها العضوي بالدورة الاقتصادية في البلدان الراسمالية المتقدمة . ومن ناحية أخرى ، فان البلدان العربية « غير النفطية » زاد اعتمادها على العون الخارجي والتدفقات المالية والثنائية وتحويلات العاملين بالخارج من « بلدان الفائض » بشكل لم يسبق له مثيل من قبل ، مما ادى بدوره الى ارتفاع نسبة الناتج **القومي** الاجمالي الى الناتج **المحلي** الاجمالي ، مما يجعل هذه الاقتصاديات أكثر اعتمادا على « القطاع الخارجي » ، وأكثر عرضة للتقلبات التي تطرأ على الاوضاع الاقتصادية والسياسية في بلدان الفائض النفطية وفي « سوق النفط العالمي » بصفة عامة .

ومن الواضح أن ظاهرة « الرواج النفطي » Oil Boom بعد عام ١٩٧٣ تفسر الى حد كبير ظاهرة « النمو المتسارع » للدخل القومي الاجمالي لمعظم البلدان العربية خلال عقد السبعينات ، ولذا فان المعدلات العالية المتحققة للنمو في السبعينات كانت متوقعة وغير مستغربة . اذ انها لا تعكس بالضرورة مستوى أداء اقتصادي

افضل بالنسبة لمستوى الاداء الذي ساد في الستينات . فقد كانت معدلات النمو للدخل القومي في البلدان العربية غير المصدرة للنفط وفي العراق أكثر تواضعا في الستينات . وقد اسهم عدد من العوامل المعطلة والمعوقة في تحقيق هذا الاداء المنخفض نسبيا . فقد كانت ظروف الطقس والتقلبات في معدلات سقوط الامطار عاملا هاما من عوامل عدم الاستقرار وانخفاض مستوى اداء القطاع الزراعي . كذلك كان لحرب حزيران ١٩٦٧ أثر معوق لعملية النمو الاقتصادي في المنطقة العربية ، وكانت وطأة الآثار الاقتصادية لهذه الحرب قاسية بالنسبة لمصر والاردن وسوريا واليمن الديمقراطية بصفة خاصة .

وقد رافق ازدياد درجة انفتاح الاقتصاد العربي على العالم الخارجي توسع هائل في حجم الواردات والاعتماد على العالم الخارجي . فقد ارتفع مستوى الانفاق على الواردات الغذائية لدى خمس دول عربية هي قطر والكويت ومصر وليبيا والعراق من حوالي نصف بليون دولار عام ١٩٧٠ الى ٢ر٣ بليون دولار عام ١٩٧٥ ، اي بمعدل نمو سنوي يقدر في المتوسط بحوالي ٥ر٤٢ ٪ (١) ، مما يشير الى ازدياد اعتماد العالم العربي على الخارج لتامين حاجاته من الغذاء . ويمكن متابعة التوسع في حجم الواردات للبلدان العربية خلال الفترة ١٩٧٣–١٩٧٦ ، في اعقاب الطفرة في عوائد النفط بالرجوع الى الجدول (١٣–١) .



(١) انظر : الدكتور علي صادق « تطور القيمة النقدية الحقيقية لعوائد البترول ومستوردات الغذاء والآلات للدول الاعضاء في منظمة الدول العربية المصدرة للبترول » مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد الرابع – العدد الثالث (١٩٧٨) ، ص ١٥ .

الجدول (١٣ـ١)

التوسع في حجم الواردات والصادرات للاقتصاد العربي

(١٩٧٣ – ١٩٧٦) (ببلايين الدولارات الامريكية)

تصنيف البلدان العربية	الصادرات السلعية				الواردات السلعية			
	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
ا) البلدان النفطية	٢١٫٩	٧٠٫٣	٦٦٫٦	٨١٫٨	٩٫٦	١٨٫٥	٢٧٫٨	٣٣٫٨
ب) البلدان غير النفطية	٤٫٢	٥٫٩	٥٫٨	٥٫٥	٥٫٩	٨٫٦	١٢٫٠	١٢٫٩
جملة البلدان العربية	٢٦٫١	٧٦٫٢	٧٢٫٤	٨٧٫٣	١٥٫٥	٢٧٫١	٣٩٫٨	٤٦٫٧

المصدر : Sounie : International Financial Statistics (June 1977)

وبتأمل بيانات هذا الجدول يلاحظ انه في الوقت الذي ظلت فيه صادرات الدول العربية « غير النفطية » راكدة تقريبا خلال الفترة (١٩٧٣ـ١٩٧٦) ، تضاعف حجم الواردات خلال نفس الفترة مما ادى الى تعميق حدة الاختلال في الميزان التجاري لهذه البلدان . وبالنسبة لمجموعة الدول النفطية فقد ارتفع حجم الواردات الى حوالي ثلاثة اضعاف المستوى السائد عام ١٩٧٣ ، اي أن الطفرة في حجم واردات الدول النفطية كانت بمعدل يوازي ، او يقل قليلا ، عن معدل الطفرة في حجم العائدات النفطية . والمعنى الكامن وراء هذه الارقام ان عمليات التجارة الخارجية اصبحت تلعب دورا رئيسيا ، لم يكن معهودا في الستينات ، في تغذية كل من العرض والطلب الاجماليين للسلع والخدمات في الدول العربية النفطية . **وقد بلغت حصة الواردات من الدخل النفطي لبعض الدول العربية النفطية خلال الفترة ١٩٧٠ـ١٩٧٦ المستويات التالية :** (١)

الدولة :	ليبيا	العراق	الكويت	السعودية
الحصة	٪ ٥٧	٪ ٥٠	٪ ٣٤	٪ ٢٧

(١) د . علي صادق ، المصدر نفسه .

وبعبارة اخرى فان الدول العربية النفطية تقوم في الواقع بتحويل جزء هام من « ثروتها النفطية القابلة للنضوب » الى النقد الاجنبي السائل لتمويل وارداتها من سلع وخدمات . وتلك قضية هامة يغفلها الكثير من المحللين في غمرة النشوة ، **اذ انه لا بد من الاعتراف بان الايرادات النفطية تمثل استنفادا لثروة غير متجددة وليست دخلا جاريا مستمرا** ، وهي حقيقة يؤدي عدم الوعي بها الى اختلاط الرؤية التاريخية للمجتمعات التي قد تأكل « الدجاجة التي تبيض ذهبا » .

كذلك فان مجموعة المشاكل التي سوف تواجهها مجموعة البلدان المصدرة للنفط « أوبك » غدت على جانب كبير من الخطورة والتعقيد . فمجموعة البلدان المصدرة للنفط اصبحت تحتاج لاشكال جديدة من الحركة تتناسب مع حجم مشاكل الاقتصاد العالمي في ظل ظروف اقتصادية جديدة شديدة التعقيد ، بل وتزداد تعقيدا كل يوم . فلم تعد الامور من البساطة ، بحيث يكفي الاتفاق على « سياسة سعرية » موحدة كما كان الحال من قبل عند بداية تكوين منظمة « الاوبك » . ولذا فان نموذج الحركة والفعالية لمجموعة « الدول المصدرة للنفط » الذي يرقى الى مستوى التحديات في المستقبل لا بد له وان يكون نموذجا أكثر تعقيدا ، يتطلب الاتفاق على برنامج عمل متسق ومترابط بخصوص ثلاثة متغيرات اساسية هي : ـ

ـ اسعار النفط .

ـ الكميات المنتجة من النفط (بما يقتضيه ذلك من « برمجة الانتاج » على مستوى البلدان الاعضاء في المنظمة) .

ـ وحدة حساب عائدات النفط (وحدة بسيطة مثل الدولار ، او وحدة مركبة مثل « سلة » من العملات المختارة .

ان تجاهل احد هذه المتغيرات عند عملية اتخاذ اي قرار في المستقبل سيكون بمثابة « فتح ثغرة » هامة في خطوط دفاع منظمة « الاوبك » في لعبة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تزداد تعقيدا يوما بعد يوم . فأي قرار حاسم من منظمة الاوبك لا بد له أن يكون شاملا لحركة المتغيرات الثلاثة في تفاعلها وترابطها العضوي الوثيق وبعد حساب دقيق لسلسلة « ردود الفعل المتوقعة » في ضوء تقييم واقعي لعلاقات القوى داخل وخارج المنظمة .

فسياسات التسعير لم تعد قرارا سهلا ، وحيد الجانب ، كما كان الحال من قبل ، بل يجب أن تخضع لحسابات دقيقة لمقدار التعويض الواجب للقوة الشرائية لعائدات النفط مع مراعاة اعتبارات الطلب العالمي وبدائل الطاقة المطروحة « وقيمتها التنافسية » ، بالنسبة للنفط . كذلك لم تعد « الكميات المنتجة » متغيرا يمكن أن يتحدد بشكل تلقائي خارج « نموذج قرارات الاوبك .. حيث أن قرارات « الاوبك » في مجال التسعير بدأت تفقد فعاليتها نتيجة «أزمات الافراط في الانتاج» overproduction لا سيما وأن هناك مصادر جديدة للانتاج النفطي في العالم الغربي ستبرز اهميتها في الثمانينات مثل نفط بحر الشمال والالسكا وخليج المكسيك .. والتي سوف تشكل تحديا لا يستهان به لمنظمة « الاوبك » بتركيبها الحالي .

ورغم كل هذه التعقيدات والمشاكل التي تلوح في الافق .. فان المراقب الواعي ، المتابع للاحداث في الوطن العربي يذهله ما يراه من انغماس كامل للدول النفطية في « مشاكل الحاضر » دون الاهتمام كثيرا بالتأمل والتحضير لمشاكل عالم الغد .. « عالم ما بعد النفط » .. حيث أن المسالة تحتاج لرؤية استراتيجية بعيدة .. وتحضير طويل النفس لمواجهة مشاكل الانتقال والتحول Transition Problems من « اقتصاديات نفطية » الى « اقتصاديات غير نفطية » ولا سيما في منطقة الخليج العربي . وقد عبر السيد علي جيده (أمين عام منظمة « الاوبك » في ذلك الوقت)

في دراسته المقدمة الى ندوة التعاون بين دول « الاوبك » والدول الاسكندنافية ، والتي انعقدت في العاصمة النرويجية « اوسلو » فيما بين ٢٧ و ٢٩ سبتمبر ــ أيلول ١٩٧٨ ، عن هذا الشعور العميق بالقلق بالنسبة للمستقبل في « عالم ما بعد النفط » بقوله (١) : ــ

« ومع كون النفط مصدرا غير قابل للتجدد ، وحقيقة اقتراب موعد نضوبه ، فان البلدان الاعضاء في « اوبك » في سباق مع الزمن للوصول باقتصادها الى مرحلة النمو والنضج القابلة للاستمرار . اذ يواجهنا السؤال تكرارا عما سيحل بنا بعد عهد النفط . فبعد ان تكيفنا لدرجة ما مع نمط الحياة الحديثة ، ليس لدينا الاستعداد ولا الحماسة للعودة الى « تلك الايام الماضية الطيبة » مع ما فيها من « حسنات » الحياة البدائية » .

ولكن « المازق الحقيقي » التي تمر به البلدان النفطية العربية يكمن في ان التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها وتشهدها في ظل « الحقبة النفطية الراهنة » ستزيد كل يوم من تعقيد الموقف بالنسبة للمستقبل وتزيد من حجم المشاكل المتوقعة في « عالم ما بعد النفط » . فمع بدء الانتاج النفطي على نطاق واسع ، وتدفق الدخل النقدي من تسويقه ، تمكنت حكومات البلدان النفطية من الاقبال على تنفيذ العديد من المشاريع العمرانية لتحديث المجتمع من خلال اقامة ابنية ارتكازية حديثة وسلسلة من الخدمات التعليمية والاجتماعية ، فضلا عن تطوير أجهزة الدولة . وعلى خط مواز لهذه الجهود ، ونتيجة لنمو معدل المصروفات الحكومية واتساع سوق العمل ، نشطت حركة التجارة الداخلية وتجارة الاستيراد واعادة التصدير ، واجتذبت هذه الانشطة وغيرها شرائح عريضة من ابناء البلاد في ظل أشكال متنوعة من الحماية والتشجيع او الدعم الحكومي .

---

(١) انظر : جريدة السياسة الكويتية ، العدد الصادر في ١٩٧٨/١١/١٤ ، ص ٧ .

وقد ادى ذلك ـ ضمن نتائجه العديدة ـ الى **اندثار الحرف القديمة** لانها بسلعها وخدماتها لم تعد تتلائم مع متطلبات السوق ، اضافة الى هجر العاملين بها لممارستها واتجاههم نحو العمل التجاري المزدهر او العمل الحكومي المضمون . وباندثار هذه الحرف اختفت معها **علاقات الانتاج الحرفي القديمة** لتحل محلها ـ في اطار السوق الجديدة ـ علاقات الاجر التي تقوم على التعاقد الفردي أو الجماعي ، بعد انفصال راس المال عن العمل .

واذا كان بعض ابناء البلدان النفطية قد وجدوا في الاعمال التجارية المزدهرة ، وأعمال التوكيلات ، وفي المشاريع العقارية او المشاريع الصناعية المحدودة ، مجالا رحبا لنشاطهم الاقتصادي ، فان اعدادا أخرى كبيرة نسبيا ـ وخاصة في السعودية والبحرين والكويت ـ **قد تحولوا من الحرف القديمة المندثرة الى قبول التوظف في القطاع الحكومي بكافة اجهزته المستحدثة وفي قطاع النفط** وما قد يكون قد نشأ من مشاريع مشتركة او مشاريع خاصة كبيرة (١) .

وهكذا فان تكدس القوى العاملة الوطنية في البلدان النفطية داخل القطاع الحكومي ، الذي تسوده الاعمال التنفيذية والكتابية ، من شأنه أن يعزل أفراد هذه القوى العاملة عن ممارسة المهن الحديثة والصناعية ، وبالتالي تضاؤل دورهم في نشاطات الانتاج السلعي باضطراد . ولا يخفى تأثير ذلك على طموحات البلدان النفطية في تنويع هياكلها الانتاجية وتطوير مقومات الصناعة لديها لمواجهة تحديات ومشاكل المستقبل .

كذلك فان الطفرة الكبيرة لعوائد النفط والمدفوعات الهائلة المترتبة على تنفيذ العديد من المشاريع والانشاءات في البلدان النفطية قد ساعد على خلق مناخ من الاتجارية والطفيلية والسمسرة ،

---

(١) انظر : منظمة العمل العربية ، احوال العمل والعمال في الخليج العربي (بغداد: المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، ١٩٧٧)، ص ١٤ و ١٥.

يدفع بقسم من السكان الى الشراء السريع . ان مناخا كهذا ، اقل ما يقال فيه ، هو عدم ملاءمته للتضحيات والجهود الطويلة النفس التي تتطلبها عملية التصنيع والنشاطات الانتاجية . وقد يظهر الميل احيانا الى اعتبار اموال النفط وسيلة كافية للتقدم ويمكن استخدامها ليس فقط لشراء التجهيزات من كل نوع والسلع الاستهلاكية فحسب ، وانما ايضا لاستيراد الكوادر واليد العاملة الاجنبية ، وهكذا ، يجري اهمال مبدأ اساسي **وهو أن تنمية الاقتصاديات الوطنية لا يمكن الوصول اليها بالوكالة** . وانما تتطلب ، بالاضافة الى الارادة السياسية ، تعبئة كل وسائل الانتاج الوطنية وخاصة الجهد والعمل البشري . ويكفي أن نتذكر مناخ التقشف الذي شهدته البلدان التي نجحت في ماض قريب أو بعيد ، في انجاز عملية التصنيع الذاتي وأصبحت بلدانا متقدمة اقتصاديا ، وان نتذكر الجهود الهائلة التي بذلت في هذا المجال (١) .

وفي غمار عملية « تحديث المجتمعات النفطية » جرى تقديم عملية « نقل التكنولوجيا » من البلدان الصناعية الى البلدان النفطية كعملية شراء سلعة مثل اية سلعة اخرى موجودة في اي « مخزن للالبسة الجاهزة » ، يمكن شراؤها بشرط واحد هو التمكن من دفع ثمنها . بينما الطرح الحقيقي والمستقبلي لمشكلة التحديث واستيعاب التكنولوجيا في البلدان النفطية (والبلدان النامية عموما) لا يجب أن يجرى من زاوية « النقل » و « الشراء » بل من زاوية توفير الشروط اللازمة لعملية « اكتساب » و « استيعاب » التكنولوجيا الحديثة والتي تحتاج لبذل الجهود الهائلة وطويلة النفس ، مع ما يستتبعه ذلك من تنمية الهياكل المستقبلة وترقية نظم وأعمال الصيانة والتشغيل المحلية ، وبحيث لا يجري استيراد التكنولوجيا الحديثة سوى بالقدر الذي يستطيع المجتمع « هضمه » و « استيعابه » دون عسر أو تعثر .

---

(١) انظر مقال الدكتور نقولا سركيس « النفط والتنمية الاقتصادية » ، المنشور بالفرنسية في جريدة « لموند ديبلوماتيك » (عدد اغسطس — آب ١٩٧٨) .

ولعله يجدر بنا الاشارة هنا الى انه قد يكون من السهل جدا استيراد وشراء أعقد انواع التكنولوجيا الحديثة ، وتركيب أكثر المعدات الراسمالية تقدما في البلدان النفطية نظرا لتوافر الاموال اللازمة لذلك ، ولكنه يكون من المتعذر تشغيل هذه المعدات وصيانتها بالشكل المناسب ، نظرا لانها فرضت قسرا على ارض لم تستعد بعد لاستقبال هذه التكنولوجيا والمعدات الوافدة ، مما يؤدي الى تدهور قيمة هذه المعدات « والحزم التكنولوجية » Technology Packages الملحقة بها مع مرور الزمن . فمن المعروف جيدا ، على ضوء التجارب التاريخية ، ان سوء عمليات التشغيل والصيانة يؤدي باستمرار الى تبديد المال المستثمر في أسرع وقت ممكن ، وذلك ما يطلق عليه الاقتصاديون ظاهرة « التهام رأس المال » Eating-up Capital .

ولعله قد غاب عن الاذهان ايضا في غمار « السكرة النفطية » التبعات والاعباء الاقتصادية الباهظة التي سوف تترتب في المستقبل على الارتباط بصنوف التكنولوجيا المستوردة ، والتي تمثل اخر صيحة في عالم التكنولوجيا الحديثة والمعقدة . فليس هناك من شك في أن الارتباط بأحداث منجزات وأجيال التكنولوجيا الغربية الحديثة سوف يكون له أعباء هائلة في المستقبل في مجالات الصيانة ، والحصول على قطع الغيار اللازمة ، والحصول على الخبرة البشرية المدربة التي تضمن كفاءة التشغيل ، تلك الاعباء التي قد تفوق طاقة البلدان النفطية على تحملها بشكل منتظم بعدما ينضب النفط .

وقد تكون « البحرين » هي أكثر البلدان النفطية اهتماما واستعدادا « لعالم ما بعد النفط » . فكما كانت البحرين هي اول دولة يتم اكتشاف النفط فيها في الخليج ، فانها كما يبدو ستكون أول دولة ينضب نفطها اذ أن احتياطيها محدود وفي هبوط مستمر . ولقد اخذت البحرين تستعد بعض الشيء لمرحلة (نضوب النفط) المتوقعة مع حلول مطلع التسعينات ، فأخذت تنوع من مصادر الدخل القومي .. وكان اكبر الاعمال في هذا الاتجاه انشاء « مصنع

الومنيوم البحرين » وتنفيذ مشروع « الحوض الجاف » ، وكذلك هناك تشجيع لاقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، بالاضافة الى محاولة البحرين احتلال مكان متميز « كمركز مالي » لمنطقة الخليج العربي .

ولكن قد يقول قائل انه ليس هناك ما يدعو كثيرا للقلق حول مستقبل الدول النفطية الغنية في « عالم ما بعد النفط » . فكما أن هذه الدول النفطية عاشت ردحا من الزمن في رخاء وفي بحبوبة من العيش بفضل « الريع النفطي » Oil Rent المتولد من بيع وتصدير النفط الى الخارج ، فان البلدان النفطية الغنية في مقدورها أن تعيش في المستقبل ، وبعد « نضوب النفط » ، بالاعتماد على نوع جديد من « الريع » الا وهو ريع **وعائد الاستثمارات المالية الهائلة التي تراكمت في الخارج** ابان الحقبة النفطية . وبذلك سيكون في مقدور البلدان النفطية الراهنة الحفاظ على « **الطابع الريعي** » لاقتصادياتها ، وكل ما في الامر أن تنتقل هذه « الدول الريعية » من مرحلة « الريع النفطي » الى مرحلة « ريع الاستثمارات المالية في الخارج » ، اي أن تبدأ في استخدام عائد الاصول المالية المستثمرة في الخارج كبديل لعوائد صادرات النفط التي نضبت ، وذلك دون تخفيض **لمستويات الرفاه** الراهنة لسكان الدول النفطية . وبايجاز شديد فان مجمل هذا القول هو : « **ان اليوم خمر وغدا ايضا سيكون خمر** » .

ولكن التدقيق في مثل هذا التصور المستقبلي الحالم للامور يجعلنا نثير العديد من التساؤلات والشكوك حول هذا المسار . فاذا افترضنا أن الدول النفطية الغنية لن تقوم بتصفية استثماراتها في الخارج بعد « نضوب النفط » وانما ستقوم فقط باستخدام عوائد هذه الاستثمارات سنويا مع الابقاء على الاصول ذاتها قائمة ، فان تدفق هذه العوائد والحفاظ على قيمتها يحيط به العديد من المشاكل والمحاذير . فهناك اولا قضية مدى قدرة الاقتصاديات الغربية المتقدمة على تحمل تزايد عبء خدمة الاستثمارات المالية

النفطية لديها . فقد يتطلب ذلك تخصيص جانب هام من صادرات تلك البلدان المتقدمة الى الدول النفطية مقابل تغطية عائد استثماراتها المالية ، مما سوف يؤدي الى نقص في معدلات نمو هذه الاقتصاديات ، وتخفيض لمستويات الرفاه بها (١) .

كذلك قد اصبح من القضايا المعروفة والمؤكدة للجميع أن المخاطر التضخمية تعمل بصفة منتظمة على انقاص قيمة الاصول المالية بالدول الغربية ، وبالشكل التي تعجز عن تغطيته معدلات الفائدة السائدة والعائد الاسمي . ومن ناحية أخرى فان مخاطر تقلبات الصرف للعملات الرئيسية المقومة بها هذه الاستثمارات المالية تجعل قيمة هذه الاصول مهددة باستمرار ، وبما يعصف باية عوائد تحققها هذه الاستثمارات . وليس هناك من شك في استمرار تآكل قيمة الاستثمارات المالية الخارجية للدول العربية النفطية بفعل التضخم النقدي العالمي وتقلبات سعر الصرف وانقاص حجم الموارد العينية الحقيقية المحولة من الدول الغربية المضيفة لهذه الاستثمارات ، وبالتالي التخفيض من عبء خدمة هذه الاستثمارات على موازين مدفوعاتها في المستقبل (٢) .

وهكذا فاذا نظرنا الى عملية تراكم الاصول المالية في الخارج للدول النفطية على انها عملية تحويل مستمر لجزء من الثروة النفطية في باطن الارض الى ثروة مالية (في شكل أصول مالية) بالخارج لكي تتمتع بعائداتها الاجيال القادمة ، فانه يمكن القول أن البلدان النفطية الغنية قد رصدت فوائضها المالية لما يشبه « صندوق تقاعد » للاجيال القادمة للمجتمعات النفطية بعد نضوب

---

(١) أنظر بهذا الخصوص مقال الدكتور حازم الببلاوي عن « الفوائض المالية النفطية والبنيان الاقتصادي العالمي » ، مجلة النفط والتعاون ، المجلد الرابع ، العدد الرابع ، ١٩٧٨ .

تشير بعض التقديرات الحديثة الى ان دول « الاوبك » قد عانت من معدل فائدة سالب على استثماراتها خلال الفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٨ في حدود ٥ر٤ ٪ في السنة (على اساس مركب) ، وذلك بعد الاخذ في الاعتبار معدل العائد الاسمي السنوي على هذه الاستثمارات وهو في حدود ٥ر٧ ٪ في السنة في المتوسط .

النفط . بيد أنه ليس هناك ما يضمن حماية العوائد السنوية للاستثمارات المالية التي تغذي « صندوق التقاعد » هذا من التدهور المستمر لقوتها الشرائية ، وبالتالي ضمان التدفقات المتوقعة من سلع وخدمات حقيقية يمكن الحصول عليها في عالم تعصف به مخاطر التضخم النقدي وتقلبات سعر الصرف للعملات الرئيسية . وبالتالي فان « الاحتياطي المالي» للدول النفطية ، بعد أن كان ثروة مضمونة مختزنة في باطن الارض ، قد غدا « ثروة مالية » تعصف بها رياح التضخم الجامح وتقلبات سعر الصرف الدورية مما سيخفض بشكل ملموس من مستوى الرفاه الذي تتمتع به المجتمعات النفطية اليوم وتنشده في غدها .

وخلاصة القول ان المجتمعات النفطية العربية تعيش يومها الرغد على حساب الغد المجهول .. دون التفكير الجاد والاعداد الطويل النفس لمجتمع « ما بعد النفط » ودون الاهتمام كثيرا بالحكمة القائلة « اليوم خمر وغدا أمر » . وكل ما يتمناه المفكر العربي المخلص لوطنه الكبير هو الا تقع البلدان العربية النفطية فيما وقعت فيه اسبانيا في القرن السادس عشر عندما اقتصرت زيادة الثروة من الذهب لديها على مجرد ظاهرة مالية هي زيادة كميات الذهب الموجودة تحت تصرف الملك ، بعكس ما حدث في انجلترا التي بدات في تغيير نمط تخصيص مواردها وقامت بتنشيط حركة التجارة فيما وراء البحار (١) . وعندما ولى الذهب عن كل من اسبانيا وانجلترا ، كانت انجلترا تشق طريقها بقوة نحو « الثورة الصناعية » واسطولها التجاري والعسكري يشق عباب البحار ليفرض سيطرته على العالم ، بينما ظلت اسبانيا على هيكلها الاقتصادي القديم تندب حظها العاثر وتبكي مجدها الغابر بعد فوات الأوان . ولكن ان جفت ونضبت ينابيع النفط في العالم العربي ، فلن تنضب ينابيع العطاء والتجدد اذ سيظل الانسان « أثمن راسمال » .

---

(١) انظر : الدكتور حازم الببلاوي ، المقال السابق ذكره مباشرة .

المحتوى

الجزء الثالث

ابعاد وآفاق حركة التكامل الاقتصادي العربي



صدر في هذه السلسلة

١ ـ الحضـــارة	تاليف : د. حسين مؤنس
٢ ـ اتجاهات الشــعر العربي المعاصر	تاليف : د. احسان عباس
٣ ـ التفكير العلمي	تاليف : د. فؤاد زكريا
٤ ـ الولايات المتحدة والمشرق العربي	تاليف : د. احمد عبد الرحيم مصطفى
٥ ـ العلم ومشكلات الانســان المعاصر	تاليف : زهير الكرمي
٦ ـ الشـــباب العـــربي والمشكلات التي يواجهها	تاليف : د. عزت حجازي
٧ ـ الاحــلاف والتكتــلات في السياسة العــالمية	تاليف : د. محمــد عــزيز شكرى
٨ ـ تراث الاســلام ـ ١	ترجمة : د. زهير السـمهوري
٩ ـ اضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة	تاليف : د. نايف خرمــا
١٠ ـ جحــا العـــربي	تاليف : د. محمد رجب النجار

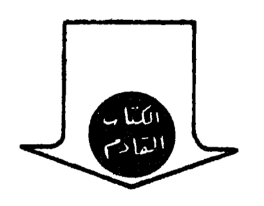
١١ ـ تراث الاسلام ـ ٢	ترجمة : د. حسين مؤنس احسان صدقي العمد
١٢ ـ تراث الاسلام ـ ٣	ترجمة : د. حسين مؤنس احسان صدقي العمد
١٣ ـ الملاحة وعلوم البحار عند العرب	تاليف : د. انور عبد العليم
١٤ ـ جمالية الفن العربي	تاليف : د. عفيف بهنسي
١٥ ـ الانسان الحائر بين العلم والخرافة	تاليف : د. عبد المحسن صالح
١٦ ـ النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية	تاليف : د. محمود عبدالفضيل



المؤلف في سطور

د. محمود عبد الفضيل

- ولد في القاهرة عام ١٩٤١ .
- تخرج في كلية التجارة ، جامعة القاهرة عام ١٩٦٢ ، ونال درجة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية من جامعة السربون عام ١٩٧٢ .
- عمل خبيرا بقسم الاقتصاد التطبيقي بجامعة كمبردج خلال الفترة ١٩٧٣–١٩٧٥ . ويعمل حاليا خبيرا للتخطيط ومنسقا للبحوث بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت وذلك منذ عام ١٩٧٧ .
- له عدة مؤلفات وابحاث بالعربية والانجليزية والفرنسية اهمها : اساليب تخطيط الائتمان (بالفرنسية) دار النشر الجامعي باريس – ١٩٧٥ والتنمية وتوزيع الدخل والتغيير الاجتماعي في الريف المصري (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، وقد صدر بالانجليزية عن دار نشر جامعة كمبردج عام ١٩٧٥ .
- حصل على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاقتصادية في مصر لعام ١٩٧٧ .



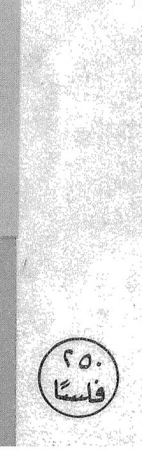
الكون والثقوب السوداء

تأليف

رؤوف وصفي

الكويت	٢٥٠	فلسا	ليبيــا	٢٥	قرشا	عمان	٤	ريال
السعودية	٥	ريال	المغرب	٥	دراهم	اليمن الجنوبية	٤٠٠	فلس
العراق	٣٠٠	فلسا	تونس	٥٠٠	مليم	اليمن الشمالية	٤ر٥	ريال
الاردن	٢٥٠	فلسا	الجزائر	٥	دنانير	البحرين	٤٠٠	فلس
سوريا	٣	ليرات	مصر	٢٥٠	مليما	قطر	٥	ريال
لبنــان	٢ر٥	ليرة	السودان	٢٥٠	مليما	الامارات العربية	٥	درهم

الاشتراكات : يكتب بشانها الى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،
ص.ب ٢٣٩٩٦ — الكويت


٢٥٠
فلساً


مطابع اليقظة